جامعة العربي التبسي *تبســـــة*
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على الأمن في دول الخليج العربي 2011-2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التخصص: دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطالبين:
مرزوقي عبد الله
لعبيدي عبد الوهاب

إشراف الأستاذ:
عباد أمير

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
سعدي عبد المجيد	أستاذ مساعد أ	رئيسا
عباد أمير	أستاذ مساعد أ	مشرفا مقررا
نموشي نسرين	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

شكـــــــــــــر و عـــــــــــــرفان

نتقدم أولا بالشكرالأول و الأخير للمولى عز وجل

الذي وفقنا لهذا ، و أنجزنا هاته الذكرة

كما أتقدم بالشكر الخالص لأستاذنا الفاضل و الخلوق

أمير عباد لتفضله علينا بقبول الإشراف لذكرتنا ،و

لكل النصائح و التوجيهات و آرائه الصائبة.

ولك مني هذا البيت :

تضيق الدنيا بها رحبت

و يبقى صدرك واسع العطاء

مقدمة

تعد ايران أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق و السعودية، وبحكم موقعها الجيوبولتيكي ودورها الفعال و إستراتيجيتها الفعالة ،حيث ساعدها ذلك من أن تكون مهيمنة الخليج للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموما وتحديدا في عهد الشاه بهلوي (1953-1979) ، وبعد أزمة الخليج الثانية عام (1990-1991)، أتيحت لإيران الفرصة لاستعادة دورها على المستويين الإقليمي والدولي، ذلك بكسر العزلة والانفتاح الإيراني على الدول العربية والغربية لحد الساعة .

تواصلت العلاقات بين دول منطقة الخليج و ايران بالتعقيد والتشويش رغم وجود علاقات إقتصادية وتجارية هامة بين الطرفين، إلا أنه هناك الكثير من المسائل المبهمة زادت العلاقة بنوع من التأزم، إذ بقيت قضية احتلال الجزر الثلاث الإماراتية من الأمور الثابتة التي تناقش لدى دول المنطقة والتي لازالت مصدر تأزم للعلاقات بينهما ، وقد طغي في الآونة الأخيرة البرنامج النووي الإيراني على العديد من القضايا باعتباره يعطي بعداً استراتيجياً وقوة عظمى ومجالا حيوياً لإيران بدا واضحاً في إستراتيجيتها ، ويعتبر مطلباً قومياً على المستوى الإيراني، وفي المقابل يشكل على الدول الخليجية قلق وتخوفا للعديد من الاعتبارات، لأنه يجعل ميزان قوي في صالح إيران لامتلاكها سلاحاً استراتيجياً مهماً .

إن أمن الخليج أمناً يعد متغيراً ومتحولاً ومتأثراً،بإعتبار الخليج ذا موقع إستراتيجي و مورد نفطي ضخم وذا قدرة فاعلة في التأثير على الأمن العالمي والاقليمي خصوصا المجال المجاور لها ، حيث استطاع الأمن الخليجي بناء علاقة تبادلية بين الأمن القومي الخليجي والأمن العالمي، وفي مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فإن نظرية أمن الخليج العربي بدأت تبنى على أسس من الشراكة والتعاون والتفاعل تهدف إلى التعايش الإيجابي والسلمي في عصر العولمة .

التحدي الإيراني ليس استثنائياً وله علاقة بالجوانب الجيوبولتيكية، والاستعداد والإعداد له يعد من صميم الأمن الوطني والقومي، ذلك أن الاستراتيجية لها أطماع عميقة ، ومشاريع تسلح عسكري نووي ، وتدخل استخباراتي وتعبئة وتحريض ديني في إطار ولاية الفقيه، وهي ولاية سياسية دينية بالمنظور الإيراني، فوجود الشيعة في العراق والبحرين تزيد من التحديات الداخلية والخارجية التي تفرض على منطقة الخليج بناء الاستراتيجيات الوطنية والقومية لمواجهة تحديات السياسة الخارجية الإيرنية و المألوف أن منطقة الخليج العربي تضم كلا من دول مجلس التعاون الخليجي الست البحرين، الكويت، عمان، الإيمارات، قطر والسعودية)، إضافة إلى إيران والعراق، وهي

تعتبر أكثر بؤر العالم أهمية بسبب وجود البترول وهو المصدر الرئيسي لإمدادات الطاقة العالم، وبسبب العلاقات الإيرانية والأمريكية المتنافره، وما أحدثه الإحتال الأمريكي للعراق من تداعيات إقليمية ، أدى إلى انتقال الصراع التاريخي باتجاه منطقة الخليج العربي مؤخرا مع تنامي احتمالات المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل، مما يهدد أمن الخليج العربي والخوف من وقف تصدير النفط من مضيق هرمز المتنازع عليه .

وما سبق سيحاول الباحث في الكشف عن الاستراتيجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي في السنوات الاخيرة وذلك بإبراز مقومات الاستراتيجية الإيرانية و علاقتها بالأمن الخليجي، وكذا بعض مصالح الدول الكبرى وعلاقتها بالشأن الاقليمي ، وتحديد العلاقات الإيرانية والخليج العربي ،وكذا الاطماع الايرانية في المكاسب الخليجية خصوصا الجيوستراتيجية و الاقتصادية ، وكذا الاهداف المبتغاة من خلال عناصر القوة الإيرانية، والأبعاد الأمنية والعسكرية، وتوجهات الانظمة السياسية الإيرانية من منطقة الخليج، والأدوات الجيوبوليتيكية الإيرانية من خلال احتلال الجزر العربية الثلاث والمفاعل النووي، واستخدام العلاقات الدبلوماسية والتبادل التجاري والثقافي مع دول منطقة الخليج العربي، ومن ثم إبراز أثر الاستراتيجية الايرانية على أمن الخليج العربي، ومدى تاثر دول الخليج العربي من هاته الاخيرة .

- **التعريف بالموضوع**

الإستراتيجية الإيرانية الأمنية و أثرها على أمن الخليج العربي هي دراسة توضح التقارب و التنافر في العلاقات الإيرانية الخليجية و مدى تأثر امن الخليج العربي لأسباب مقومات الإستراتيجية الإيرانية و الصراع الطويل في المنطقة الحساسة و التي هي غنية بمصادر الطاقة و الغاز و التي فتحت الباب على مصراعيه من أجل التدخل الأجنبي، و نتطرق في الدراسة لعناصر الإستراتيجية الأمنية الإيرانية و الأبعاد الأيديولوجية الثورية الدينية و الجهود الخليجية في تحقيق مبدأ توازن القوى في منطقة الخليج، حيث كانت عوامل مؤثرة على امن الخليج العربي سعت إيران من خلال إستراتيجيتها و بكل طاقاتها من أجل بسط النفوذ و حماية الخليج مع دول الخليج العربي في السنوات الفارطة إلى يومنا هذا، حيث أصبحت تعمل على زيادة قدرتها العسكرية و خاصة النووية منها التي أصبحت هذه الأخيرة من المقومات المؤثرة على أمن الخليج العربي و السعي كذلك لإيجاد حلفاء و زعزعة أمن الدول الخليجية الداخلية بسبب المد الشيعي و هكذا أثرت ولا زالت تؤثر هذه الإستراتيجية الإيرانية على أمن دول الخليج العربي.

مبررات إختيار الموضوع :

تضيف هذه الدراسة بعدا سياسيا و أمنيا في مجال الدراسات الأمنية و الإستراتيجية كما لا يخفينا دراسة الوضع الأمني في منطقة الخليج الدولي التي تعتبر من أهم المناطق الإستراتيجية في الساحة الدولية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الأثر البالغ للإستراتيجية الأمنية الإيرانية على الأمن الخليجي العربي طوال الفترة الاخيرة و ماترتبت عنه في السنوات الأخيرة ، فبعد حرب الخليج الثانية التي اختلفت فيها الإستراتيجية الأمنية الإيرانية حتى تعدت الأبعاد الإيديولوجية حتى أصبح هناك تهديد إيراني لمنطقة الخليج العربي و بهذا كشفت الإستراتيجية الأمنية الإيرانية بعناصرها و أبعادها و توجهات الهرم السياسي فيها و كل هذا يصب في منبع التهديد الحقيقي على المنطقة بالرغم من التعاون الاقتصادي و التجاري و الثقافي بينهما ، إضافة إلى ترصد بعد الدول الغربية للوضع في الشرط الاوسط .

أهداف الموضوع :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحديد أهداف الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج العربي و معرفة الأثر لذلك.
- ✓ تسليط الضوء على توجهات النظام السياسي الإيراني في منطقة الخليج العربي.
- ✓ التعريف بالإجراءات الأمنية التي تتخذها إيران لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي بمساعدة غربية.
- ✓ المشروع الايراني وخطره على المنطقة الخليجية
- ✓ تحديد الإجراءات الأمنية التي تتخذها دول الخليج العربي لمواجهة الإستراتيجية الأمنية الإيرانية و المشروع النووي.

حدود الدراسة (الزمانية و المكانية و الموضوعية)

- ✓ **الحدود المكانية** : جغرافية ايران الاسلامية و منطقة الخليج العربي
- ✓ **الحدود الموضوعية والزمنية** : تسليط الأضواء على طبيعة الاستراتيجية الأمنية الايرانية و تأثيرها على الامن الخليجي العربي في السنوات الأخيرة و التي تحمل أفكار ايديولوجية دينية تتناقض مع توجهات دول الخليج العربي و الذي بدوره يشكل تهديدا كبيرا على المنطقة بأسرها

الدراسات و الأدبيات السابقة

جاءت الدراسة لتوضيح سمات الاستراتيجية الامنية الايرانية و ماتحمله من خبايا سياسية امنية على المنطقة الخليج العربية ، و إضافة جوهرية للب الموضوع في الوقت الراهن عن الاحداث الواقعة حديثا في المنطقة و الساحة الدولية

إشكالية الدراسة

ما مدى تأثير الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على أمن منطقة الخليج العربي 2011 – 2018 ؟

فرضيات الدراسة :

1- تعتمد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على ولاية الفقيه التي تسيطر على النظام السياسي الإيراني كمحدد رئيسي للنفوذ في منطقة الخليج العربي بعد نهاية حرب الخليج الأولى

2- تتخذ إيران كل الاجراءات السياسية و الأمنية و النفوذ النووي لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي

3- رد فعل دول الخليج العربي بإجراءات معاكسة لمواجهة المد الاستراتيجي الايراني و المشاريع النووية

المنهجية المستخدمة

- **المنهج التاريخي**: هو الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلومات وبيانات العلمية في دراسة الموضوع و هو الأكثر المناهج التقليدية شيوعا، فهو لا يكتفي بسرد الوقائع، ولكن يقدم تصوره للظروف المحيطة بالموضوع الدراسة من خلال الرجوع الى تاريخ إيران و سيرورة نظامها السياسي و جغرافية منطقة الخليج العربي وقوتها الاقتصادية ، و كذا توالي الاحداث التي تحدد مسيرة العلاقات
- **منهج السيناريوهات** : وهو ذاك المنهج الذي فيه نوع من التنبأ و التخمين لما سيحدث في المنطقة من خلال مؤشرات عميقة تفسر الواقع و المستقبل القريب أو البعيد

تقسيم الدراسة

يتم في هاته الدراسة تناول الموضوع في ثلاث فصول و مقدمة وخاتمة ، يهدف الفصل الاول الى التعريف بمفهوم الاستراتيجية و تاريخها عبر العصور ، و كذا مفهوم الامن ومحددات الامن ، كما يتطرق إلى أهل مرتكزات البيئة القرارية لإيران ، ومحددات سياستها العامة ، إضافة الى الاهمية الجيوستراتبجية لمنطقة للخليج العربي

أما الفصل الثاني سيدرس تأثير الاستراتيجية الايرانية على منطقة الخليج العربي و علاقات الخليج مع إيران و أهم مراكز الخلافات التاريخية ، وكذا القوة الاستراتيجية الإقتصادية و العسكرية التي تهيمن بها إيران على المنطقة ، أخيرا في هذا الفصل نتطرق لإهم مظاهر التسلح الخليجي لمجابهة القوة الايرانية و كذا سعي الخليج لكسب حلفاء جدد .

والفصل الثالث يتم دراسة الملف النووي الايراني تطورات الهاجس الخليجي و التخوف منه و كذا الرؤية الاستشرافية للعلاقات بين الطرفين ومحاولة وجود مساعي جيدة بينهما ، كما ندرس لسيناريو العلاقة في المستقبل ، والتوصيات المتفق عليها لبناء علاقات طيبة بين الجهتين.

الفصل الأول :

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

تعتبر الإستراتيجية مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة ، كما أنها أفعال أو مجموعة من الأفعال التي تهدف إلي تحقيق الأهداف المرسومة. وتحتل الإستراتيجية موقعا وسطا بين السياسة والخطة وتستخدم الإستراتيجية في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتدبير والتنظيم.

و كذلك الأمن الذي يعد مصطلح هام وشيوع استخدامه في مجال الدراسات العامة ، بالرغم أنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علميًّا داخل علم السياسة وخصوصا إرتباطه بالدراسات الإستراتيجية .

و في تحديد مفهوم الأمن بجانب تعريف الإستراتيجية . فالمبادئ الإستراتيجية هي قواعد عامة تهدف للوقاية من مفاجآت العدو والتأكد من التفوق عليه في أية خطوة نختارها في التعامل معه. إن التاريخ يبين أن وضع مبادئ الإستراتيجية ثم التقيد بها في عملية صناعة القرار هي من أكبر الصعوبات التي واجهت عمل الإستراتيجيين في زمن الحرب والأمن وعمليا هذا ما دفع العديد منهم للقول بأن تطبيق مبادئ محددة للإستراتيجية يختلف كثيرا عن صياغتها وفق مبدئ الأمن حيث أنه من المستحيل التقيد الصارم بهذه المبادئ. حتى التطرق مفاصل الأمن و مفاصل الإستراتيجية .

كما يلتقيان في عبارة الإستراتيجية الأمنية التي هي تحقيق الأمن من خلال مراعاة الإعتبارات المتقدمة و المتطلبات و المقومات التي تنجم عن الإستراتيجية و التي تحقق الإستقرار الأمني على المستويين الإقليمي و الدولي .

المبحث الأول : الضبط المفاهيمي للإستراتيجية

تكمن مهمة الاستراتيجة عموما في تحقيق الهدف السياسي وعلاقتها بالهدف هو علاقة الوسيلة بالغاية و نرى أن الاستراتيجية ليست نظرية إستخدام المعارك لتحقيق الهدف فحسب ،و إنما أيضا ، تشمل مجالات أخرى . ولا يمكن حصرها في مفردة الحرب فقط .

المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية

تعبير الإستراتيجية (Stratège) مشتق في الواقع من الكلمة اليونانية (Stratèges) ومعناها الحرفي "قائد" و كانت تعني أيضا فن قيادة القوات العسكرية[1] .

وجاء في قاموس أكسفورد بأن الاستراتيجية هي : فن القائد و كذلك فن عرض و توجيه الحركات العسكرية و العمليات للحملة [2]

و بهذا فإن تعبير الاستراتيجية من الناحية التاريخية هو ذو أصل عسكري ، حتى أن العديد من الإسهامات الفكرية في كل المدارس لم تبتعد عن دلالة الاستراتيجية بالفعل العسكري و من أبرز من كتب في الإستراتيجية بدء من المفكر الصيني (سان تزو) الذي صاغ رأيه في الأستراتيجية في كتابه "فن الحرب" بالعبارة التالية – تظاهر في الشرق و أضرب في الغرب و المقصود هنا تضليل العدو[3] .

ثمة تعريفات كثيرة للإستراتيجية لابد من إستعراض أغلبها و تحليلها من أجل الخروج بالجواب عن السؤال ماهي الإستراتيجية ، و لنبدأ بالاستراتيجية العسكرية

تعريف كلاوزيفتز :" الإستراتيجية هي نظرية إستخدام المعارك لتحقيق هدف الحرب ، أما التكتيك هو إستخدام القوات العسكرية في المعركة .

يحصر كلاوزيفتز التكتيك بمسألة إستخدام القوات العسكرية في المعركة بينما يجعل مهمة الإستراتيجية هي تحقيق الهدف السياسي في الحرب من خلال إستخدام المعارك . و من هنا تخرج بالنقطة الرئيسة و هي التفريق بين الهدف السياسي و الإستراتيجية حيث يقف الهدف السياسي في المقدمة ، و تأتي الإستراتيجية بمهمة تحقيقه

---

[1] دينا محمد جابر ،إبتسام حلوان ، الاتراتيجية بين الاصل العسكري و الضرورة السياسية و تأثيرها على توازن القوى الدولي ، المجلة السياسية و الدولية ، الجامعة الستنصرية ، العراق 2012 د .ص

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفسية و الدولية ، بيروت دار النهضة العربية 2008 ، ص 8

[3] دينا محمد جابر المرجع نفسه

فالإستراتيجية ليست الهدف السياسي ، و إنما هي نظرية إستخدام المعارك لتحقيق الهدف السياسي ، فعلاقتها بالهدف كعلاقة الوسيلة بالغاية ، ولكن سنرى فيما بعد أن الاستراتيجية ليست نظرية إستخدام فحسب ،و إما ايضا ، تشمل مجالات أخرى .كما انا مفهوم كلاوزوفتز في الإستراتيجية محصور في إستراتيجية القرار الحاسم و " الدفع حتى الحد الأقصى " ، فالحرب " عمل عنيف صعد حتى الحد الاقصى " و يجب أن ينتهى دائم بسحق العدو ، و الإطاحة به ، أي " الحرب المطلقة ". و من هنا حصر الاستراتيجية بمفهوم تحقيق الهدف النهائي للحرب – سحق قوات العدو أو تجريدة من السلاح – و لكن هذا الشكل من الاستراتيجية لا يغطي كل الحالات ، فمثلا إستراتيجية أغلب حروب التحرير لا تستهدف سحق القوات الرئيسية للعدو في المعركة و تجريده من السلاح و أنما إستخدام المعارك و النضال السياسي و الرأي العالمي و الأزمة الداخلية للعدو للإجبار على الانسحاب.

تعريف جوميني : لم يخرج جوميني عن تعريف كلاوزفتز عموما ، و لكنه ركز على الإستراتيجية في المجال العسكري – إستراتيجية العمليات و المناورة الإستراتيجية . و هذه لم تعد مطابقة لكل الحالات كما حددها . فمثلا أصبح الإشتباك في الحرب العالمية الثانية مقدمة للعمليات الإستراتيجية .

تعريف هاملي: " إن مسرح الحرب هو مجال الإستراتيجية ، اما ساحة المعركة فجال التكتيك "

يقوم هذا التعريف على تحديد نطاق عمل الإستراتيجة و نطاق عمل التكتيك و لكنه لا يحدد ماهي الإستراتيجة و ماهو عملها .

تعريف فوندرغولتز : " تشغل الإستراتيجية نفسها ،عموما ، بالإجراءات ذات النطاق العام التي تخدم دفع القوات للعمل في الجبهة الحاسمة تحت أفضل الظروف الملائمة و الممكنة ، بينما يتناول التكتيك ما يجري فالإشتباك بالذات . و لهذا يمكن ان تُسمى الإستراتيجية علم الجنرالية بينما يمكن أن يُسمى التكتيك علم حيادة القوات.

يتناول هذا التعريف الاستراتيجية من شقين :

-الإستراتيجية تعني بإتخاذ الإجرءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل .

-واجب الإجراءات الاستراتيجية وضع القوات في الجبهة الحاسمة في أفضل الظروف الملائمة الممكنة

(جزء من تعريف جوميني)

و لكن يظل هذا التعريف محصورا في مرحلة ماقبل المعركة بينها يشدد كلاوزوفيتز على دور الإستراتيجية بعد المعركة – نظرية إستخدام المعارك [1].

و بهذا التصور الشمولي يمكننا إستنتاج تعريف عام للإستراتيجية : أنها علم و فن إستخدام كل الوسائل و الإمكانات المتوافرة للدولة العسكرية و غير العسكرية بهدف تحقيق مساعي و مصالح السياسة العليا و الدنيا للدولة في كل المجالات سواء في أوقات السلم او الحرب .

المطلب الثاني :التطور التاريخي للإستراتيجية

يرجع أصل كلمة استراتيجية إلى جذر يوناني استراتيجوس ويعني العام GENERAL، ونقل روبرت غرين (أميركي معاصر في كتابه "استراتيجيات الحرب" 2006) ترجمة لها معنى قائد الجيش. أي هي قيادة. أما أصل كلمة تكتيك فيرجع إلى جذر يوناني أيضاً :تاسو Tasso ويعني يعالج أو يدبر. ولكن سرعان ما أصبحت كلمة استراتيجية تحمل مضمونا أكثر شمولا من معناها الأصلي العام، وكذلك كان الحال بالنسبة إلى كلمة تكتيك[2] .

قد مرت الاستراتيجية بثلاث مراحل رئيسة حتى نابليون بونابرت:

- **المرحلة الأولى:**

كان الملوك والأباطرة، في عصر الإمبراطوريات والممالك القديمة يجمعون السلطتين العسكرية والسياسية بأيديهم، وكانت الجيوش تستأنف أساساً من ملاك العبيد، ومن "المواطنين". وكانت وظيفة الاستراتيجية العسكرية تتركز في حشد القوات المسلحة وتنظيمها والإعداد للحرب، وتقرير ضدمن توجه الحرب، إلى جانب تحديد مكان الحملة وزمانها، وكيف يقاد الجيش من أجل تأمين تفوق على العدو مقدماً. أما الأهداف الاستراتيجية العسكرية فكانت القضاء على جيش العدو أو الاستيلاء على مدنه أمافيما يتعلق باستراتيجية العمليات أي مرحلة الانتقال إلى ساحة المعركة فقد تركزت أساسا على الانتقال من نقطة في المكان إلى نقطة في المكان بكل الجيش ككتلة واحدة بقصد الالتقاء في ساحة المعركة مع الجيش المقابل، ولم تخلُ هذه الحركة من مناورات بسيطة، ولكن كان الشيء الحاسم متوقفا على عملية الاشتباك نفسها.

[1] منير شفيق ، الاستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب ، الدار العربية للعلوم ناشرو ، طبعة 1 ، 1429هـ – 2008 ، ص 51 ، 52

[2] المرجع نفسه ص 35

– المرحلة الثانية:

هبط مستوى الاستراتيجية في العصور الوسطى – عهد الإقطاع في أوروبا – وهو عهد الفروسية والفرسان المدرعين. إذ بعد أن كانت في المرحلة الأولى، تعالج قضايا الحشد والتعبئة على مستوى البلاد بأسرها، أصبحت كان الملك أو الأمير في التجربة الأوروبية الإقطاعية يقرر الحرب يشكل . الآن مقتصرة على نطاق ضيق جدا عندما الجيش من الفرسان مقابل الأراضي التي منحهم إياها. فيعينهم على رأس تابعية الجنود، ولم تعد الاستراتيجية أكثر من تكليف كل أمير أو إقطاعي أو فارس بحشد القوات في تابعيته، وقد غابت المناورة الاستراتيجية قبل المعركة غياباً تاما وغدت الحرب عبارة عن تطبيق أصول محددة، وقد تبدأ ملك ضد ملك، فارس ضد فارس وهكذا. وكان الملوك والفرسان يقاتلون كالجنود، بل لقد سميت الحرب في هذه المرحلة "المعركة بالاتفاق" وهكذا لم تتجاوز الاستراتيجية مسائل تحضير القوات المسلحة، وتحديد وسائط النقل مع تحديد هدف الحملة، واختبار أساليب وأشكال الصراع المسلح.

– المرحلة الثالثة:

تمتد هذه المرحلة من القرن الرابع عشر حتى الثورة الفرنسية الكبرى، أو على الأصح حتى عصر نابليون .لقد دخل البارود إلى أوروبا عن طريق العرب في القرن الرابع عشر ، ورافق ذلك، مع نهاية القرن الخامس عشر، حدوث تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة، أو بعبارة أخرى بدأت الطبقة البرجوازية بالنمو والظهور على المسرح حاملة معها التطور الصناعي والتقني والعلمي مقرونا بتباشير عصر النهضة الأوروبية. وقد أدى ذلك إلى تطور المدفعية – كان الأتراك في القرن السادس عشر قد طوروا مدفعية الحصار – وادخلوا إصلاحات في تنظيم الجيوش وأساليب الحرب.

ومع ذلك لم يحصل تقدم في الفكر الاستراتيجي بما يتناسب مع التطورات الجديدة، لأن الحروب بقيت تناد بالملوك والأمراء والقيادات والإنكشارية، وكان القتال مقصوراً على الجيوش المحترفة أما مجتمعاتها فظلت عموماً بعيدة من المشاركة الفعلية[1].

– الاستراتيجية في عصر نابليون:

إذا كانت استراتيجية العصر السابق، بالرغم من التقدم التقني (التكنولوجي)، وعلى الرغم من المفاهيم الاستراتيجية الجديدة التي طرحها اميكيافيلي، وإصلاحات غوستاف أدولف، والمناورات التكتيكية البارعة

[1] منير شفيق ، مرجع سابق ص36

الفريدريك الكبير، تعمل ضمن حدود دفاعية وحيوش صغيرة نسبياً، وتحلب المعارك الكبيرة ، وعدم السعي إلى فرضها، وذلك بسبب السلطات الملكية المحافظة التي راحت تئن تحت وطأة المصاريف التي أخذ يتطلبها التطور الجديد .مما جعلها تفضل التهديد، والمناورات التكتيكية، والقتال الدفاعي عموماً. وهنا جاءت الثورة الفرنسية الكبرى لتطلق عنان القوى الاجتماعية الجديدة، وتحمل التطور التقني يعمل باقصى طاقته مؤذنة بتحطيم معاقل الملكية والإقطاعية في أوروبا[1].

جاء نابليون ضمن هذه الظروف الجديدة ليعبر عسكرياً عن كل سمات التطور الجديد إستراتيجية التجنيد العام للأمة كلها للحرب، وهنا:

1. بدأت الاستراتيجية تلعب دورا حاسما قبل الدخول في الحرب .
2. زاد تطور الطرق والمواصلات من قوة المناورة الاستراتيجية، وولد استراتيجية العمليات أو "التكتيك الكبير"، وولد مفاهيم جديدة مثل "خطوط العمليات" و"الخطوط الداخلية"و"الخطوط الخارجية ." كانت أولى الخطوات التي جسد فيها نابليون ملامح العصر الجديد[2].

لقد أتاح هذا كله لنابليون أن يجعل قواته سريعة مرنة، تستطيع فرض المعركة على العدو حسب اختيارها، أو الانسحاب بسرعة، وهذا أصبحت استراتيجية العمليات تشمل ساحة حرب واسعة، وذات طبيعة متحركة لم يسبق لها مثيل إلا في حروب الفتوحات الإسلامية[3].

– الاستراتيجية في القرن التاسع عشر:

كان القرن التاسع عشر عصر الدول القومية في أوروبا مصحوباً بنهوض صناعي وتقني وعلمي شمل كل المجالات، فقد ترسّخت سلطة البرجوازية، وتطورت صناعة الأسلحة كما تطورت الأسلحة نفسها خاصة المدافع – مدافع الميدان – والبندقية السريعة التي تُعبأ من المخزن، إلى جانب تطور الطرقات ووسائط النقل، خصوصا القطارات[4].

إن التطور الاستراتيجي الذي حدث في هذا القرن يتركز في مسألة التجنيد العام مصحوبا بإنتاج ضخم للأسلحة ضمن مخطط لعسكرة البلاد. أما العمليات الاستراتيجية فقد ظلت ضمن النابليونية، وأدت إلى

[1] منير شفيق ، مرجع نفسه ص 41
[2] منير شفيق ، مرجع سابق ص 43
[3] منير شفيق ، المكان نفسه
[4] منير شفيق ، المكان نفسه

نجاحات في حالات محددة مثل: سكليزويغ – هولشتاين 1864 ، والحرب الروسية – النمساوية 1866 . أما الحروب التى تمثل المرحلة التى تلت العصر النابليون فهي الحرب الفرنسية البروسية (1870 – 1871)- والحرب الأهلية الأميركية (1861-1865) ، والحرب الروسية – اليابانية (1904 - 1905) حيث حدث توازن بين الحركة وحجم القوات وكثافة النيران، الأمر الذي أدى إلى ركود الجبهة أمام الخنادق والتحصينات وتفوق الدفاع وسرعة انتقال الاحتياط الدفاعي، بما يوازي سرعة المهاجمون. وهنا لم تعد العمليات الاستراتيجية تلعب الدور الذي كانت تلعبه في العهد النابليون. وقد ضعفت أهمية الضربة المركزة على إحدى نقاط جبهة العدو .وأصبح التركيز على عمليات الالتفاف والهجوم على عدة اتجاهات إلى حدّ سميت معه باستراتيجية الخطوط الخارجية التي تستهدف ضرب طرف على العدو[1].

وإذا كان تطور التحكم بالسلاح النووي قد أدى موخراً، إلى تولد ما يسمى بالأسلحة النووية التكتيكية المخصصة لاستخدام القوات البرية الآلية دفاعياً هجومياً، فإن هذا لا يلغي الطابع الجوهري الأساسي للسلاح النووي أي الهجومية، إذ أن الشكل الرئيسي لهذا السلاح هو القوات الصاروخية الاستراتيجية، اي الصواريخ عابرة القارات ذات الرؤوس النووية، التي لا تستطيع حتى الآن إلاّ أن تكون اسلحة هجومية وعلى المستوى الاستراتيجي وليس التكتيكي .

المطلب الثالث : الإستراتيجية و بعض المفاهيم ذات الصلة :

1. الفرق بين الإستراتيجية و التكتيك:

الإستراتيجية فن القيادة العامة في الحرب بأجمعها، إنما التكتيك فن القيادة في ميدان المعركة والتي اشتقت من ''تاسين ''اليونانية وهي فعل معناه يهيئ للحرب. والإستراتيجية في الأعمال الحربية هي الخطة العامة التي توضع لإحراز هدف. وصفها كلاوسيفتز Carl Von Clausewitz – أنها التصميم أو الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة، أما التكتيك فهو تصميم خطة معركة واحدة.

2. الفرق بين الإستراتيجية و الجيو إستراتيجية:

"الجيوستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي : الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود،

[1] شفيق منير مر جع سابق ص 49

والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان". و يمكن تعريف الجيواستراتيجية أيضا بأنها "دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية."

3. الفرق بين الإستراتيجية و التخطيط:

وعلى غير الشائع فإن الإستراتيجية ليست هي الخطة! إن التخطيط عملية إداريةٌ داخليّة تنحو في الغالب إلى التصميم وتنظيم الأشياء وترتيبها وإدارة الموارد وغيرها، بينما الإستراتيجية خارجيّةٌ تتوجه بالملاحظة والاستقراء والتوقّع أثناء التقدّم،كما أن التخطيط يعمل في البيئات المسيطر عليها، لذا يُرى ضرورياً عند وضع الخطط أن تحدّد الموازنات سلفاً والأشخاص في المواقع الوظيفية والهياكل وغير ذلك، بينما مجال عمل الإستراتيجية هو البيئات غير المتوقعة التي لا تحكمها قواعد ثابتة، حيث تنشأ فرص تتطلب مواردَ غير ما رُصد من قبل، أو ينشأ تهديد يتطلب تلافيه تدابير لم توضع في الحسبان.

4. العلاقة بين الإستراتيجية والعلاقات الدولية :

الإستراتيجية قد ظهرت قبل العلاقات الدولية بأشواط طويلة، ودخلت المجالات التطبيقية في الحياة السياسية والعسكرية قبل العلاقات الدولية، على الرغم من أن مفهوم الإستراتيجية قد ظهر ملازماً للمعارك والحروب وإدارة وقيادة الجيوش في المعارك، وعلى هذا الأساس إذا ما أردنا أن نضع مقاربة في مجالات العمل والتطبيق والشمول فنجد أن الإستراتيجية تعمل في المجالات كافة منها الداخلية والخارجية والتي تشتمل على الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ ، بحيث أصبح هناك إستراتيجية عسكرية وإستراتيجية سياسية وإستراتيجية اقتصادية وإستراتيجية اجتماعية وثقافية اضافة إلى الإستراتيجية العليا الشاملة للدول، بينما تعمل العلاقات الدولية في الخارج فقط، على الرغم من إن العلاقات الدولية هي نتاج للشؤون الداخلية ونابعة من الداخل ولكن هي تختص في العلاقات الخارجية ما بين الدول فقط، على عكس الإستراتيجية التي تعمل في الداخل و الخارج و تشمل كل شيئ. وهناك نقطة جدا مهمة يجب ذكرها أن العلاقات الدولية لم تنشأ إلا بعد نشوء الدول القومية، بمعنى أن ظهور الدول القومية في منتصف القرن السابع عشر، صاحب معه ظهور العلاقات بين الدول وهذه العلاقات تطورت مع تطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول مما أدى إلى ظهور مصطلح العلاقات الدولية على أسس قانونية نظمتها الشرائع التي ولدت

بعد معاهدة وستفاليا، وهذا الكلام يثبت أن العلاقات الدولية تعد حقلاً حديثاً بالمقارنة مع مصطلح الإستراتيجية الذي يعد تاريخ نشأته تتجاوز العشرين قرن من الآن.[1]

– العلاقة بين الأمن و الإستراتيجية :

لعل من أوسع وأشمل المفاهيم الخاصة بتعريف الأمن هو ذاك الذي يقول: إن مفهوم الأمن يتضمن أمن المواطن وممتلكاته، وتاريخه، وتراثه، ومعتقداته، وحرياته الأساسية، ويتضمن سيادة الدولة وسلامة أراضيها وحدودها السياسية والحرية النسبية للقرار الوطني، ويتضمن الاستقرار الأمني، والاجتماعي الداخلي، وقدرة الدولة على النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع، من خلال دمج ثلاثة عناصر أساسية وهي :

- ✓ حاجة الدولة إلى مقدرة دفاعية كافية لردع التهديدات الإستراتيجية الداخلية والخارجية.
- ✓ حاجة المواطن للأمن والاستقرار الداخلي.
- ✓ حاجة المجتمع إلى النمو والتنمية الشاملة

ولو عمدنا إلى تمحيص كل هذه العناصر وصنفناها، لوجدنا أنها تندرج تحت أربعة أبعاد إستراتيجية أساسية بالنسبة للأمن، وهي: البعد العسكري، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي، والبعد الاقتصادي .وهي الأبعاد الإستراتيجية الأساسية التي يرتكز إليها الأمن سواء الوطني، أو الإقليمي، أو القومي أو الدولي، والتي تحتاج إلى عوامل لمساعدتها في تجسيد ذاتها، فهي تدور في فلك شديد التناقضات والضغوط والمنافسة، في ظل وسيلة تكنولوجية تنخرط في جميع مناحي الحياة، وتديرها وتيسرها، وكلما افتقرت الأبعاد الأربعة إلى الوسيلة التكنولوجية أصبحت أقل تأثيرا وجدوى وأخلت بالوضع الأمني من الجانب الذي تفتقر إليه الدولة[2].

فالأمن هو جزء من الاستراتيجية لتحقيق هدف معين من طرف دولة و بذلك تسعى من خلاله أساس السلطة و أساس تحقيق الاهداف ، كما أن عدم اللجوء إلى تخطيط إستراتيجي يكلف ذلك بوضع أمني متدني، فالتخطيط من أهدافه تحقيق الأمن أولا .

[1] الموسوعة السياسية ، الاستراتيجية الدولية ، صباح بالة ، تاريخ الاطلاع : 18:45 ، 16 /02 / 2019 . الموقع : www://https// political – encycolpedia.arg /net

[2] الدكتور رعد الزين ، دور التخطيط الاستراتيجي في دعم الامن الوطني و اثره على الاستقرار السياسي 15 اوت 2016 ، تاريخ الاطلاع : 2019/02/24 ، 18:00

المبحث الثاني : الضبط المفاهيمي للأمن

يعتبر الأمن بشكل عام أهم متطلبات لحياة الفرد و من الدوافع الرئيسية له ،ساعيا بذلك حماية نفسه من أي تهديد أو عدوان ،و أصبح مصطلح الأمن محل جدال كبير في مجال الدراسات الأمنية خصوصا و العلاقات الأمنية عموما خاصة مع ظهور الكثير من التهديدات الامنية المعاصرة ليتخذ الأمن مفهوما موسعا و لهذا سنتطرق لتعريف شامل للأمن و كذا أهم مستوياته وأهم المدارس النقدية للأمن .

المطلب الاول :مفهوم الأمن

أولا: التعريف اللغوي للأمن : يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الإطمئنان من الخوف, قال تعالى: ﴿واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا﴾[1] سورة البقرة, آية 125.

وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني: (صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد)

كما يشير مدلول كلمة أمن علي أن مصدرها مشتق من: آمن, يأمن, أمنا, وكذلك إلي الإطمئنان وعدم الخوف, وأمن البلد إذا إطمأن منه أهله, وأمن الشر إذا سلم منه, والأمانة ضد الخيانة

وأيضا الأمن عباره عن الإطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير, ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق ومايتنتج عنهما من راحة نفسية .

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن : تعددت التعريفات للأمن, وخاصة بعد التغيرات الدولية في توازن القوى, وفي ظل النظام العالمي الجديد, وكذلك تطور الرؤى النظرية في العلاقات الدولية للتدخل من أجل الأمن, وهنا نطرح سؤال ماهو الأمن البشري؟ سوف نحمل الإجابة من خلال عرض سريع لأهم تعريفات الأمن . لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن أو حتى إلى توافق حول مضمونه ,فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة, رغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات, كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي.

ويعرف الأمن بأنه: الأمن البشري على التهديدات واسعة الانتشار وشاملة لعدة مجالات والتي تستهدف بقاء الناس وبخاصة أضعف الفئات وسبل عيشهم وكرامتهم أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولا, **تعريف باري**

[1] القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية 125

بوازن, أحد أبرز المختصين في الد ارسات الأمنية,وهو يعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد", وفي سياق النظام الدولي فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل, وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية", والأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا[1]

- **تعريف والتر ليمان Walter Lippmann** :الأمن هو أن تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا يكون فيه عرضه لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق إنتصارها في حركة كهذه .
- **تعريف أرنولدو ولفرز Arnold wolfers**:

عرف الأمن بأنه من الجانب الموضوعي هو عدم وجود تهديد ضد القيم المركزية و أما من الجانب الذاتي فهو عدم وجود مخوف من تعرض هذه القيم للخطر .

- **تعريف بوث و ويلر Booth and Weeler**:

لايمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الامن المستقر ، إلا اذا إمتنعو عن حرمان الأخرين منه ، و يتحقق ذالك إذا أنظر الامن على أنه عملية تحرر .

و عليه يمكن أن يفهم من الامن على أنه قدرة الدولة أو الأمة للحفاظ على قيمها الأساسية من أي تهديد و تبديد كل المخاوف بشأنها و بالرغم من عدم حصول إتفاق حول تعريف شامل للأمن فنلاحظ أن معظم التعريفات تلتقى حول ثلاث مفاهيم أساسية :

- الحفاظ على القيم المركزية
- غياب التهديد ضد القيم المركزية
- صياغة الأهداف السياسية [2]

المطلب الثاني :الأبعاد الأساسية لمفهوم الأمن

تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لاسيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث, التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية والإختلافات بين

[1] إنعام عبد الكريم أبو مور ، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية ، مذكرة لإستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2013 ، صر 25 ، ص 26

[2] إلياس سعدون ، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012 ن ص 14 ص15

الدول المتقدمة والنامية, إذ أن التهديدات للأمن تأتي أساسا من المناطق المحيطة بها, إن لم تأت من داخل الدولة ذاتها, وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية وعجز في شرعية الأنظمة, مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة والتي غالبا ما تقود إلى صارعات مع الجوار, ولقد ميز بوزان خمسة أبعاد أساسية للأمن :

1- الأمن العسكري :ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية, وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.

2 - الأمن السياسي :ويعني الإستقرار التنظيمي للدول, ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3- الأمن الإقتصادي :ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

4- الأمن الإجتماعي :ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

5- الأمن البيئي :ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

إن مفهوم الأمن بشكل عام مفهوم شامل تعددت تعريفاته وأبعاده, وطرأت عليه تحولات وتطورات؛ وذلك نتيجة طبيعة الفواعل الدولية والأحداث والصراعات والأزمات الدولية التي بسببها قد تغير الدول نظام سياستها ومفهوم أمنها نتيجة لذلك, من هذا المنطلق أصبحت هناك تدرجات في تسميات مفهوم الأمن من مفهوم عسكري إلي جماعي إلي أمن إنساني. [1]

المطلب الثالث : مستويات الأمن

1- الأمن الدولي : لقد إختلف خبراء الأمن الدولي مليا حول تعريفه بين المذاهب إلا ان الامن الدولي يعرف على مكوناته الإطارية وبين من قال إن الأمن الدولي يجب أن يعرف من خلال الإنسان نفسه لأن الإنسان هو الذي الذي كون الأطلر و المؤسسات الدولية و يذهب الفريق الاول إلى القول أن الأمن الدولي يعني أن تطمئن الدول

[1] إنعام عبد الكريم أبو مور ، مرجع سابق

على حدودها الجغرافية و السياسية و سيادتها و مواردها الطبيعية وأنظمتها السياسية و الإجتماعية و شعبها من أي عدوان خارجي ، و أن الدولي هو الأمن بين الدول .

و قد يتعرض الأمن الدولي إلى تهددات ذات طبيعة ديناميكية تحددها تطورات النطام الدولي ، و مراكز القوة و الضعف و يمكن إجمال هذه التهديدات في :

- الميل إلى الحروب
- إنتشار الأسلحة النووية
- التدخل في شؤون الداخلية للدول
- مؤسسات صناعة السلاح
- هيكلية النظام الدولي

أما مهددات الأمن الدولي حسب النظر المعاصر تكمن في في الفقر ، الأمراض ، إنتهاك حقوق الإنسان ، العنف العرقي ، الصراعات المسلحة ، الإرهاب الدولي ، الهجرة الغير شرعية ، ظهور الفاعلين الغير دوليين [1].

2- الامن الإقليمي : يعبر هذا المستوى عن سياسية تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد ، و تسعى هذه الدول لتنسيق كافة قدراتها و قواها لتحقيق إستقرارها في محيط الاقليم بما يودع التخلات الأجنبية من الخارج ، و قد إنتشر إستخدام هذا المصطلح بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية فظهرت تنظيمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الإفريقية للإتحاد الأوروبي [2].

فالامن يعمل على تأمين مجموعة الدول الداخلية و دفع التهديدات الخارجية عبر صياغة التدابير المحددة بين مجموعة من الدولة ضمن نطاق إقليمي واحد[3]

3- الأمن الوطني : إن مصطلح الأمن الوطني هو مصطلح سياسي حديث نسبيا حيث ظهر مع بداية ولاة الدولة القومية في أوروبا أي بعد معاهدة وستفاليا 1948التي بموجبها تغيير شكل النظام الدولي ، و بدأت حقبة جديدة من الحياة تمثلت بظهور فكرة التنوير و بداية النهضة العلمية و الصناعية في أوروبا ، و لعل الظروف السياسية و الأمنية التي عاشتها أوروبا تفسير سبب ظهور هذاالمصطلح و كذلك رغبة كل دولة الحفاظ على خغرافيتها و سكانها و مقدراتها الوطنية و خوفها الكبير من جيرانها و هذا ماعزز من مفهوم الامن الوطني

[1] عبدالله الشيخ السيد أحمد ، مهددات الأمن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ، الوضع الراهن ، مجلة الاستراتيجية و الامن الوطني العدد 3 ،ماي 2009 ص ص 23 ، 22 ، 24 ، 25 ، 26

[2] فاير محمد الدويري ، الأمن الوطني ، الاردن ، دار وائل النشر و التوزيع 2013 ص 74

[3] سليمان عبدالله حربي ، مفهوم الأمن و مستوياته و صيغة تهديداته ، مركز دراسة الوحدة العربية ، العدد 19 ، 2008 ، ص 19

و زاد تطوره و إنتعاشه . أما الاستخدام الرسمي لمصطلح الامن الوطني فكان مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947 عندما أنشا الأمريكيون هيئة رسمية سميت بمجلس الأمن الوطني الأميريكي و الذس إستند له ببحث كافة الأمور و الأحداث التي تمس كيان الأمة الأمريكية و تهدد أمنها [1].

4– الامن الانساني : فرض الواقع المعقد ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد كمرجعية و كموضوع للدراسات الأمنية أثر التحولات التي مست الساحة العالمية و قد أعطى مفهوم الأمن الإنساني أو كما يفضل البعض تسميته بالإستقرار الإنساني جملة من التعريفات التي تشترك ضمن فكرة ضرورية و هي تحرير الإنسان سواء من العنف أو من الحاجة و كذا مبدا كرامة الإنسان

أ – شارل فيليب دافيد Davide Philippe Chaeles و بياك تريس باسكال Beatrice Pascal :

يعرفان الأمن الإنساني على أنه حالة تواجد في مأمن من الحاجة الإقتصادية و التمتع بنوعية الحياة و ضمان ممارسة الحقوق الأساسية

إذن نستطيع القول أن الأمن عموما هو إحساس الأفراد و الجماعات بالطمأنينة و الإستقرار مما يمكنهم العمل و الإنتاج أكثر دون مصدر تهديد ، ضمن مجموع الأبعاد المهمة في ميدان العلاقات السياسية و الأمنية و كذلك بالنظر للمستويات من :الامن الدولي و الامن الاقليمي و الامن الوطني و الامن الإنساني التي تأمن للفرد الحياة بكرامة و حرية و مساوات و تكافئ للفرص و التنمية و أيضا الحماية من التهديدات المنتشرة و الممتدة زمنيا و مع الإشارة أن مفهوم الأمن مفهوم ديناميكي ليس جامد ، يختلف بإختلاف المجتمعات في أدبيات العلاقات الدولية .

المبحث الثالث : مرتكزات البيئة القرارية لإيران

تكتسب بيئة صنع القرار الإيرانية أهمية كبيرة لما لها من بعد و تأثير على محيطها الاقليمي و الدولي ، و بإعتبار أن مجموع مرتكزات اي بيئة في دولة تعتمد بالأساس على مجموعة محددات داخلية للدولة من الموقع الجغرافي و العنصر الديمغرافي و الوضع الاقتصادي و القانوني و الايديولوجي و غيرها من متغيرات البيئة الداخلية و كذلك مايحدد البيئة الخارجية من مرتكزات تتمثل في السياسة الخارجية ومايساهم في تغييرها ومن صنع القرارات وكذا طبيعة العلاقات و الدول الأخرى .

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، الامن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، د ، س ، ب ، ص 22

سعت إيران من خلال بنيتها الداخلية و سلوكها الخارجي وكذلك موقفها تجاه مختلف الأحداث المعاصرة خصوصا المتقاربة ضمن أقليمها و مؤسساتها العامة لصنع القرار من زيادة هيمنتها الإستراتيجية والجيوستراتيجية و كذلك تظافر المتغيرات الاقليمية و الدولية للتأثير على الأوضاع الخارجية المتقاربة و كذا علاقاتها مع الدول و الوضع الخارجي الإيراني .

المطلب الأول : محددات البيئة الداخلية الإيرانية

1-الموقع الجغرافي :

تتميز ايران بموقع جيوسياسي في ثلاث مجالات أسيا (غرب وسط وجنوب)يحدها من الشمال أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان، وتطل بيران على بحر قزوين، وهو بحر داخلي وكازاخستان وروسيا هي أيضاً الدول المجاورة لإيران مباشرة إلى الشمال، يحدها من الشرق افغانستان وباكستان، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، ومن الغرب العراق وعلى الشمال الغربي تركيا.

ويمكن أن تشمل حدود ايران على الخليج العربي بعض جزر الخليج والمواطن الساحلية في في الجزيرة العربية، حيث يقوى التأثير الإيراني، وإلى الجنوب الغربي تتضمن أرض إيران منطقة —عربستان وهي تلك القسم من سهول وادي الرافدين والذي يقع تاريخياً تحت الحكم الإيراني

2-الموقع الفلكي:

ونعني به موقع الدولة بالنسبة إلى خطوط الطول ودوائر العرض، أي خط الطول الرئيسي (جرينتش) شرقاً أو غربا، وبالنسبة لدائرة خط الاستواء شمالاً أو جنوباً، فخطوط الطول لا يعول عليها الكثير في تحديد قوة الدولة وتقتصر فائدتها على معرفة الزمن وتباياناته، أما الموقع بالنسبة لدوائر العرض فهي أكثر أهمية، لتأثيره الواضح على المناخ بوجه عام اعتدالا أو تطرفا، ومن ثم يحدد نوع الحياة النباتية الطبيعية والزراعية وحرف الإنسان وتوزيعه وشكله ولونه وطباعه، ومزاجه وهذه أمور مهمة تشترك في تشكيل اتجاهات الدولة، وأهميتها في العمليات العسكرية.

تقع أغلب أراضيها ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة وهذا يعني امتداد ايران على (15) دائرة عرض، حيث تقع ايران بين دائرتي25 و40 شمال خط الاستواء وبين خطي طول 44 و 63 شرقي خط جرينتش، وقد كان لهذا الامتداد الأثر الكبير في تنوع الاقاليم المناخية وتنوع النبات الطبيعي، ومن أثر في تباين توزيع السكان ونشاطهم الاقتصاد. ، اذ يتركز السكان في الجهات الشمالية والغربية حيث المناخ المعتدل والسهول

الخصبة على حين يتشتت السكان في المناطق الداخلية و الشرقية الجافة و الوعرة ليكون النشاط الاقتصادي رئيسي للسكان [1].

3- الموقع بالنسبة لكتل اليابس والماء :

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي إرتباطا قوياً بموقعها الجغرافي ، وتتمتع ايران بإطلالتها على أهم ثلاث سطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال وبلغ مجموع سواحل إيران البحرية 2524 كلم بنسبة 32.66 % من مجموع الحدود الكلية البالغة 52.04 كلم وتتوزع على الخليج العربي بـ 1180 كلم وبنسبة 46.75 % من مجموع هذه السواحل وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ (700كلم)
وبنسبة (27.37 %) من السواحل البحرية وعلى بحر قزوين بـ (644 كم) .وبنسبة 2737 %) من مجموع السواحل البحرية السواحل الإيرانية المطلة على الخليج العربية وخليج عمان لها قيمة غير اعتيادية في إعطاء ايران وزا جيوبولتيكياً مميزاً، حيث تعد من العوامل التي تساعد الدولة في بناء قوتها البحرية .

إن تلك المعطيات التي يتمتع بها موقع إيران الجغرافي جعل منها قوة مؤثرة في الخليج العربي، وجعل لها أهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى [2].

4-السكان :

يقدر عدد سكان إيران عام 2017 ب 80مليون نسمة، وهناك عدة إيجابيات في التركيبة السكانية لإيران وهي نسبة الشباب العالية في المجتمع، فقد ذكرت الإحصائيات أن 45 نسبة % من سكانها هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 20عن عاما، تتكون الجمهورية الإيرانية عدة أعراق، وتختلف الإحصاءات التي تقدر كل عرق حسب قربها من الحكومة وبعدها عنها، وآخر الإحصائيات الرسمية تقدر السكان حسب النسب التالية: الفرس 50%، الآذريون الترك23%، الأكراد 11%، العرب 5% ، البلوش 3% ، التركمان 3 %وقد أعطت الجمهورية طابعاً قومياً فارسيا، ويؤكد ذلك احتفالاتها بالأعياد الفارسية ومنها: عيد النيروز مما جعل الأجناس والأعراق الأخرى تتطلع إلى قومياتها أيضاً، فتشكلت عدة جبهات من الأعراق غير الفارسية تطالب بحقوقها القومية، ورفعت السلاح في وجه الحكومة المركزية، وتشكلت جبهات تحرير في كل من الأهواز"، وكردستان وبلوشستان ، ومنها: "حركة تحرير بلوشستان" "حركة المقاومة الشعبية لبلوشستان (جند الله) "حزب

[1] فؤاد عاطف العيادي ، السياسة الخراجية الإيرانية و أثرها على امن الخليج العربي ، رسالة درجة ماجستير علوم سياسية ، جامعة الشرق الاوسك 2012 ، ص 23 ، 24

[2] فؤاد عاطف العبادي ، مرجع سابق ص 25

كوملة الكردي" " الحزب الديمقراطي الكردي" ، "حركة تحرير عربستان"، أنصار السنة (الأهواز) ويدين معظم الإيرانيين بالإسلام، ويتبع أغلبية كبيرة من السكان المذهب الشيعي الجعفري والمعروف أيضا بالمذهب الإمامي أو الإثني عشري، ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السني ثم ديانات أخرى مثل البهائية واليهودية والزردشتية و المسيحية [1].

5 -المحدد الإقتصادي :

يبرز دور العوامل الاقتصادية في رسم السياسة الخارجية للدولة، وهو ما يتضح من خلال تأثر إيران بمعطيات الاقتصادي عقب حربها مع العراق وكذا الأزمات الاقتصادية المفروضة عليها من مجلس الأمن[2]

في أثناء حكم "رافسنجاني" إبان الثمانينيات، كان لحكومته بعض العذر فيما حدث من تخلف اقتصادى بسبب حرب الثماني سنوات مع العراق. وفي ظل حكومة "خاتمي" كانت التغيرات الاقتصادية الحرب بعد قد أسهمت في دفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة في القطاعات الأخرى من غير الطاقة، كما نمى القطاع الخاص بسرعة أكبر من القطاع العام. أما في ظل حكومة أحمدي نجاد" فإن هذه التحديات التي كانت تهدف لتحرير الاقتصاد قد أصابها الركود .

وتدرك إيران أن الطاقة عصب الحياة في العصر الحاضر، ولعل تطوير إيران لبرنامجها النووي احد تجليات هذا الإدراك، ولهذا نجحت في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي .باعلان أحمدي نجاد في 2006 أفريل امتلاك إيران دورة وقود نووي كاملة ، تكون بذلك قد امتلكت العلم والتقنية النووية، وهذا يعني أن البرنامج النووي الإيراني سوف يستخدم في تحديث الدولة، بتطوير المجال الطبي و الزراعي و العسكري فالبنية الاقتصادية هي أحد الاسس التي ترتكز عليها المكانة الأقليمية و الدولية الإيرانية . [3]

6- العامل الأيديولوجي :

في إيران انتصر الفكر الإسلامي الشيعي بقيادة آية الله الخميني، واستطاعت الثورة أن تطيح بالحكم البهلوي وتم إعلان الجمهورية الإسلامية في أبريل 1979 ، واستطاع آية الله الخميني إدارة الثورة الإسلامية في إيران من

---

[1] غازي التويه ، المرتكزات الديمغرافية و الإجتماعية و الثقافية في المشروع الإيراية في المنطقة العربية ، الاردن ، دار عمار للنشر ، 2013 ص 23

[2] حسام سويلم ، صناعة القرار السياسي في أيران ، الموقع www.aouseg . org / beraual . تاريخ الإطلاع : 2019/02/16 ، 20:00

[3] عبد الله حجاب ، السياسية الإقليمية لإيران في آسيا و الخليج 1979 – 2011 ، مذكرة تخرج ماجستير ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2012 ، ص 47

منفاه في فرنسا بعد سنوات قضاها في تركيا والعراق واستطاع جذب العديد من طبقات المجتمع الإيراني خصوصا الطبقة الوسطى من التكنوقراط والطلاب والموظفين للوقوف وراء افكاره التي كانت الشرارة التي أطلقت الثورة ضد النظام الحاكم في إيران وأطاحت به ، و عاد الولي "الفقيه" نائب الإمام الغائب المعصوم، ليمسك بزمام الأمور في البلاد ويطور ويجدد النسق السياسي الشيعي الذي حكم البلاد ايديولوجيا وعقيدة دينية وسياسية وشعار رفعه النظام الإسلامي الجديد في إيران، وأصبح الفكر الديني للخميني " إحدى الركائز الأساسية المحددة لطبيعة عملية صنع القرار الإيراني، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي .

قدم الخميني عدة تصورات فيما يتعلق ببناء الدولة، وأسس العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية بخصوص بناء الدولة فقد كان التيار حاملا مشروعا سياسيا دينيا فقهيا مستمدا من المذهب الشيعي الديني بلوره روح الله الخميني ، وقد فوض الحكومة الله المفروض تشكيلها الإسلامية الفعلية في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وأمير المؤمنين "علي" (رضي الله عنه من أمر الحكم والقضاء و الفصل في المنازعات ، وتعيين الولاة (والعمال وجباية الخراج، وتعمير البلاد .[1]

وتأتي أهمية الفقيه" في الأيديولوجيا الإيرانية من اعتبارها أن الثورة الإسلامية في إيران وقيام حكومة إسلامية فيها تحت حكومة إسلامية فها تحت قيادة الولي الفقيه، مقدمة مرحلية الدولة الإسلامية العالمية لبناء الدولة الإسلامية العالمية التي أكد آية الله الخميني حتمية ظهورها بزعامة المهدي المنتظر [2]

المطلب الثاني : محددات البيئة الخارجية الإيرانية

يساهم السلوك الخارجي للدولة بتحديد و رسم السياسة الخارجية و إستظهار الإستراتيجية التي تكمن وراء النظام الداخلي و الخارجي و ذلك بما يتوافق و متغيرات أوضاع و عوامل التحولات الدولية التي تُقرر سلوك الدول ،كما تساهم علاقات الدول ببعضها البعض مصدر تغيير و تحول دولي ولقد شكلت نهاية الحرب الباردة و بروز الولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى تترأس النظام الدولي الجديد ، تغييرا حاسما في سلوكات الدول خصوصا إيران .

[1] نيفين مسعد، صنع القرارا في إيران ط 2 ، لبنان مركز الوحدة العربية ، 2002 ،ص16

[2] منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 – 2000 ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للابحاث 2008 ، ص 98

أولا : دوليا

–إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة وحيدة :

تؤثر وضعية الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد في تحديد حدود وبين العلاقة بينها بعض الدول الطامحة إلى القيام أكبر محيطها بدور في الإقليمي مثل إيران، خصوصا أن هناك قضايا خلافية عديدة بين البلدين، مثل الموقف من حركات الإسلام السياسي التي تدعمها إيران وتصفها الولايات المتحدة بالإرهاب مثل "حزب الله في لبنان، كذلك موضوع التسلح الإيراني ومسألة حقوق الإنسان، وعلى إثر أحداث 11 سبتمبر، 2001 تم التصنيف الولايات المتحدة لكل من إيران والعراق ضمن محور الشر الذي أعلنته واشنطن بلسان رئيسها " جورج ووكر بوش"في خطاب الاتحاد يوم 29 ، جانفي 2002 ، مما فرض ضغوطا على صانع القرار الإيراني بفتح حوار مع العراق تحسبا لسياسات عدوانية أمريكية ضد متوقعة البلدين، وكانت السياسة الإيرانية المحايدة في أثناء الغزو الأمريكي للعراق وهذا ما يؤكد تأثير طبيعة النسق الدولي و توزيع القوة على البيئة الدولية و سياسات الدول[1].

– تداعيات حرب أمريكا على العراق :

كانت آثار الحرب على العراق إيجابية بعض الشي نظرا لتخفيف الضغوط الأمريكية على مراقبة البرنامج النووي الايراني ، مما ساعدها ذلك التقدم لأشواط كبيرة في برنامجها دون مراقبة ، حتى إن العقوبات المسندة لإيران من طرف مجلس الأمن جاءت متأخرة و لم تؤثر شيئا على طموحات إيران النووية مما جعل الرئيس الفرنسي في اواخر عصر حكمه يصرح أنه لاينبغي الخوف من امتلاك إيران السلاح النووي[2]

– قضية 11 سبتمبر 2001 :

المدة الزمنية بين سنة 2000 و2008 عرفت توترا كبيرا بين علاقة إيران و الولايات المتحدة خاصة بعد 11 سبتمبر 2001 ، وهذا بعد ازدياد الاتهامات الأمريكية لإيران إلى درجة وصفها بالدولة المارقة ومع ، الحرب على أفغانستان وكذا العراق ومع وصول التيار المحافظ إلى الحكم سنة 2005 وتصاعد أزمة الملف النووي الإيراني وسياسة التشدد التي برزت إلى السطح وهذا ما جعل الإستراتيجية الإيرانية تبنى على ما يلى:

[1] عبد العزيز سحادة المنصور ، أمن الخليج العربي بعد إحتلال أمريكا للعراق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون 2009 ، العدد 01 ، الصفحة 599

[2] إقتباس غير مباشر _ محمد قجالي ، حرب الخليج و تداعيات النظام الدولي ، مذكرة دكتوراء ،كلية الحقوق ، قسنطينة – 2008 ص 423

-إستراتيجية المساومة، :وتعني القدرة على الحركة والتلاعب الدبلوماسي وهو ما يظهر بشكل واضح من خلال إدارتها للملف النووي .

-إسترتيجية التصلب،: التي تؤكد عدم تبعية إيران للغرب مع التأكيد على قدراتها المتطورة ومن هذا المنطلق يتبين أثر المتغيرات الخارجية على عملية صنع القرار الخارجي للدول ولهذا تبين نمط السياسة الخارجية على مستوى علاقاتها مع غيرها وكذا توجيهها التفاعلات الدولية وما يتوافق ومكانتها الدولية[1]

-الحراك العربي و الموقف الإيراني :

قدّم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، زخماً واسعاً للسياسة الخارجية الإيرانية في محيطها العربي، بعد توطيد علائقها مع حلفائها وتوسيع حجم أتباعها، حتى باتت لاعباً رئيساً في سياسات العراق وسورية ولبنان وفلسطين .وهو ما كان الملك الأردني قد حذر منه بتحديده لمصطلح "الهلال الشيعي" عام 2004،

واعتمدت إيران في ذلك على التحالف مع نظامي الأسد والمالكي، وعبر تقوية ميليشياتها في العراق ولبنان، والدعم البراغماتي لفصائل المقاومة الفلسطينية وبالأخص حركتي حماس والجهاد. إن أبرز المواقف الإيرانية من الحراك الشعبي العربي، يمكن ملاحظته في حالات مصر والبحرين وسورية .إذ كان الطموح الإيراني الأكبر ينصب نحو مصر، باعتبارها قلب العالم العربي، والدولة الأكثر تعداداً ومحورية، خاصة أن علاقاتها السابقة بها تراوحت بين الخصومة من جهة وبين علاقات باردة من جهة أخرى، فتعاملت بآليات براغماتية مع التطورات المصرية، مستغلة حالة الارتباك في إعادة صياغة السياسة الخارجية في عهد الرئيس السابق محمد مرسي. وبنت موقفها وفقاً للمرتكز الثاني (البعد الإقليمي والدولي للنظام المصري الأسبق .(من ذلك تُفسر البراغماتية التي تعاملت بها القيادة الإيرانية مع خطاب الرئيس مرسي قمة عدم الانحياز في طهران 2012، وتقبلها له، رغم الانتقادات التي ظهرت في الصحف الإيرانية للخطاب "المثير للإحباط، أو ربما الاستفزاز، بالنسبة لبعضها"، حرصاً منها على تجنب الصدام مع مصر،

و اعتمدت إيران على المرتكزين معاً في فهمها للثورة السورية، مرتكز العلاقات الطائفية مع النظام وتوظيفه في ترسيخ المشروع الإيراني في سورية ومنه عربياً، ومرتكز مفهوم "الممانعة والمقاومة" باعتبار سورية حليفة إيران في مواجهة المشاريع الإقليمية والدولية الأخرى. كما اعتبرت إيران أن التداعيات الأولية لهذه التطورات الإقليمية تصب في مصلحتها علي أساس أنها تقدم مؤشراً على فشل الجهود الأمريكية، التي تلقى دعماً من بعض القوى الإقليمية، لكبح طموحاتها النووية والإقليمية، خصوصاً أن النظامين التونسي والمصري اللذين سقطا بفعل هذه

[1] تيري كوفيل ، إيران الثورة الخفية ، ترجمة خليل أحمد ، دار الفرابي بيروت 2008 ، ص 378

الموجات الثورية كانا من أهم حلفاء واشنطن في الإقليم. وسعت إلى استثمار تزامن نجاح الثورة المصرية في الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق حسني مباركمع حلول الذكرى الثانية والثلاثين لنجاح الثورة الإسلامية في 11 فبراير 2011، للدلالة على قوة تأثير الثورة الإيرانية في محيطها الإقليمي[1].

– العلاقات الإيرانية الأمريكية :

إن العلاقات الإيرانية الأمريكية الظاهرية دائماً ما كانت متوترة وأجواء العداء المتبادل تظهر بشكل صريح في خطابات وتصريحات مسؤولي الطرفين، ونعم فإن مقصدي في الظاهري هو أن لهذه العلاقة وجها آخر لا تظهره شاشات الإعلام وتخفيه القنوات الاستخباراتية للطرفين .فالتعاون الأمريكي الإيراني بشكل عام لم يتوقف يوماً واحداً لكن قد يخفت ويبقى على شكل محادثات سرية ثم يتطور ويعود لتبادل معلومات ثم تعاون غير مباشر ثم مباشر على الأرض، هذه النظرة لا أصل لها أو حادثة بعينها وإنما تبعاً لأدلة وتحركات ومواقف للبلدين في أكثر من دولة وأكثر من حادثة يتبين ذلك .

بالرغم من الدعم الأمريكي لنظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين في حربه مع إيران خلال حرب الخليج الأولى إلا أن هذا الدعم كان متوازناً بشكل لا يؤدي لسقوط طهران ولا انتصارها، إلا أن الغزو الأمريكي لبغداد عام 2003 واسقاطهم لنظام صدام هناك أدخل التعاون الأمريكي الإيراني في مستوى جديد، فواشنطن بشكل مباشر سلمت العراق على طبق من ذهب للنفوذ الإيراني، فحزب الدعوة العراقي المتشكل من قبل إيران والتابع لها بشكل مباشر تولى قيادة العراق بمباركة أمريكية، ولايزال هذا الحزب بوجوهه الجديدة تحت مسميات دولة القانون وتيار الصدر وتيار الحكمة يملك اليد الطويلة في قرارات الحكومة العراقية، هذه الخطوة الأمريكية أتت كمحصلة نابعة عن إيمان الإدارة الأمريكية في وقتها أن طهران التي أنقذتهم من مأزق المقاومة العراقية السنية ما بين عامي 2003 و2006 عبر ميليشياته هناك لا تشكل أي تهديد على مصالحهم في العراق والمنطقة[2] .

ثانيا : إقليميا

تساهم البيئة الإقليمية بشكل كبير في إنتاج مخرجات القرارات السياسية الإيرانية بما يتلاؤم و الوضع الجغرافي وما يحتويه من قضايا و تعقيدات تدفع بصانع القرار للتفاعل معها و لذلك نرى أنه هناك عدة قضايا هامة تؤثر في البيئة الخارجية الإيرانية مثل ، الصراع العربي الإسرائيلي ، و القضية السورية وعلاقتها بإيران ، كما للقضية

---

[1] عبد القادر نعناع ، أثر ثورات الربيع العربي على المشروع الايراني ، مركز المزمازة للدراسات،2013/10/25 ، تاريخ الاطلاع : 2019/02/20 ، 18:00 ، www.mezmaza.com

[2] إيفاكولوريوتي ، محللة سياسية في شؤون الشرق الأوسط ، مقالة العلاقات الإيرانية الأمريكية و ماخفي كان أعظم ، 18 ديسمبر 2018 ، مجلة القدس العربي ، تاريخ الإطلاع :20 /2019/02 ، 21:00 www.dqudscouk /

العراقية مجال كبير و تأزم خطير في علاقاتها و إيران و العلاقات الإيرانية الخليجية التي سنفصل فيها فيما بعد ،كما أثر ذلك في العلاقات العربية الإيرانية وكل هذا جعل القرار الإيراني يتأقلم و مصالح الدولة بشكل أوضح.

1- الموقف الإيراني من الصراع العربي الإسرائيلي :

يتميز الموقف الإيراني بثباته اتجاه الصراع العربي-الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي يساهم بدور كبير في رسم توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ويتجلى ذلك من خلال غلق السفرة الإسرائيلية في طهران وتعويضها بالسفارة الفلسطينية .وبدخول الطرف السوري المفاوضات الغير مباشرة مع إسرائيل بوساطة تركية، شكل ذلك هاجسا لإيران بالرغم من أنها لا تعتبر ذلك تهديدا للعلاقات الإيرانية السورية النابعة من تاريخ مشترك لا يمكن أن تسقطه أي إغراءات. ومع كل ذلك فإن أي قرارات تتوصل إليها هذه الاتفاقيات ستنعكس حتما على سياسة إيران الخارجية اتجاه سوريا [1].

2- العلاقات السورية الإيرانية :

إيران و سوريا حليفين استراتيجيين. عادة ما تسمى سوريا "الحليف الأقرب" لإيران ، بغض النظر عن الصراع الأيديولوجي بين أيديولوجية القومية العربية لحزب البعث العلماني الحاكم في سوريا وسياسة الوحدة الإسلامية لجمهورية إيران الإسلامية. إن إيران وسوريا في تحالف استراتيجي منذ الحرب العراقية الإيرانية، عندما وقفت سوريا مع إيران غير العربية ضد جارها الذي يحكمه البعث وفي نفس الوقت خصمها العراق ما جعلها عرضة للعزل من قبل بعض الدول العربية. ربط البلدين العداء المشترك تجاه الرئيس العراقي الراحل صدام حسين والتنسيق ضد الولايات المتحدة وإسرائيل .سوريا تتعاون مع إيران في تهريب الأسلحة إلى حزب الله في لبنان، بما أن إسرائيل هاجمت سوريا. خلال الحرب الأهلية السورية قامت إيران ب"محاولة مكثفة ومكلفة ومتكاملة للحفاظ على الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة.

في 16 يونيو 2006 وقع وزراء دفاع كل من سوريا وإيران اتفاقاً للتعاون العسكري ضد ما أسموه "التهديدات المشتركة" التي تشكلها إسرائيل والولايات المتحدة. لم يتم تحديد تفاصيل الاتفاق، ومع ذلك قال وزير الدفاع الإيراني نجار "أن إيران تعتبر أمن سوريا من أمنها، ونحن نعتبر أن قدراتنا الدفاعية تابعة لسوريا". وأسفرت الزيارة أيضًا عن بيع معدات عسكرية إيرانية إلى سوريا .بالإضافة إلى الحصول على معدات عسكرية، استثمرت إيران باستمرار مليارات الدولارات في الاقتصاد السوري. في الوقت الراهن، تشارك إيران في تنفيذ

[1] موسى العزيز ، العلاقات العربية الإيرانية ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ص 20

العديد من المشاريع الصناعية في سوريا، بما في ذلك مصانع الأسمنت وخطوط تجميع السيارات ومحطات الطاقة وتشييد صوامع. وتعتزم إيران أيضًا إنشاء مصرف إيراني سوري مشترك في المستقبل .وفي 17 فبراير 2007، اجتمع الرئيسان أحمدي نجاد والأسد في طهران. وأعلن أحمدي نجاد بعد ذلك أنهما سيشكلا تحالفاً لمكافحة المؤامرات الأميركية والإسرائيلية ضد العالم الإسلامي . ذكر الرئيس الإيراني حسن روحاني في 3 أغسطس 2015، بعد تنصيبه، أن تحالف إيران مع سوريا سوف يستمر[1].

3- العلاقات الإيرانية العراقية :

اندلعت الإسلامية الثورة في إيران عام 1979 وهو العام الذي تولى فيه صدام حسين" زمام الحكم "في العراق، بعد انقلاب أبيض على الرئيس العراقي الأسبق أحمد حسن البكر"، أن "وقبل تستقر الأوضاع النظامي الحكم في البلدين دخلت العلاقات بينهما منزلقا خطيرا، حيث إيران تتهم العراق بإعدام الرموز.الشيعية المعارضة وعلى راسهم" محمد باقر الصدر ، والعراق يتهم إيران باستغلال المذهب الشيعي لإحداث قلاقل في الدول المجاورة ومحاولة تصدير الثورة لا سيما في تلك الدول التي فيها أقلية شيعية، واتخذت قضية الأحقية في مياه شط العرب سببا، وبعد عشرة أشهر من ذلك التوتر تحول التراشق بالكلام إلى تراشق بالمدفعية، ثم اندلعت الحرب واستمرت من سنة 1980حتى سنة 1988 .

بعد إحتلال العراق تعززت علاقة إيران بالعراق في ظل الحكومة الجديدة التى غلب عليها التمثيل الشيعي، وبادرت إيران إلى الاعتراف بها ، و في سبتمبر من العام التالي لسقوط نظام حكم صدام حسين ، استانفت إيران والعراق علاقاتهما الدبلوماسية، وقفزت العلاقة بينهما إلى مستوى متقدم في ظل حكومة إبراهيم الجعفري حيث أصدرت تلك الحكومة أمرا بالعفو عن المحتجزين و المعتقلين الإيرانين في السجون العراقية ترحيبا بزيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لبغداد[2].

المطلب الثالث : مؤسسات صنع واتخاذ القرار في النظام السياسي الإيراني المعاصر

تشكل المبادئ الرئيسية الخاصة بالنظام السياسي بالأصول والثوابت العامة لهذا النظام والتي يجب قياس التوجهات والسياسات الخاصة عليها، لأنها تمثل مجموعة من القناعات والدوافع الكامنة لدى القائمين على حماية وتنفيذ تلك الأصول والثوابت.كما تنص المادة الثانية من الدستور الإيراني على أن الإيمان بالله الأحد

[1] موقع ويكيبديا الموسوعة الحرة ، العلاقات الايرانية السورية www.wikipedia .org/ wiki

[2] محمد عبد العاطي ، العلاقات الإيرانية بين عهدين في الدول العربية و إيران الثورة. الجزيرة للبحوث و الدراسات فيفري 2007 ، ص 13

وتفرده بالحاكمية والتشريع ،كما تنص المادة أيضا على أن الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، كما تنص على ضرورة أن تكون الموازين الإسلامية هي أساس جميع القوانين والقرارات في كافة المجالات؛ إضافة على الاعتماد على رأي الأمة.كما أن الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط على أساس الكتاب وسنة المعصومين، هما من أهم المبادئ التي ترتكز عليها طبيعة النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية. حيث إن حسم وتحديد مدى التوافق والتطابق بين السياسات وبين الموازين الإسلامية هو مسؤولية مباشرة للفقهاء ،ومن هنا فإننا نكون أمام وضعية ومكانة مقدستين ،خاصة بالولي الفقيه بشكل خاص وكبار الفقهاء بشكل عام[1].

1- المرشد أو القائد:

وهو أعلى سلطة ومقام في الدولة، وصاحب القرار والصلاحيات الكبرى, وينبع ذلك من نظرية " ولاية الفقيه , " وهي نظرية سياسية شيعية حديثة أفسحت المجال لتولي رجال الدين الشيعة الحكم في إيران. وكان الخميني مرشد إيران السابق أول من جسدها عملياً, بعد أن ألبسها لباس الدين. ووضح الخميني تصوره لهذه النظرية قائلاً: " إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتي العلم بالقانون وبالعدالة في إقامة الحكومة, وأصبح له ما كان لرسول االله (ص) من الولاية بشأن إدارة المجتمع وجبت طاعته على جميع الناس". ويعتبر الخميني أن الإمام له نفس الصلاحيات التي كان يتمتع بها الرسول (ص)من: " إعداد الجيش وتعبئته وتنصيب الولاة وتحصيل الضرائب وإنفاقها على المسلمين .. وتطبيقاً لهذه النظرية المرتدية لباس الدين, أعطى الدستور الإيراني –الذي تمت صياغته بعد الثورة – المرشد أو القائد صلاحيات واسعة أهمها: حق تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية والإشراف عليها؛ وإصدار الأمر بالاستفتاء العام؛ وقيادة القوات المسلحة؛ وإعلان الحرب والسلام والنفير العام.

2–رئاسة الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي في الدولة بعد منصب القيادة, وهو المسؤول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية, باستثناء الشؤون التي ترتبط بالقيادة. ورئيس الجمهورية هو المسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى الإسلامي, في حدود صلاحياته ووظائفه بموجب الدستور أو

[1] محمد صادق إسماعيل ، من الشاه إلى النجاد، إيران إلى أين ؟ القاهرة العربي للنشر والتوزيع ، ب،ت،ن – ص 140

القوانين العادية. ومن ضمن ما يختص به الرئيس ما نصت عليه المادة 128من الدستور: " يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية وتصديق رئيس الجمهورية. ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء؛كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى. ويلاحظ من المواد السابقة الذكر, أن الدستور قد خصص جانباً من مهام رئاسة الجمهورية للسياسة الخارجية, بعضها بروتوكولي, والبعض الآخر تنفيذي .وقد تولى منصب الرئاسة منذ 1979سبعة رؤساء هم: أبو الحسن بني صدر من 1979إلى1980 محمد علي رجائي1980علي خامنئي من 1981إلى ،1989 علي أكبر هاشميرفسنجاني من 1989إلى 1997محمد خاتمي من 1997إلى 2005 محمود أحمدي النجاد من 2005إلى 2013 حسن روحاني من 2013 إلى يومنا هذا[1] .

3 - **مجلس الوزراء أو الحكومة:** المجلس يتبع سلطات رئيس الجمهورية, بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء من طرف مجلس الشورى الإسلامي والذي كان يتمتع بسلطات كبيرةّ وقد فوض الدستور لمجلس الوزراء بعض الصلاحيات المباشرة بشأن السياسة الخارجية حيث نص على ما يلي: حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بـ : - طرد الاستعمار تماماً ومكافحة النفوذ الأجنبي

- تنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية, والالتزام الأخوي تجاه جميع المسلمين والعمل على الحماية الكاملة لمستضعفي العالم [2].

4 - مجلس الأمن القومي:

يرأسه رئيس الجمهورية. ويعد مصدراً للسياسة الخارجية ومراقباً لتحركاتها ومواقفها, وقد نصت المادة 176من الدستور على ما يلي: يتم تأسيس مجلس الأمن الوطني برئاسة رئيس لجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية.. للقيام أيضاً بالمهمات التالية:

-تعيين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد. التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة.[3]

[1] عادل الجوجري ، أحمد ي نجاد في قلب العاصفة ، دمشق ، دار الكتاب العربي ، الطبعة 1 ، 2006 ص 54

[2] وليد عبد الحي ، ايران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 الجزائر ، مركز الدراسات التطبيقات و الاستشراف 2010 ، ص156

[3] علاء مطر ، تحليل المؤسسات و عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الارانية ، موقع دنيا الوطن ، تاريخ الاطلاع 21-02-2019 Http/ Pulit.almabvaoice .com /artical/ 2010 /10/185642.html.

5 – مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان:) وهو مجلس تشريعي ورقابي يمارس دوراً هاماً في السياسات الخارجية. وتسند إلى المجلس مهام عديدة منها:

-شرح القوانين العادية والتدقيق والتحقيق في كافة شئون البلاد؛

-التصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية؛

-البت في التعاملات المالية الخاصة بأخذ القروض أو تقديمها أو تقديم المنح سواء الداخلية أو الخارجية؛

-منح الحكومة الثقة, وطرحها عنها واستجوابها

-إجراء أي تعديل جزئي على حدود البلاد لا يكون إلا بموافقته وتصطدم أعمال مجلس الشورى بمجلس آخر هو مجلس صيانة الدستور الذي يمثل سلطة رقابية حاكمة على أعمال المجلس وممارساته.[1]

6 – مجلس صيانة الدستور:

المهمة الرئيسة للمجلس هي مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور مجلس رقابي على أعمال وممارسات مجلس الشورى, وإذا رأى مجلس صيانة الدستور أن ما يصدره مجلس الشورى من قرارات لا يتوافق مع أحكام الإسلام والمذهب الشيعي الرسمي في البلاد, فأنه يقوم بإعادتها إليه.كما أن المجلس هو الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور. وأضاف الدستور إلى المجلس مهام الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة وانتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات التي تجري لمجلس الشورى, وعلى الاستفتاءات العامة. ويتكون مجلس صيانة الدستور من اثني عشر عضواً: يعين المرشد ستة منهم مباشرة ,ويوقع على تعيين الستة الآخرين الذين يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويوافق عليهم مجلس الشورى [2].

7 – مجلس تشخيص مصلحة النظام:

وهو مجلس يقوم بفض النزاعات بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى إذا رفض الأول توصيات الثاني. ومستشارا للمرشد في اتخاذ القرار, كما أن الدستور أناط به " حل كافة مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية ." ويقوم المرشد بتعيين جميع أعضاء المجمع الدائمين والمؤقتين ويتولى رئاسة منذ عام 1997,أما

[1] عادل الجوجري ، مرجع سابق ص54

[2] بيزن إيزدي ، مدخل الى السياسة الخارجية لجمهورية إيران ترجمة سعيد الصباغ ، ص 41

رئيس الجمهورية رفسنجاني،الذي أدخل عليه تعديلات أشمل وصلاحيات أوسع جعلت منه المؤسسة الأولى في ترسيم السياسات العامة للدولة [1].

8- مجلس الخبراء:

يعد " مجلس الخبراء" من أهم المؤسسات السياسية لاتصاله المباشر مع مرشد الثورة؛ حيث يعهد الدستور إلى المجلس بوظيفتين أساسيتين هما: - تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة, ومتابعة قيامه بمهامه .

-عزل القائد إذا رأى الأعضاء أنه انحرف عن المسار الدستوري أو افتقد لأي من الشروط اللازمة. ويؤثر المجلس على السياسة الخارجية بشكل غير مباشرمن خلال تعيينه للمرشد.

9- وزارة الخارجية:

وتقوم بتنفيذ ما يصدر عن المؤسسات السابقة من قرارات ورؤى.كما أن هناك بعض الجوانبالتخطيطية في عملها؛ إضافة إلى تجميع الأخبار والتحليل وتقديم الخبرة.[2]

المبحث الرابع : الأهمية الجيوستراتيجية لدول الخليج العربي إقليميا

تأخذ بعض المناطق أهمية كبرى علي الصعيد الإقليمي والدولي مما يجعلها تشكل قوة مؤثرة في النظام الدولي ، تستمد هذه القوة من أحد عناصر وخصائص هذه المنطقة مثل : الموقع الجيوستراتيجي ، الإمكانيات التي تزخر بها ، الموارد المادية والمعنوية ، يشير مفهوم الأهمية الأستراتيجية إلي تلك الأهمية التي تتخطى الإطار الجغرافي الإقليمي والمحلى إلي نطاق أوسع ذات بُعد عالمي يؤثرعلي العالم ككل " تعني الأهمية الجيوأستراتيجية للخليج العربي تلك الأهمية الأستراتيجية لإقليم الخليج العربي بإعتباره أحد العناصر الرئيسية في التوازن الدولي ، وأبعاد توظيفه في نطاق الأستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الكبرى والصراعات الإقليمية [3]

[1] علاء مطر ، مرجع سابق

[2] مركز التنوير للدراسات الانسانية ، النظام السياسي الإيراني ، تاريخ الاطلاع 2019/02/21 ، 13:00 ، www.altanwir.com

[3] عمر يحي أحمد ، موقع عمر يحي للعلوم السياسية و الدراسات الاستراتيجية ، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، 2014/11/27، تاريخ الاطلاع 22-02-201 ، 01:00

المطلب الأول : القوة الجيوستراتيجية للخليج العربي

إن الهدف الأساسي الذي تهدف إليه القوة هو القدرة على التأثير في سلوك الآخر ؛ بصورة تجعله يتصرف وفقاً لما خطط له ، قد تختلف العناصر التي تتكون منها القوة من مكان إلي آخر أو لإعتبارات تتعلق بذاتية القوة ، إذ قسم العلماء عناصر القوة خصوصا القوة الجيوستراتيجية إلي ثمانية عناصر رئيسية :

- ✓ الجغرافيا (المساحة ، الموقع ، التضاريس).
- ✓ الإمكانيات والموارد.
- ✓ السكان .
- ✓ درجة النمو الإقتصادي .
- ✓ مستوي التقدم التقني والتكنولوجي.
- ✓ درجة الإستعداد العسكري .
- ✓ كفاءة الموسسات السياسية .
- ✓ مستوي الروح المعنوية .

تتوفر بعض هذه العناصر في منطقة الخليج العربي بدرجة متفاوتة نسبياً ، فمن أجل إبراز الأهمية الجيوأستراتيجية للخليج العربي ؛ لابد من تحليل عناصر القوة أو بمعني آخر من أين يستمد الخليج العربي قوته الجيواستراتيجية ؟ ، في إطار الإجابة على هذا السؤال ذهب العلماء إلي إتجاهين :

الأول : إتجاه جغرافي يركز على الموقع الأستراتيجي للخليج العربي .

الثاني : إتجاه إقتصادي يركز علي النفط بإعتباره أهم ثروة يتميز بها الإقليم.[1]

أولاً : أهمية الموقع الجغرافي للخليج العربي

تشكل الخليج العربي نتاج لهزات أرضية عنيفة حدثت في الطور الثالث من العصر الميوسيني ، التي أنبثقت بسببها سلاسل طوروس وزاغروس ، وشهقت جبال الهملايا ، ونهضت الهضبة الإيرانية ، تأثر الخليج العربي بنهري دجلة والفرات حيث يجرف شط العرب الذي تشكل من إلتقاء النهرين الطمي إلي مياه الخليج ، فهو يمتد من دائرة عرض 24ْ شمال ، إلي دآئرة عرض 30،30 جنوباً ، كما يمتد من طول خط 48 درجة شمالاً، إلي 2,56 غرباً ، تبلغ مساحته الكلية 226،000كم ، حيث يمتد ساحل الخليج العربي من رآس مسندم حاي

[1] ياسر قطيشات ، الحوار المتمدن ، واقع الجغرافية السياسية في الخليج العربي ، العدد 3345 ، 2011/04/23 ، تاريخ 2013/10/4 ، تاريخ الاطلاع : 2019/02/22 ، 3:00

شط العرب شمالاً ، يتراوح عرض الخليج العربي بين 220 و 300 كم، يبلغ طولة 1000كم ، نسبة لهذه الخصائص أصبح الخليج العربي يسيطر على أهم المناطق الآستراتيجية في العالم كما يتحكم في أهم طرق النقل والتجارة من خلال باب المندب وقناة السويس بالإضافة إلي مضيق هرمز في إيران .

يفصل الخليج العربي شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران ، تطل علي الخليج العربي ثماني دول هي : إيران ، السعودية ، قطر ، الكويت ، الإمارات ، عُمان ، العراق ، أما دولة البحرين فهي تحيط به ضمن مياهه الإقليمية ، أما بالنسبة لحدوده فإن تحده إيران من جهة الشمال الشرقي ، بينما تحده من الجنوب الشرقي وجهة الجنوب كل من سلطنة عُمان ، الإمارات العربية المتحدة ، في جهة الجنوب الغربي والغرب تحده كل من المملكة العربية السعودية ، قطر و تقع كل من الكويت و العراق على أطرافه الشمالية الغربية

1- **خصائص الموقع الجغرافي للخليج العربي :**

- ✓ يقع في موقع إستراتيجي يجمع بين ثلاثة قارات آسيا ، أفريقيا ، أوربا .
- ✓ يتميز بطول المساحة المائية والبحرية .
- ✓ صلاحية مياهه للملاحة طوال العام .
- ✓ سرعة تحرك السفن والقوات في حالة الغزو .
- ✓ القدرة علي إيواء الصواريخ والزوارق والسفن البحرية .
- ✓ يساعد علي التشويش البحري ؛ بسبب طبيعة وشكل التضاريس البحرية فيه، كما إن طبيعة الأرض المسطحة والصحراء تساعد علي التدريب العسكري بصورة جيدة.

على إمتداد الفترات التاريخية القديمة والحديثة كانت ولا تزال منطقة الخليج تلعب دوراً مهماً على الصعيد الإقليمي والدولي ؛ لما تتميز به من موارد وحيوية إضافة إلي كونها نقطة تلاقي بين ثلاثة قارات تجمع الشعوب الآسيوية والعربية والأفريقية والأوربية وغيرها من الأجناس، " حتي جاء النفط ليكسب منطقة الخليج العربي أهمية أستراتيجية تفوق أهمية أي إقليم آخر فلم يعد هنالك إقليم في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية التي تضمن إستقرار العالم مثل منطقة الخليج العربي.[1]

ثانيآ : أهمية نفط الخليج العربي

عرفت البشرية كثير من أشكال الطاقة التي تستخدمها عبر المراحل التاريخية المختلفة في أمريكا ، روسيا ، أفريقيا إضافة إلي بعض المناطق الآخرى في أوربا وأمريكا اللاتينية ، فمنذ إندلا ع الثورة الصناعية في أوربا وإنتقالها

[1] عمر مطر . مرجع سابق

إلي مناطق آخرى ؛ أصبحت خاصية التقارب ، والترابط بين البشرية أكبر فإن الداعم الأساسي لهذه الثورة والذي مازال يلعب دوراً مهماً هو النفط .

منطقة الخليج العربي هي من أهم المناطق المنتجة للنفط في العا لم إنتاجاً وتصديراً ، مع تزايد الطلب العالمي وقلة الإستهلاك المحلى ، إن إنتاج منطقة الخليج العربي يفوق إنتاج كثير من الدول الكبرى ، هذه القوة البترولية أضافت لها الكثير من الخصائص والمميزات كما يرى محمد سعيد إدريس " مثلما يتمتع إقليم الخليج العربى بقوة جيوستراتيجية مميزة جعلته بؤرة للتنافس الدولي فإنه كذلك يحتوي على قوة إقتصادية شديدة التأثر والفاعلية في السياسة الدولية ، شهدت منطقة الخليج العربي كثير من الصراعات الإقليمية والدولية من أجل السيطرة والتحكم علي النفط وضمان وجود نفوذ في النمطقة خصوصاً من قبل القوى العظمى ، فقد ظهرت إمكانية إستخدام القوة لإحتلال آبار النفط من قبل تلك القوى.

إن خاصية نفط الخليج لاتكمن فقط في كونه يوجد بكميات كبيرة وهائلة ؛ بل متزايد فالإنتاج مرتفع بصورة عالية جداً ، كما إرتفع الإحتياطي النفطي من (50 مليار) برميل عام 1950م إلي (120 مليار) عام 1960 م ، ثم (250 مليار) (عام 1970م إلي (370 مليار) برميل عام 1980م ، كما تضاعف إلي أكثر من (650 مليار) برميل عام 1990م ، ويتوقع إن يصل إلي أكثر من (800 مليار) برميل بحلول عام 2000م كما بلغ إجمالي إيرادات دول الخليج النفطية 9.60 تريليون دولار سنة 2015-2016 بأسعار ثابتة (أنظر المخطط رقم 1)

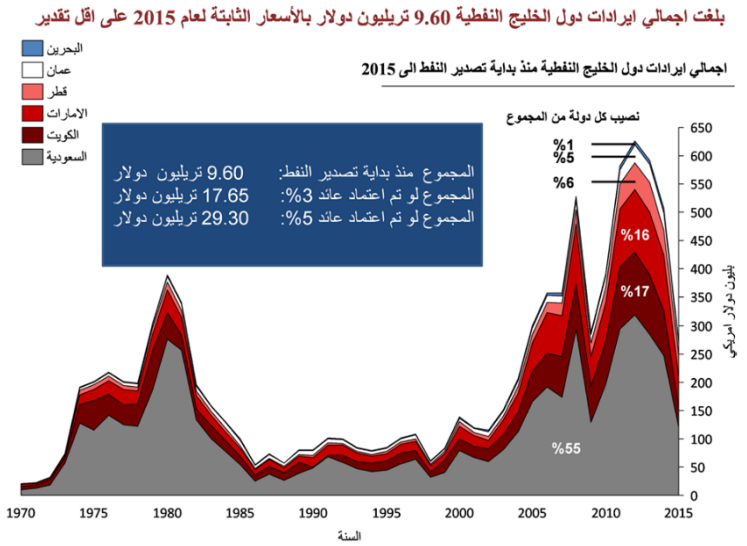

1- خصائص نفط الخليج العربي

- ✓ الإنتاج الهائل و المتزايد .
- ✓ ضخامة الإحتياطي علي الأمد البعيد .

- ✓ قلة الإستهلاك المحلي .
- ✓ جودة البترول المنتج بالمقارنة مع المناطق الآخرى.
- ✓ قلة تأثيره علي البيئة .
- ✓ ضخامة إعتماد دول الخليج علية.

يشكل النفط نسبة عالية في ميزان الواردات بعض الدول خصوصاً الدول الصناعية الكبرى ؛ فهنالك دول تعتمد علي النفط العربي بنسبة تصل إلي 100 % مثل اليابان ، واخرى بنسبة 60 % مثل الولايات المتحدة ، واخرى إلي نسبة 30 % مثل دول أوربا ، تزداد وتقل هذه النسبة أحياناً حسب درجة التطور التي تصل إليها الدول المستورده كما يحدد السعر و و يتزايد أو يتناقص بتحرك السعر الجاري كما يوضحها المخطط رقم (2)

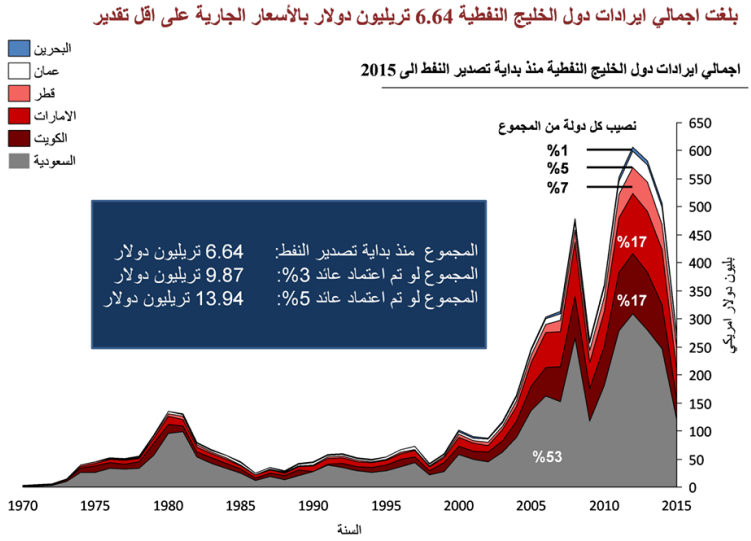

أدركت الدول الكبرى تأثير الإعتماد علي النفط و الإستقرار الدولي في حالة حدوث حرب أو عقوبات إقتصادية ، لذا وضعت أستراتيجية تقوم علي الأتي :

- ✓ إستخدام المخزون الإحتياطي لتعويض النقص .
- ✓ زيادة الإنتاج في حقولها .
- ✓ تقليل الإستهلاك .
- ✓ البحث عن بدائل أخرى

2 – أثر النفط علي القوة الجيوستراتيجية للخليج العربي :

- ✓ أولاً : أعطى منطقة الخليج العربي قوة أستراتيجية كبيرة علي المستوى الدولي .

- ✓ ثانياً : زيادة القوة المالية بسبب تزايد عائدات النفط .
- ✓ ثالثاً : التطور والتنمية فكل الدول الخليجية إستفادت بشكل هائل من ثروتها النفطية .
- ✓ رابعاً :رفعت الثروة النفطية من مكانة (النظام الإقليمي الخليجي) ؛ بمعني إنتقال مركز النظام الإقليمي العربي إلي النظام الإقليمي الخليجي.
- ✓ خامساً : أتاح لها الحصول علي النفوذ والمكانة الإقليمية ؛ بسبب المساعدات التي تقدمها للدول الفقيرة المجاورة له.

3- مكانة الخليج العربي في النظام الدولي :

يلعب الخليج دوراً مهماً في النظام الدولي الذي يتشكل من مجموعة من القوى الدولية ، فإن أبرز خصائص الخليج العربي في النظام الدولي المعاصر ما يلي :

- ✓ زيادة الوزن النسبي للنظام الإقليمي الخليجي العربي في التوازن الدولي .
- ✓ أصبح من أهم عناصر النظام النقدي والإقتصادي العالمي .
- ✓ تزايد أهمية النظام الخليجي لجميع الدول الراسمالية والإشتراكية .
- ✓ أصبحت منطقة الخليج من اهم مراكز الصراع والتنافس الدولي .
- ✓ قدرة بعض دول الخليج في الإستقلالية والتوجة ، مع إمتلاك أكبر قدر من المساومة مع جميع القوى الكبرى. [1]

المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

لئن كان تحول منطقة الخليج العربي إلى واحدة من أهم المناطق والبؤر الاستراتيجية على مستوى العالم مرتبطاً بالاكتشافات النفطية الكبيرة التي عرفتها دول المنطقة مما جعل منها محط أنظار العالم وقواه المتنفذة فيه، إلا أن تنامي أهميتها الاستراتيجية خلال العقود القليلة المنصرمة قد ارتبط أيضاً بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على "الطفرة" الكبيرة في أسعار النفط في الآونة الأخيرة. عملياً، تضم منطقة الخليج العربي كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي الستة (البحرين والكويت والإمارات وعمان وقطر والسعودية) بالإضافة إلى كلا من إيران والعراق. وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط قد تحولت في الآونة الأخيرة إلى واحدة من أكثر بؤر العالم أهمية واضطراباً في الوقت ذاته، فإن الصراع العربي الإسرائيلي، والذي يشكل الحلقة المركزية للمشاريع السياسية في

[1] عمر يحي أحمد . مرجع سابق

المنطقة، بات من أهم مفرداته وملفاته مسألة تأمين أمن منطقة الخليج والحفاظ على تدفق النفط منه إلى العالم، في ظل انتقال مركز هذا الصراع التاريخي شرقاً باتجاه منطقة الخليج مؤخراً، مع تنامي احتمالات ضرب إيران وتهديدها بالمقابل بوقف تصدير النفط من مضيق هرمز الاستراتيجي. وبالإضافة إلى حالة الاحتقان والتوتر التي تعرفها منطقة الخليج العربي بوصفها إحدى ملفات الصراع العربي الإسرائيلي، وساحاته مؤخراً، فإن التطورات السياسية التي عرفتها هذه المنطقة، بدءاً من الثورة الإيرانية عام 1979، مروراً بالحرب بين العراقية الإيرانية التي امتدت لثماني سنوات، إلى غزو الكويت عام 1990، ووصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، كل هذه الأحداث الهامة إذ زادت من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، فإنها أوجدت المبررات لتوصيف المنطقة "بالمشتعلة" وانتقال تنافس الدول الكبرى من استثمار النفط واكتشافه إلى التفكير في كيفية تأمين مصادره وتدفقه إلى الأسواق العالمية. فإذا أضفنا إلى ما تقدم من اضطرابات ما يعانيه العراق من أزمات وعدم استقرار سياسي داخلي، والجدل الدائر حول البرنامج النووي الإيراني واحتمالات المواجهة المتصاعدة، وانضمامه إلى ما يسمى بقوس الأزمات العالمي من أفغانستان إلى العراق ولبنان وفلسطين، كنا في صورة المخاطر التي تتهدد واحدة من أثرى بقاع الأرض . وللتدليل على الأهمية الاستثنائية للنفط بالنسبة لدول المنطقة، يمكن مطالعة التقارير الاقتصادية الدولية الراصدة لحركة الأموال فيها، فقد وصلت عائدات دول مجلس التعاون الخليجي من مبيعات النفط عام 2003 إلى 350 مليار دولار، ومن المتوقع أن تتجاوز 450 مليار دولار في عام 2008 بفضل ارتفاع أسعار النفط عالمياً. كما وصل الفائض التراكمي في الحساب الجاري بين عامي 2003 و2007 إلى نحو 700 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى 900 مليار دولار في عام 2009 بحسب تقارير صندوق النقد الدولي. كما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5 ٪، وتجاوزت الفوائض التجارية 250 مليار دولار في عام 2005 .

و وصلت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي إلى 74 ٪ في السنوات الثلاث الماضية. وبحسب تقديرات بعض الخبراء، فإن منطقة الخليج ستراكم فائضاً في الميزانية مقداره 3 تريليون دولار في الفترة الواقعة بين عامي 2005 و2025. ويرجع هذا النمو الاقتصادي غير المسبوق اضطلاع دول الخليج العربي بصفة محطة وقود للعالم بأسره .كما تبرز الاحتياطات النفطية في منطقة الخليج العربي لتؤهلها كمركز مهم لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، لاسيما احتياجات الدول الآسيوية. إذ تضم منطقة الخليج العربي ثلثي

احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما يُنتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط ويخزّن ثلث إجمالي الاستهلاك العالمي تقريباً[1].

وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يومياً في عام 2005 إلى 116 مليون برميل يومياً في عام 2030، وستبلغ حصة الخليج العربي من إنتاج النفط مايزيد عن 33٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي بحلول عام 2020 ولا يمكن بحال التغاضي في هذا السياق عن أهمية (الغاز) في الوقت الراهن، مما يعزز من هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة، فكل من إيران وقطر تملكان اثنين من أكبر ثلاثة احتياطيات الغاز .ورغم أن النظم السياسية في دول المنطقة لا تعد "كاملة" من الناحية السياسية، شأنها شأن بقية دول منطقة الشرق الأوسط، إلا تطورات مهمة على الصعيد السياسي والاجتماعي حصلت وتعززت بفضل بروز مكانة البرلمانات وقوة تأثيرها في بعض الدول ، وتعزيز مساهمة المرأة سياسياً ومجتمعياً، فضلاً عن هامش الحرية الصحفية الذي يعدّ متقدماً بالمقارنة مع دول أخرى مجاورة. ومن المتوقع، في ظل هيمنة عنصر الشباب على شرائح المجتمع وتشكيله للعنصر الأكبر عددياً فيها، وما يتوفر له من فرص تعليمية مهمة أن يدفع كل ذلك باتجاه مزيد من الانفتاح السياسي والتعايش السلمي مع منجزات الطفرة النفطية الاقتصادية، وأن ينعكس ذلك على البنية المجتمعية لسكان دول المنطقة المتعاظمة الأهمية في الآونة الأخيرة.[2]

المطلب الثالث : طبيعة العلاقة بين إيران و دول الخليج العربي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية " أو كما يعرف باسم "مجلس التعاون الخليجي" هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي :هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان اللجنة كالرياضية والصحية والثقافية. تأسس المجلس في 25ماي 1981بالاجتماع المنعقد في الرياض المملكة العربية السعودية وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آلنهيان من أصحاب فكرة إنشائه [3].

[1] هشام منور ، الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ، ركن الإقتصاد ، 2008/07/30 ، تاريخ الإطلاع 2019/02/22 ، 3:30 ، www.grenc.com

[2] هشام منور ، مرجع سابق

[3] ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مجلس التعاون لدول الخليج ، تاريخ الإطلاع ، 2019/02/23 ،16:00

في حين تتسم العلاقة بين إيران ومجلس التعاون الخليجي بنوع من التوتر والحذر، انطلاقا من أن جمهورية إيران الإسلامية هي ''الخصم الاستراتيجي الأساسي'' لدول مجلس التعاون . ويعود ذلك إلى اعتبارات بالغة الأهمية وضمنها اختلافات سياسية – أيديولوجية تشكل أساس المواجهة.

فبينما تنتهج إيران سياسة معادية للغرب وترى أن المنظومة الحالية للعلاقات الدولية تمييزية ومجحفة بحق البلدان الإسلامية،[1]

فإن دول مجلس التعاون ترى نفسها جزءاً من المجتمع الدولي وتعتبر الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي حلفاءها الاستراتيجيين وتؤكد على ضرورة مشاركة العالم الإسلامي في حل القضايا الدولية. أما إيران فتقوم بتوسيع مجال نشاطها السياسي الخارجية في المجال الجيويوليتيكي العربي الشرق أوسطي ، بينما تسعى دول مجلس التعاون للحفاظ على هذا المجال بوصفه منطقة لمصالحها الحصرية وتقف ضد إقامة إيران علاقات ''متميزة ''مع سوريا وحركة حماس و''حزب االله'' وتدخلها في الشؤون الداخلية للعراق.

أولا : العلاقات الإيرانية – السعودية

يبدو أن الثورة الإسلامية في إيران شكلت هاجساً لمعظم دول الخليج العربية في توتر العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والخليجية، وكان للمملكة العربية السعودية نصيب من تلك التوترات، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب التي مازالت قائمة حتى اليوم وأهمها: التخوف الإيراني الواضح من العلاقات المتينة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، التخوف السعودي من فكرة تصدير الثورة إلى الدول العربية، الدعم السعودي الواضح للحكومة العراقية في حربها مع إيران التي امتدت لثماني سنوات [2].

التدخل الإيراني الأخير في العراق بعد سقوط نظام "صدام حسين"، وانسحاب القوات الأمريكية لدعم وتمويل التيار الشيعي على حساب الطائفة السنية، هذا ما أثار غضب السعوديين.كل هذه الأسباب أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين وإلى استمرار سياسة عدم الثقة، منذ بداية الثمانينيات وإلى الآن، ولكن هذا التوتر في علاقات الطرفين لم يمنع من وجود تقارب وتعاون بينهما، برز في ثلاثة أبعاد، كالآتي:

[1] جريجوري كوساتش و إيلينا ملكوميان ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، موقع مركز الاعلام والدراسات العربية ، تاريخ الاطلاع 2019/02/23 ، 18:00 ، http://micors.com /

[2] موسوعة مقاتل الصحراء تنامى الدور الايراني و تأثيرها على الامن القومي العربي ، تاريخ الاطلاع ، 2019/02/23 ، 21:00 .

1 -زيارات متبادلة بين الجانبين ومن أبرزها زيارات الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" إلى المملكة العربية السعودية، لأداء فريضة الحج (أول رئيس إيراني يقوم بهذه الفريضة أثناء رئاسته) ، وتلتها زيارات أخرى.
2-زيادة حجم التعاون الاقتصادي: خاصة في مجال الاستثمارات المتبادلة.
3-التعاون الأمني: الذي تأكد مع زيارة وزير الأمن الإيراني "غلام حسين محسن آرائي" للمملكة العربية السعودية، في 18 سبتمبر ،2007والتي أكد خلالها تواصل تفعيل الاتفاق الأمني القائم بين الدولتين منذ عام ،2001وهو التعاون الذي كان له أكبر الأثر في خلق أجواء الثقة التي سادت العلاقات بين السعودية وإيران، منذ عام 2001حتى الآن.

وفي الآونة الأخيرة اتسمت العلاقات الإيرانية – السعودية بنوع من التوتر الحذر، بسبب الخلافات العالقة بين الطرفين في العديد من الملفات. فقد بدا لافتاً ظهور علامات من جانب بعض وسائل الإعلام المحسوبة على النظام الإيراني تتهم المملكة العربية السعودية بدعم الاضطرابات الداخلية في إيران، لاسيما خلال إحياء ذكرى عاشوراء، في جانفي ،2010وذلك عبر سفارتها في طهران[1] .

ثانيا : العلاقات الإيرانية مع قطر

انتهجت قطر خطاً متوازناً في علاقاتها مع إيران منذ قيام الثورة الإسلامية وحتى اليوم، فقد ظلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قرباً مع طهران، بل حققت قطر توازناً بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات العضوية في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي على مدى نحو ثلاثة عقود، هي عمر جمهورية إيران الإسلامية، حيث لم تصل العلاقات إلى حد الخصام كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، وإن كانت لم تتسم بالحرارة في بعض الفترات، بفعل الانحياز الخليجي للعراق في حربه مع إيران، فقد كانت الدوحة أول عاصمة خليجية تخرج عن حالة المقاطعة مع إيران، [2]

وذهبت إلى أكثر من ذلك عندما نادت بأن تشترك إيران في مهمات حفظ الأمن في المنطقة بوصفها من أكبر دول المنطقة وأقواها.وجاءت زيارة أمير قطر "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى طهران عام ،2000علامة بارزة في سلسلة التقارب، ليس فقط بين إيران وقطر، بل بين إيران وبقية دول الخليج، لكونها الزيارة الأولى التي يقوم بها حاكم دولة خليجية لإيران منذ عشرين عاماً. وقد تجاوزت تلك الزيارة المجالات السياسية والدعاية الإعلامية إلى تنشيط العلاقات وتفعيلها، من خلال مجموعة من الاتفاقيات المتعددة في مختلف المجالات، ولعل

[1] عادل الجوجري ،أحمدي نجاد ، مرجع سابق ص 34

[2] أحمد فاخر ، مؤتمر حول تقييم و مناقشة التقرير الإستراتيجي الايراني 2007 ، القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية 2008/03/26 ، ص 32

التعاون المتبادل بين البلدين فيما يتعلق بمشروع نهر كارون الإيراني إلى قطر، والذي مازال تحت البحث، يعد واحداً من مشاريع دفع الدماء في عروق تلك العلاقة. ثم جاءت زيارته الثانية، أواخر عام ،2006 وقد حاولت قطر من خلال هذه الزيارة وغيرها لعب دور فاعل في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة، ويأتي الملف النووي في مقدمتها، حيث تدعو قطر إلى أهمية حل القضايا والخلافات كافة بين الدول بالطرق لسلمية، وأعربت عن وجهة نظرها في هذا الملف على أساس أن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي، وفى الوقت نفسه من حق المنطقة أيضاً أن تعيش في أمن واستقرار.وتحظى العلاقات الإيرانية – القطرية بخصوصية في تفاعلات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتجه إلى التحسن باستمرار[1].

ثالثا : العلاقات الإيرانية مع سلطنة عمان

شهدت العلاقات الإيرانية العمانية على مر السنين فترات من الصراعات والتعاون المشترك وقد أسهمت العديد من المظاهر في دعم علاقات البلدين، كان من أبرزها: علاقات النسب بين القبائل على جانبي مضيق هرمز أوجدت علاقات جيدة بين البلدين. إضافة إلى حيوية العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري المشترك بين البلدين؛ حيث إن للبلدين رؤية مشتركة لدعم أنواع التعاون كافة وتطويرها وفى جميع الحالات ، إذ أبرم الجانبان عدة اتفاقيات، منها اتفاقية تبادل الاستثمارات، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية التعاون العلمي والفني، إضافة إلى اتفاقيات أخرى. يُذكر أن سلطنة عمان هي الدولة العربية الوحيدة التي لها علاقات بهذا المستوى الرفيع مع إيران.[2]

وتكتسب العلاقات مع سلطنة عمان أهمية خاصة لدي إيران التي تسعي دائما إلى تطويرها، وقد تجلى ذلك في استجابتها للمساعي التي بذلتها مسقط للتوسط من أجل الإفراج عن ثلاثة أمريكيين تحتجزهم إيران منذ أكثر من عام، وقد نجحت وساطتها في الإفراج عن الأمريكية "سارة شوردي"، وهي أحد الثلاثة الذين سبق أن اعتقلتهم السلطات الإيرانية، بكفالة قدرها 500ألف دولار، وتسعى في هذه الفترة للإفراج عن الأمريكيين الآخرين، وذلك لأسباب إنسانية، استجابة إيران للجهود العمانية هدفت إلى فتح نافذة حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد حالة التصعيد غير المسبوقة في الملف النووي الإيراني، لاسيما أن مسقط تحظى بثقة الطرفين، ومن هنا جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني السابق "منوشهر متكي" إلى مسقط،

[1] موسوعة مقاتل الصحراء ، مرجع سابق

[2] موقع عربي 21 ، علاقات تربط سلطة عمان بإيران ، تاريخ الاطلاع 2019/02/23، 22:00 ، http //arabi21.com/

في 1أكتوبر ،2010حيث شارك في اجتماعات اللجنة العمانية – الإيرانية المشتركة الثالثة عشرة، مشيداً بتطور العلاقات التجارية بين البلدين، ومؤكداً أنه ينبغي تفعيل مذكرات التفاهم التي وقعت بين البلدين.[1]

رابعاً: العلاقات الإيرانية مع الكويت

المتوقف أمام المحطات التاريخية للعلاقات الكويتية – الإيرانية، يجد أن الكويت استطاعت، على الرغم من بعض المحطات الساخنة، الحفاظ على علاقات طبيعية في معظم الفترات، ولم يعق ذلك اتفاقيات الصداقة بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك انتماء الكويت لمجلس التعاون الخليجي الذي يضم ست دول تتباين علاقاتها بإيران فمنذ استقلال دولة الكويت عام ،1961ساعدت مواقف الدولتين الايجابية في تعزيز العلاقات بينهما. ففي عام ،1973أعلنت إيران وقوفها إلى جانب الكويت في مواجهة الاعتداء العراقي على أراضيها، فيما تسمي حادثة "الصامتة"، وهو ذات الموقف الذي اتخذته إيران من غزو النظام العراقي للكويت عام 1990.وفى المقابل وعلى الرغم من أن نجاح الثورة الإسلامية كان في بدايته مصدر قلق بالنسبة للكويت، كغيرها من دول الخليج، إلى أن القلق سرعان ما تبدد، واعترفت الكويت رسمياً بالنظام الجديد، وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك "صباح الأحم " أول مسئول رفيع المستوى من منطقة الخليج يزور طهران بعد قيام الثورة [2].

وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية هدأت الأمور قليلاً حتى وقع الغزو العراقي لدولة الكويت عام ،1990 فكان فرصة مواتية لبدء مرحلة جديدة وايجابية من العلاقات الثنائية، حيث رفضت إيران منذ البداية هذا الاحتلال، وبدأت العلاقات بين البلدين تشق طريقها للانتعاش مرة أخري، غير أن التطورات الإقليمية والدولية والخلافات في وجهات النظر الكويتية – الإيرانية وضعت عراقيل في سبيل تطوير هذه العلاقات، فإيران لا تزال رافضة للوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي، وتطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفا فاعلاً فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين بعض الدول الخليجية والدول الغربية. ويُعقد ذلك الوضع، النزاع الغربي – لأمريكي–الخليجي مع إيران بشأن مشروعها النووي، وهو الوضع الذي ينذر بمواجهة عسكرية محتملة، وقد كان الموقف الكويتي واضحاً في مطالبة الغرب منذ بروز الأزمة بانتهاج الحوار، ومطالبة إيران في الوقت نفسه بمزيد من الشفافية في التعامل مع هذه القضية، ورغم تزايد سخونة الوضع تحرص الكويت على أن تنأي بنفسها عن أن تكون طرفاً في هذه المواجهة، وتصر

[1] بسمة مبارك سعيد ، زيارة الرئيس الأيراني الى سلطنة عمان ، موقع الجزيرة للدراسات ، تاريخ الاطلاع 2019/02/23 ، 23:00

[2] شعبان عبد الرحمان ، العلاقات الكويتية الايرانية ، محطات ساخنة و تقارب حذر ، موقع الجزيرة ، تاريخ الإطلاع 2019/02/23 ، 00:33

على تفضيل الحوار على المواجهة، كما شهدت العلاقات بين إيران والكويت عام ،2010نوعاً من التوتر والاحتقان على خلفية إعلان أجهزة الأمن الكويتية عن تفكيك شبكة تجسس تعمل لحساب الحرس الثوري الإيراني، كانت تسعى إلى رصد المنشآت الحيوية والعسكرية الكويتية، والقواعد العسكرية الأمريكية بالكويت، وتضم عدداً من الجنسيات المختلفة[1]

خامسا : العلاقات الإيرانية مع البحرين

مرت العلاقة بين الدولتين طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بعواصف عديدة، أهمها عندما إتهمت البحرين طهران بتمويل جماعات شيعية لقلب نظام الحكم وإثارة القلاقل في صفوف الشيعة البحرينيين، في وقت كانت قد بدأت فيه الحرب الإيرانية – العراقية، وكانت البحرين من الداعمين للعراق. وإثر تلك الاتهامات لطهران، قامت السلطات البحرينية باعتقال من رأته مشاركاً في إثارة القلاقل من البحرينيين، وقامت بتسفير آخرين من ذوي أصول إيرانية، كما منعت مواطنيها من السفر إلى طهران. وبلغت العلاقات بين البلدين ذروة التوتر، عام ،1996عندما اكتشفت البحرين – بحسب الرواية الرسمية – تنظيماً سرياً باسم "حزب االله البحريني"، وأن المراد منه التآمر لقلب نظام الحكم، وأنهم تلقوا تدريبات في طهران، واتخذت عقب ذلك قراراً يقضي بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران إلى درجة قائم بالأعمال، بعد ما كان رفع المستوى إلى سفير، عام 1991 [2] .

في أعقاب هذه التطورات، أخذت العلاقات البحرينية – الإيرانية في التحسن تحسناًكبيراً للغاية، وكان للتقارب السعودي – الإيراني دور مهم فيها، وقد تُوجت هذه العلاقات بزيارات متبادلة لوزيري خارجية البلدين، واستئناف العلاقات الدبلوماسية، اتجهت العلاقات الإيرانية مع البحرين إلى مزيد من التحسن بعد. ذ لك إذ أعلنت إيران أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع كل من البحرين وقطر بشأن ترسيم الحدود البحرية بين الدول الثلاث، وقالت الخارجية الإيرانية أن الخبراء توصلوا إلى نتيجة ايجابية حول الحدود البحرية، لافتة إلى أن الاتفاق المبدئي سيوقع رسمياً بعد دراسته في العواصم الثلاثة، مشيرة إلى أن المشكلات الحدودية بين كل الدول ينبغي حلها. كما أعلنت إيران أنها ستبدأ قريباً في تصدير الغاز إلى البحرين، إلى جانب سلطنة عمان بهدف تنفيذ العديد من مشروعات الطاقة التي تنوي الدولتان القيام بها في المرحلة المقبلة، إضافة إلى المشروعات الاقتصادية الأخرى، وأهمها محطات الطاقة، وإنشاء المصانع المختلفة التي تحتاج إلى كميات جيدة

[1] عادل الجوجري ، المرجع السابق ص ص 98-99

[2] صباح الموسوي ، المشروع الايراني في المنطقة العربية و الإسلامية ، عمان ، دار عماد ، طبعة 1 ، 2013 ص 93

من الغاز، وأيضا للاستخدام المحلي. في عام ،2012اتهمت البحرين إيران بأنها وراء حالة التدخل التي تقودها جماعات المعارضة البحرينية ضد نظام الحكم.[1]

سادسا : العلاقات الإيرانية مع دولة الإمارات العربية المتحدة

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بالنظام الملكي، اتسم الموقف الإماراتي، كغيره من مواقف دول الخليج العربي، بالقلق وخاصة إزاء مسألة ما سمي "بتصدير الثورة"، وإن قوبل تغير النظام في طهران من أبو ظبي بشيء من التفاؤل من ناحية حل قضية الجزر الإماراتية الثلاث، وخاصة أن النظام الجديد دعا إلى علاقات حسن جوار، غير أن التفاؤل الإماراتي ما لبث أن تلاشى، فالقادة الإيرانيون الجدد حافظوا على نفس سياسة النظام الإيراني السابق إزاء مسألة الجزر الثلاث على أنها إيرانية بالكامل، ويذكر في هذا الصدد أن أبو ظبي عرضت على طهران إجراء مباحثات بشأن هذه المسألة، غير أن الجانب الإيراني نأي بنفسه عن مناقشة المسألة. كما رفض عام 1996اقتراحاً من مجلس التعاون الخليجي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ففي الآونة الأخيرة دخلت العلاقات مع الإمارات بدورها دائرة التوتر على المستويين السياسي والاقتصادي: تصاعدت حدة الخلاف حول أزمة الجزر الثلاث، خصوصاً بعد تصريحات وزير الخارجية الإماراتي الشيخ "عبد الله بن زايد آلنهيان"، التي شبه فيها الاحتلال الإيراني للجزر بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية،[2]

فعلى ضوء ذلك انطلقت تهديدات إيرانية إلى الإمارات بدأها قائد القوات البرية في الحرس الثوري الجنرال "محمد بابور"، الذي قال أن المرحلة الثالثة من المناورة ، التي بدأت في 22 أفريل ،2010 تتضمن القيام بتدريبات للدفاع عن الجزر التي تحتلها إيران في مياه الخليج، ومواجهة" تغلغل العدو"، كما أطلقت بعض أجهزة الإعلام المقربة من السلطة الإيرانية اتهامات للإمارات بدعم المعارضة الإيرانية في الداخل خصوصاً قادة حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات "مير حسين موسوي "و مهدي كروبي". تقلصت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين على خلفية انخراط الإمارات تدريجياً في الالتزام بتنفيذ العقوبات الدولية الصادرة ضد إيران بسبب أزمة ملفها النووي، وهو ما انعكس في شكل فرض قيود على التعاملات المالية مع المصارف الإيرانية التي أدرجتها وزارة الخزانة الأمريكية فيما يسمي" بـ اللائحة السوداء"، موقفة بذلك مصدراً مالياً حيوياً لإيران، وقد وصل عدد المصارف الإيرانية التي جمد التعامل معها إلى 41 مصرفاً، فضلاً عن إغلاق

[1] صباح الموسوي ، مرجع نفسه ص 95

[2] صباح الموسوي ، مرجع سابق ،ص 98

40شركة محلية وأجنبية قامت بانتهاك العقوبات الدولية عبر بيع إيران مواد يمكن أن تستخدم في صناعة أسلحة نووية.

ملخص الفصل الأول :

الأمن بالمفهوم السياسي يعني القدرة التي تتوفر لدى الدولة و التي هي مصدر قوتها الداخلية و الخارجية ،في شتى المجالات لمواجهة مصادر التهديد و تمكينها من تهيئة الوضع و المناخ المناسب لتأمين مصالحها و حماية شعبها و حدودها . كما تعتبر الإستراتيجية علم وفن يسخر الإمكانيات و الوسائل لتحقيق الإهداف في فترة زمنية ، مع وضع خطط إستراتيجية تعالج الأوضاع السارية .

تعد منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي ابتداء من منتصف القرن الماضي، أكثر بقاع الأرض عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني ، حيث تساهم مطامع الدول العالمية على مخزوها وإنتاجها الضخم من غاز ونفط وموارد باطنية في زيادة حدة الصراع، وهو ما جعلها منطقة تجاذب بين القوى الإقليمية والدولية إضافة إلى موقعها جغرافي المتميز اذا، تمر منطقة الخليج العربي بالعديد من التحولات والمخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها . حيث تعد إيران من دول الخليج العربي إضافة على أنها الدول الإسلامية غير العربية، فهي عنصرا أساسي وفعال في إستراتيجية منطقة الخليج العربي، وذلك انطلاقا من موقعها الجغرافي المتميز، وأيديولوجيتها وطموحها في قيادة المنطقة العربية عامة، ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة: فالسياسة الإيرانية تعتبر سياسة معقدة لمن لا يفهم طريقة التفكير الإيرانية والأدوات التي يوظفها النظام في سبيل الحفاظ على وجوده والدفاع عن حدودها و المتغيرات البيئية الداخلية و الخارجية ، و صانعي القرار السياسي التي يجعلها قوية إستراتيجيا . كما أن لها طبعة خاصة في إقامة علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي و بالطبع لتخدم مصالحها الحيوية .

الفصل الثاني :

أثر الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على الأمن في دول الخليج العربي

تمهيد

تمثل الإستراتيجية الإيرانية دائما إشكالية، سواء على المستوى التحليلي النظري او على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكا حقيقيا للمتعاملين معها ؛ ومرد ذلك أن طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداولان تلك المسالة، فضلا عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة . وقد انعكس التطورات في العلاقات بين إيران ودول الجوار بمنطقة الخليج العربي مجموعة امن التفاعلات الخليجية التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين ضفتي الخليج، الأمر الذي لم يكن معهودا في السابق، ولوحظ تفاعل العلاقات السعودية الإيرانية الكثيفة بصورة واضحة منذ انتخاب الرئيس الإيراني محمد خاتمي عام 1997م، وقد توجهت تلك العلاقات إلى عدة تأثيرت في المنطقة وتفعيل للإستراتيجية خصوصا لدو الخليج العربي .

المبحث الأول : القضايا الخلافية بين دول مجلس التعاون و تأثيرها على أن منطقة الخليج العربي

المطلب الأول : تاريخ العلاقات الخليجية – الإيرانية

مع أن العلاقات الخليجية – الإيرانية منذ مرحلة ما قبل قيام الثورة الإيرانية عام 1979وحتى الآن لم تكن عداء كاملاً أو صداقة كاملة، فإنها قد عكست حقيقة مهمة وهي أن لإيران مشروعاً إقليمياً تعد دول مجلس التعاون هي الركيزة الأساسية فيه، ويستهدف ذلك المشروع تحقيق الهيمنة الإيرانية، ويمكن إيضاح ذلك من خلال استعراض المراحل التاريخية –باختصار– لتطور العلاقات بين الجانبين،كما يلي:

1. **المرحلة الأولى**: مرحلة ما قبل قيام الثورة الإيرانية "إيران الشاهنشاهية"، وقد اتسمت تلك الفترة بالهدوء النسبي في العلاقات الخليجية – الإيرانية، حيث تزامنت تلك الفترة وحقبة الحرب الباردة، فكانت الأنظمة المحافظة على ضفتي الخليج تنظر إلى القومية العربية الراديكالية والشيوعيةً بوصفهما تهديدا خطيرا. وإقليميًا سعى الطرفان الإيراني والخليجي إلى ضمان أمن الخليج؛ لأهمية ذلك بالنسبة لأمن الطاقة، المصدر الأول لاقتصاداتهما.وقد حاول الشاه الدخول في تحالفات غربية فضلاً عن العلاقات مع إسرائيل وتركيا؛ من أجل التصدي للمد الناصري آنذاك، وقد كان التنسيق السعودي الإيراني أبرز ملامح العلاقات الخليجية –

الإيرانية حيث ارتبطت تلك العلاقات فيما أطلق عليه مبدأ نيكسون "سياسة العمودين المتوازيين" أي اعتماد الدول الغربية على كل من إيران والمملكة العربية السعودية للحفاظ على مصالحها في المنطقة.[1]

والملاحظة الرئيسية على تلك الفترة هي سعي إيران لتحقيق سيادة إقليمية على منطقة الخليج، ومن مؤشراتها احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث بموجب اتفاق مع الإدارة البريطانية، فضلاً عن محاولة الشاه طرح فكرة عقد اتفاقية دفاعية تضم دول الإقليم الخليجي، إلا أن تلك الفكرة لم يحالفها النجاح.

2. **المرحلة الثانية:** مرحلة قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979:مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979أدركت دول الخليج أن ثمة خطراً يهدد وجودها، وبخاصة في ظل ما أعلنته إيران آنذاك، مع أن الثورة جاءت لتؤسس لعودة الخطاب الديني الإسلامي إلى الحكم، ومن ثم فقد أعلن الإمام الخميني أنه بصدد تصدير تلك الثورة إلى دول الجوار والمنطقة العربية، وبتحليل الخطاب الديني الإيراني نجد أنه تضمن، غير مرة، أن الرسالة التي تحملها الثورة الإيرانية هي ما تحتاجه اليومً، بما يعني حتمية تصدير الثورة كواجب إلزامي، حيث تتعدد مراحل هذه الثورة، ابتداء باليقظةً الإسلامية، ومرورا بانتصار الثورة، ثم إقامة الحكومة الإسلامية وصولاً إلى إقامة الحضارة الإسلامية الحديثة [2]

وقد كانت هذه الثورة تحديًا حقيقيًا أمام دول الخليج العربية التي تضم مكونًا شيعيًا مهما، حيث إن المجال الأول لاختبار مبدأ تصدير الثورة كان تلك الدول؛ لأسباب استراتيجية وجيوبوليتكية، ومما زاد من حدة مخاوف دول الخليج العربية بدء الحرب العراقية الإيرانية، حيث إن العراق كان أكثر تخوفًا من التوجه الجديد في إيران؛ بالنظر إلى المكون الشيعي العراقي.تلك المتغيرات كانت سبباً رئيسياً لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام1981.[3]

---

[1] - كامران تارمي، دور تصدير المياه في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية) عدد ،58ص.11

2 – د .محمد السعيد عبد المؤمن، من يدافع عنا وله الجنة، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، عدد مارس ،2006 ص 22

3– منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000رسالة دكتوراة غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ،2004ص.6

3. **مرحلة الانفتاح في عهد رفسنجاني**، مع تولي علي أكبر هاشمي رفسنجاني الحكم في 28يوليوً 1989ذي الاتجاه المعتدل، فقد حرص على وقف تصدير الثورة إلى الخارج، مؤكدا على مد أواصر الثقة إلى الدول المحيطة وبخاصة الخليجية، ومن ثم فقد انتهج سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واتباع سياسة الحياد، ومن مؤشرات ذلك رفض مساندة العراق احتلال دولة لكويت عام ،1990وتعدد اللقاءات الإيرانية – الخليجية، وفي هذا السياق قال هاشمي رفسنجاني إننا نشعر أنه لا يوجد سبب يدعونا إلى النزاع مع الدول الواقعة في الساحة الجنوبية للخليج[1]

إلا أن إعلان هاشمي رفسنجاني في يونيو 1994عن عدم تخلي إيران عن الجزر ورفض التحكيم الدولي، فضلاً عن الإجراءات الإيرانية لتعزيز السيطرة على تلك الجزر كان حائلاً دون تطبيع كامل للعلاقات الإيرانية – الخليجية في تلك الفترة.

4. **المرحلة الرابعة**: فترة حكم الرئيس خاتمي من 1997وحتى 2004:حيث كان تولي الرئيس الإصلاحي

محمد خاتمي مقاليد الحكم عام 1997إيذانًا ببدء تحسن العلاقات الخليجية الإيرانية، إذ تكونت لدى الطرفين قناعة مشتركة مؤداها حتمية تطوير العلاقات، فلم تكن هناك مظاهر للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية، و تراجعت إيران عن سياسة تصدير الثورة، وحلت محلها مفاهيم –مثل الاعتدال والانفتاح وحوار الحضارات– كان من شأنها تعزيز أواصر العلاقات بين الجانبين، وهو ما عكسته الزيارات المتبادلة بينهما، فضلاً عن دعوة إيران على لسان وزير دفاعها آنذاك إلى وضع استراتيجية أمنية مشتركة لتحقيق الأمن الثابت والدائم في المنطقة، مؤكدة على أن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج من شأنه الحد من التوتر. وأن إيران لا تمانع في عقد معاهدة دفاعية أمنية مع الدول الخليجية تتضمن عدم الاعتداء.

5. **المرحلة الخامسة**: وصول الرئيس نجاد للحكم عام 2005:كان وصول الرئيس الإيراني المحافظ أحمدي نجاد إلى الرئاسة عام ،2005فضلاً عن عودة سيطرة التيار المحافظ على البرلمان الإيراني إيذانًا باستعادة إيران ذاكرة سياسات تصدير الثورة ومبادئها مجددا، وقد تمثل ذلك في مظاهر عديدة ومنها الموقف الإيراني تجاه رسم كاريكاتيري أوردته صحيفة بحرينية في يوليو ،2005إذً اعتبرت الخارجية الإيرانية ذلك الرسم مساسا

1 كامران تارمي، مرجع سابق، ص.19

بمرشد الثورة الإيرانية؛ الأمر الذي حدا بالمتحدث باسم الخارجية الإيرانية آنذاك محمد رضا أصفي لتحذير دول الخليج العربية الست بالقول- إن هذه الدول يجب أن تعرف أنها ستكون الخاسرة إذا قللت من احترام النظام الإيراني ورجالً الدين" مضيفًا "إن قدراتنا تفوق بمراحل قدراتهم وعليهم أن يكونوا أكثر حذرا[1]

ويلاحظ أن التدخلات الإيرانية في شؤون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغت مداها خلال الولاية الثانية للرئيس أحمدي نجاد.

ومن خلال استعراض تاريخ العلاقات الإيرانية – الخليجية يمكن التوصل إلى نتيجتين **الأولى** :رفض إيران التعامل مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة تأسست في الأصل لمجابهة طموحاتهً الإقليمية – وفقا لرؤيتها في هذا الشأن- وهو ما أشار إليه سفير إيراني سابق في الأمم المتحدة بالقول "إن مجلس التعاون الخليجي ليس مفضلاً لدى إيران؛ حيث إنه كيان عربي وليس كيانًا إقليميًا عابرا للثقافات، وعلى صعيد العلاقات الخليجية – الإيرانية . **والثانية** :إن لإيران مشروعاً إقليمياً عكسته المراحل المختلفة لعلاقاتها مع دول الخليج، انطلاقًا من إدراكها لتفوقها المطلق على تلك الدول من ناحية. ورؤيتها الرافضة للوجود الأجنبي في المنطقة من ناحية ثانية. [2]

المطلب الثاني : الجزر الإماراتية الثلاث و التهديدات الإيرانية بشأن مضيق هرمز

يؤكد التاريخ الحديث أن الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطلب الصغرى وابو موسى) قد خضعت لسيطرة القراصنة منذ عام 1750، وأن سكان هذه الجزر هم عرب والأغلبية الساحقة منهم من القبائل ذات الأصل العرب، وعندما فرضت بريطانيا حمايتها على إمارات الخليج العربي اعتبرت هذه الجزر تابعة لإمارة الشارقة، ورفعت إمارة الشارقة علمها على هذه الجزر بصورة مستمرة3 ."وعندما شعرت بريطانيا باهمية الخليج العربي عملت على أن تجعل وجودها فيه موثقا معاهدات فوقعت اول معاهدة عامة مع سنة من الأمراء عام 1820 تناولت مسالة القرصنة، كما فرضت معاهدات رئيسية أخرى على ستة أمراء آخرين "رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الشارقة، دبي، أبو ظبي"، في عام 1853، تم توقيع المعاهدة المسماة معاهدة السلام بين بريطانيا

1 – صحيفة الشرق الأوسط، 12/03/2019.

2– Rodger shanahan, perspectives: the Gulf states and Iran Robust competitors or interested by standers? Lowly Institute for international policy, November 2009.

3 - طاهر موسى عبد، الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبو موسى –بغداد دائرة الشؤون الثقافية و النشر 1983 ص 58

والأمراء، وقد تعهد الأمراه موجب تلك المعاهدات بعدم إيواء القراصنة ولا تهريب الأسلحة ولا تجارة العبيد بالإضافة إلى الاعتراف بالمثل البريطاني في الخليج العربي كحاكم .ولا يقبل الأمراء أي ممثل سياسي ماعدا الممثل البريطاني، ولا يتخلى عن أي جزء من أرضه إلى حكومة أجنبية ولا يمنح امتيازاً لاستخراج النفط دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية إن الادعاءات الإيرانية بالسيادة على الجزر العربية الثلاث تسود إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا تسيطر على ساحل عمان، وتعتبر المنطقة التي تقع فيها الجزر الثلاث ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى موقعها في مياه الخليج العربي، إذ تقع عند بداية مدخل الخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز [1].

وقد رأت إيران أن هذه الجزر مهمة لسلامة الصادرات النفطية الإيرانية المتزايدة عبر مضيق هرمز، إضافة إلى احتمال استيلاء قوة معادية على هذه الجزر واستخدامها كقواعد التهديد ومهاجمة المدن والمؤسسات الإيرانية في المقاطعات الجنوبية والجنوبية الغربية منها" في نيسان 1904 قام المدير الأوروبي للجمارك الإيرانية بزيارة جزر الطنب وأبي موسى وأمر بإنزال أعلام الشارقة العربية من على الجزر ورفع العلم الإيراني بدلاً عنها، تدخل الممثل البريطاني في طهران وطلب من الحكومة الإيرانية أن تكف عن هذا الاعتداء، فأنكرت الحكومة الإيرانية علمها بالحادث، وأصدرت أمرها بإنزال العلم الإيراني في 14 حزيران 1904، ومنذ ذلك التاريخ استمر العلم العربي يرفع على الجزر الثلاث لحين احتلالها عام 1971 من قبل إيران [2].

1- الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث وردود الفعل :

في صبيحة الثلاثين من تشرين الثاني 1971 قامت القوات المسلحة الإيرانية بغزو الجزر الثلاث، وأعلنت الحكومة الإيرانية احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي، وقد نجم عن الغزو سقوط عدد من القتلى من بعض رجال الشرطة العرب في جزيرة طنب الكبرى الذين حاولوا المقاومة الأمر الذي أدى إلى إجلاء السكان العربيهم جميعاً عن جزيرتهم، كما أثار الغزو رد فعل عنيف لدى الشعب العربي في كل مكان، وظهر ذلك واضحاً في المظاهرات التي اجتاحت الوطن العربي، وقد هاجم المتظاهرون في بعض أقطار الخليج العربي المؤسسات الإيرانية [3] .وقد أمر رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا برفع العلم

---

[1] طاهر موسى – المرجع نفسه ص 63

[2] عبد الحسين القطيفي –أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر الثلاث في الخليج العربي – ندوة 15 فيفري 1971 بغداد مديرية السلسلة الإعلامية 29 ص 33-35

[3] العلاف – إبراهيم خليل الخليج العربي – دراسات في التاريخ و السياسة و التعليم جامعة الموصل مركز الدراسات الاقليمية ط 1 2009

الإيراني على الجزر، وأوضح بأن الاحتلال استند إلى الاتفاق بين إيران وبين حاكم الشارقة الذي نص على أن حكومة الشارقة تسمح لقوة إيرانية بالمرابطة في جزيرة أبو موسى وفي أماكن متفق عليها وتحصل الشارقة بموجب هذا الاتفاق على مليون ونصف المليون جنيه استرليني ولمدة تسع سنوات، وتتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني[1].

كان لهذا الاتفاق آثار سلبية داخل الشارقة إذ قتل شيخ الشارقة خالد بن محمد القاسمي بعد هذا الاتفاق بانقلاب قام به ابن عمه صقر بن سلطان القاسمي الرافض للاتفاقية. أرسل حاكم رأس الخيمة في اليوم الذي وقع فيه الغزو الإيراني ببرقيات إلى رؤساء الدول العربية يستنجد بهم لرد العدوان عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى باعتبارهما جزءاً لا يتجزا من إمارة رأس الخيمة، كما قدم إلى جامعة الدول العربية مجموعة من الوثائق التي تؤيد عروبة الجزيرتين، وقد أعدت حكومة الشارقة وثيقة مماثلة عن جزيرة أبو موسى[2] .

وقد وقفت أطراف عربية مساندة الموقف الإمارات كان في مقدمتها العراق، إذ أدان الاحتلال وقام بإرسال الإمدادات الإمارة رأس الخيمة لمواجهة أي اعتداء إيراني عليها كذلك الكويت ومصر وليبيا منددة بالغزو الإيراني رافضة لكل اتفاق يمس عروبة الجزر، وترتب على ذلك إجراءات بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا، كما أكدت الجامعة العربية عبر رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن موقعة من قبل عشرين دولة عربية باستثناء المملكة العربية السعودية والأردن، على التنديد بالموقف الإيراني والمطالبة بضرورة التدخل الدولي لإعادة إيران للجزر وإخراج قواتها منها [3].

وعلى الصعيد الدولي أثيرت مشكلة الجزر العربية الثلاث لدى الأمم المتحدة بناة على طلب المندوب العراقي طالب شبيب خلال الجلسة رقم (1610) التي عقدت في 9 كانون الأول 1971 لمناقشة الشكوى العراقية، وجرت مناقشات مادة بين الوفدين العربي والإيراني حيث قدم كل طرف حجته وأسانيده القانونية والتاريخية[4].يتضح مما تقدم أن هناك اتفاق مسبق بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمملكة العربية السعودية، حول قيام إيران باحتلال الجزر الثلاث، على اعتبار أن الولايات المتحدة قد أوكلت حماية الأمن

---

[1] عبدالمالك خلف التميمي –الاحتال الايراني للجزر العربية في اللخليج –دراسة في تاريخ العلاقات العربية الايرانية 1878-1971 مجلة الخليج و الجزيرة العربية العدد 55 الكويت 1988 ص 143

[2] العلاف مصدر سابق ص 152-153

[3] ظافر ناظم سلمان و أنيس محمد و حسن الكليدار . التزاع الإيماراتي الإيراني جول الجزر الثلاث –مجلة دراسات دولية بغداد مركز الدراسات الدولية 2002 ص 49

[4] عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، النزاع الاراتي الايراني حول الجزر الثلاث الموصل سلسلة شؤون إقليمية 20 -ط 1- 2009 ، ص 82

والاستقرار في منطقة الخليج العربي إلى كل من إيران والمملكة العربية السعودية لأن كلاهما حليفين إستراتيجيين للولايات المتحدة وتربطهما مصالح مشتركة ولاسيما النفط، إذ إن اعتماد الولايات المتحدة بالدرجة الأساس على وارداتها النفطية من المملكة العربية السعودية، كما أن احتلال إيران للجزر الثلاث هي خطوة باتجاه التحكم في الملاحة داخل الخليج العربي ومضيق هرمز، والسيطرة على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يعتبر النفط موردها الأساسي، كذلك ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وتحقيق التوسع الإيراني على حساب هذه الدول،والاستفادة من الجزر باعتبارها موانئ تجارية خاصة جزيرة أبو موسى .

- **جغرافية الجزر الثلاث وأهميتها الإستراتيجية :**

إن أهمية الجزر الثلاث "أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى" تكمن في أهمية مضيق هرمز في الخليج العربي ذلك أن هذه الجزر تحتل مدخل هذا المضيق، ويعتبر مضيق هرمز حلقة الاتصال البحرية الوحيدة في الخليج العربي بين مياه الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وأن أية قوة تسيطر عليها يمكنها التحكم مصير منطقة الخليج كلها لا بل التحكم في اقتصاديات العالم الصناعي أيضاً، لأن ناقلة نفطية واحدة تمر عبر المضيق كل عشر دقائق ويعتبر المنفذ الأساسي لدول الخليج العربي العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، ويعتبر البعض هذه الأقطار المنفذ البحري الوحيد كالعراق والكويت والبحرين وقطر، لذلك فموقع الجزر الثلاث مهم بالنسبة لجميع الأطراف التي لها مصالح في الخليج العربي [1].

أولاً: جزيرة أبو موسى

تقع جزيرة أبو موسى على بعد 94 ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد حوالي 75 كم عن الساحل الإيراني و48 كم عن إمارة الشارقة، تبلغ مساحتها 20 كم، وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبة، وكان يبلغ عدد سكانها قبل احتلالها حوالي ألف نسمة من العرب وفيها مدرسة وجمرك ومسجد وقصر النائب حاكم الشارقة وتتمتع الجزيرة بأهمية كبيرة بالإضافة إلى موقعها وهو احتواؤها على أوكسيد الحديد الذي بدأت شركة ألوان الوادي الذهبي باستثماره منذ أكثر من 20 عاماً، كما أشارت التقارير إلى وجود النفط فيها وبكميات غزيرة [2].

[1] التميمي – مصدر سابق ص ص 130-131
[2] المصدر نفسه ص 131

ثانياً: جزيرة طنب الكبرى

تقع في النهاية الجنوبية الشرقية من جزيرة قشم وتبعد عنها حوالي 27 كم وهي عبارة عن قبة صخرية، ترتفع عن سطح البحر 615 قدماً، كما أنها تقع شمال شرقي جزيرة أبو موسى وتبعد عنها حوالي 50 كم، وهي غنية بالمعادن ولاسيما التراب الأحمر "أوكسيد الحديد"، يبلغ تعداد سكانها قرابة خمسمائة نسمة عند احتلالها، يشتغل سكانها بصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ[1].

ثالثاً: جزيرة طنب الصغرى

عبارة عن نتوء صخري على هيئة دائرة لا يتجاوز قطرها الكيلومتر الواحد وتقع إلى الجنوب الغربي من جزيرة طنب الكبرى بمسافة 14 كم، وتبعد عن ساحل رأس الخيمة بمسافة 92كم، وعن مضيق هرمز بمسافة 106كم .إن المسافات بين هذه الجزر وبين الساحلين العربي والإيراني تختلف باختلاف المصادر وحتى في عدد السكان، وتوفر المياه العذبة والزراعة فيها، وما يهمنا هو قربها إلى الساحل العربي وهذا دليل قاطع على أنها تعود إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتحديد إمارتي رأس الخيمة والشارقة وليس إلى الجانب الإيراني البعيد عن هذه الجزر[2].

إن التقرير الإخباري السنوي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في 7 كانون الأول 2006: الدعم المطلق لحق دولة الإمارات العربية في سيادتها على جزرها الثلاث، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات، والتعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع إيران أية نتائج إيجابية من شأنها التوصل لحل قضية الجزر الثلاث، مع تاكيد الاستمرار في النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات في جزرها الثلاث، ودعوة إيران للاستجابة لمساعي دولة الإمارات والمجتمع الدولي لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. إلا أن الملاحظ أن الجانب الإيراني لم يستجيب لا إلى المفاوضات المباشرة ولا إلى خيار محكمة العدل الدولية [3].

---

[1] سالم سعدون المبادر ، جزر الخليج العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية بغداد دار الحرية للطباعة 1981 – ص 176

[2] الهيتي ، صبري فارس الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ، بغداد ، دار الرشسد للنشر ، 1981

[3] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، نص التقرير الإخباري السنوي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول ماتم إنجازه خلال مسيرة المجلس بمناسبة

التحكم الإيراني مضيق هرمز:

بعد إعلان الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1968 اصبحت المنطقة تعيش في دوامة التغيير السريع ومحاولة إيجاد البدائل الممكنة لضمان المصالح الغربية، وتأمين الدور القيادي لإيران، لاسيما أن دول الخليج العربي لم تكن مهياة عسكرياً وسياسياً للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة ورأت الولايات المتحدة ضرورة ملء الفراغ الحاصل من جراء الانسحاب والحفاظ على مصالحها في المنطقة، وكان من الصعب عليها التواجد العسكري في المنطقة فدايت إلى حل يعتمد على القوى المحلية الموالية لها وكانت هاتان الدولتان هما المملكة العربية السعودية وإيران. وفي ظل اعتراف وتشجيع الولايات المتحدة وبريطانيا للدور الإيراني الجديد في الخليج العربي بدأت إيران بوضع إستراتيجيتها إزاء المنطقة لاتخاذ دور قيادي في منطقة الخليج العربي، وكانت إيران تعتقد بأنها لا يليق بها غير دور الزعامة والهيمنة، وقد أعلن وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية غورنوي روبرتس أثناء زيارته لطهران في شهر تشرين الثاني 1967، بان على إيران أن تتصرف إزاء المنطقة من منطلق حجمها ووزنها السياسي وموقعها الجغرافي وأن لاتدع الأمور تسير في الخليج العربي دون أن تكون هي في القلب على ضوء ذلك قامت إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث كما أسلفنا للقيام بهذا الدور الذي أنيط بها من قبل الغرب السيطرة على مضيق هرمز، واخذت إيران تتوسع في بنائها العسكري ليس لأمنها وحسب بل للأمن القومي الأمريكي أيضا، لذلك توازت إستراتيجية إيران في الخليج العربي مع إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية في خلق خط دفاعي وهجومي في المنطقة ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وبذلك يتضح أن إيران قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث عام 1971، بهدف فرض السيطرة على مضيق هرمز، وبالتالي هيمنتها على مصادر النفط في دول مجلس التعاون الدول الخليج العربية، والسيطرة على الملاحة في مياه الخليج العربي، إذ تعتبر إيران أن الخليج هو فارسيّاً وليس عربياً ولا تقبل أي مشاركة دولية في موضوع حمايته، وإن إيران تهدد باستمرار في غلق مضيق هرمز عند قيام الولايات المتحدة أو حلفائها بالتعرض إلى إيران أو مصالحها، لكن الواضح أن معظم دول العالم سوف لن تدعم هذا الخيار في حال أقدمت إيران عليه، لأن مصالح تلك الدول قائمة أيضاً في منطقة الخليج العربي من خلال المضيق الإستراتيجي مضيق هرمز.

الذكرى الـ (25) التاسيسه" العدد /40، السنة العاشرة الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول 2006 ص 41

[1] روح الله رمضاني – سياسة إيران الخارجية 1941 -1973 ترجمة –علي حسن فياض .مجلة الخليج العربي 1984 ص 43

المطلب الثالث : الخلاف بين إيران و الكويت و السعودية حول الجرف القاري

يعتبر الجرف القاري في الخليج العربي من المواضيع المهمة لما يحويه قاع الخليج العربي من ثروات طبيعية هائلة وعلى رأسها الموارد النفطية والغازية، لقد عملت هذه الموارد على دفع الدول الإقليمية وخاصة إيران إلى الاهتمام بالجرف القاري لكونها تقع على الضفة الأخرى للخليج العري المقابلة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن تلك الدول الست قد توصلت فيما بينها إلى اتفاقيات حول نقاط الحدود الواجب إتباعها داخل المياه الإقليمية في الخليج العربي بخصوص الجرف القاري لكل منها، لتتمكن من استثمار الموارد الطبيعية الموجودة في قاع البحر ضمن حدود مياهها الإقليمية وجرفها القاري. لكن المشكلة الرئيسية التي بقيت عالقة ولم تحل لحد الآن هي مشكلة الجرف القاري بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت، وليس بخاف على أحد أن إيران ترغب دائماً بقاء نقاط الخلاف قائمة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكي تستخدم كأوراق ضغط تجاه تلك الدول، وتعتبر جزءاً من إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد الخليج العربي بكامله جرفاً قارياً استناداً إلى ما جاء في المادة الأولى من اتفاقية جنيف عام 1958 لكن جميع دول الخليج العربي ليست طرفاً فيها، والفقرة الأولى من المادة 76 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 حددت اتساع الجرف القاري بمائتي ميل بحري، بينما أقصى عرض للخليج العربي يصل إلى حوالي 160 ميلاً بحرياً[1].

1- الخلاف بين المملكة العربية السعودية وإيران حول الجرف القاري :

استناداً إلى المادة السادسة من اتفاقية جنيف لعام 1965، اتفق ل من إيران والمملكة العربية السعودية في عام 1965 على تقسيم الجرف القاري بينهما اعتماداً على خط الوسط، إلا أن تعنت الجانب الإيراني ومطالبته بإعطاء جزيرة خرج الإيرانية الأثر الكامل". كان حجر الزاوية في المباحثات العسيرة التي سبقت هذه الاتفاقية. بعد مباحثات اتفق الطرفان في 13 كانون الأول عام 1965 على تعيين خط الحدود الجرف القاري بينهما، لكن الأطماع الإيرانية حالت دون تصديقها على هذا الاتفاق، بعد أن اكتشفت وجود موارد نفطية جديدة في المنطقة الشمالية الخط الحدود المتفق عليه، واستعملت القوة العسكرية لمنع شركة أرامكو الأمريكية

[1] محمد أحمد عبد العزيز السويدي، الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة بغداد، كلية الآداب) 1983ص115

الممنوحة حق التنقيب عن النفط في الجرف القاري السعودي المحدد بموجب اتفاقية عام 1965 بين السعودية وإيران من حفر آبار نفطية بالقرب من حدود الجرف القاري بين البلدين [1].

على أثر هذه الحادثة ثارت أزمة عنيفة بين إيران والمملكة العربية السعودية وفي 24 تشرين الأول عام 1968 وقع الطرفان على اتفاقية تخص السيادة على جزيرتي العربي والفارسي وتقسيم الجرف القاري في الخليج العربي بين الدولتين وأصبحت سارية المفعول بعد تبادل الوثائق في 29 كانون الثاني عام 1969 [2].

لقد أرست هذه الاتفاقية بين إيران والمملكة العربية السعودية المبادئ التالية **أولاً**: الرغبة في حل الخلاف بشأن السيادة على جزر العري والفارسي، وزيادة في الرغبة لاتخاذ القرار العادل والدقيق بشان خط الحدود الفاصل بين منطقتي الغواصات لكل منهما **ثانياً**: تبادل الفريقان الاعتراف بسيادة المملكة العربية السعودية على جزر العربية وسيادة إيران على جزيرة الفارسي، وتكون لكل جزيرة حزام من المياه الإقليمية يبلغ عرضه 12 ميلاً بحرياً مقاساً من خط أخفض مستوى للمياه حول كل من الجزر المذكورة **ثالثا**: يوافق الطرفان على عدم القيام بعمليات حفر نفطية من قبله أو تحت إمرته في منطقة تمتد خمسمائة متر عرضاً على جانب الحدود لكل منها ورغم هذه الاتفاقية بين إيران والمملكة العربية السعودية، إلا أن الخلافات تجددت بين الطرفين منذ العام 2000، عندما نشطت منصة حفر إيرانية لمدة ثلاثة أشهر في منطقة حقل الدرة أو كما يسميه الإيرانيون حقل أراش، واحتجت الكويت والمملكة العربية السعودية رسمياً على ذلك، وأوقفت اعمال الحفر بعد ظهور الخلافات، وقد اتفق الجميع "إيران – المملكة العربية السعودية – الكويت" على بدء المفاوضاب السياسية بهذا الخصوص للفصل في مسالة حدود الجرف القاري [3].

2 – الخلاف بين الكويت وإيران حول الجرف القاري :

من الملاحظ أن الجزر المنتشرة في الخليج العربي الواقعة بين كل من إيران والكويت تعد عقبة أمام التوصل إلى اتفاقية تحدد بموجبها الحدود البحرية وحدود الجرف القاري بين البلدين، وتظهر الأطماع الإيرانية بشكل واضح في هذا الخلاف، إذ تطالب إيران بإعطاء جزيرة خرج الأثر الكامل، أي قياس امتداد الجرف القاري لها ابتداء من ساحل هذه الجزيرة التي تبعد حوالي 17 ميلاً بحرياً عن الساحل الإيراني الرئيسي، بالمقابل فإن

[1]. السودي مصدر سابق ص 148
[2] رمضاني الخليج العربي مرجع سابق ص 230
[3] المصدر نفسه ص 231

الكويت تطالب بدورها بوجوب أخذ جزيرة فيلكا" بنظر الاعتبار وإعطائها الأثر الكامل خاصة وإنها لا تبعد عن الساحل الكويتي سوى تسعة أميال بحرية"، وبذلك فإنها تقع ضمن البحر الإقليمي الكويتي الذي يمتد لمسافة (12) ميلاً بحرياً[1] ، ولهذا يجب أن تعتبر جزءاً من الإقليم الكويتي لغرض قياس الجرف القاري، بينما نلاحظ أن جزيرة خارج لا تقع ضمن البحر الإقليمي الإيراني، وبالرغم من هذا ترى الكويت أن كثيراً من الاتفاقيات التي وقعت بين إيران ودول المنطقة حول تحديد الجرف القاري بينها أهملت الجزر البعيدة عن التحديد، وعليه فإن الكويت تطالب بعدم إدخال الجزر في الاعتبار عند تحديد الجرف القاري [2].

وتدعي إيران أن وجود هذه الجزيرة أو تلك بين البلدين بشكل ظرفاً خاصاً، ومن أجل هذا ترى الكويت في مبدأ خط الوسط قاعدة واجبة التطبيق على عكس التصور الإيراني الذي يعطي جزيرة خارج أهمية اقتصادية وتاريخية كبيرة وتطالب بتحديد قد ينفصل عن قاعدة خط الوسط كما جرت عليه ممارسات إيران في كافة الاتفاقيات التي عقدتها مع الدول المقابلة لها وأدخلت فيها تعديلات على فط تساوي البعد أو أهملته تماماً في بعض الحالات[3]، مع ما يتفق وأطماعها التوسعية معتمدة بذلك على امتلاكها القوة العسكرية الرادعة في المنطقة .ومن العقبات التي تحول أيضاً دون التوصل إلى اتفاقيات تحديد الحدود البحرية وحدود الجرف القاري بين إيران والكويت، هو التداخل الحاصل بين الجرف القاري لكل من العراق والكويت وإيران، إذ يقع العراق في الجزء الشمالي للخليج العربي وهذا يجعل الدول الثلاث تقع على ساحل مقعر في رأس الخليج العربي، تلتقي حدودها على الجرف القاري بنقطة واحدة في عرض الخليج العربي، إذ يعطي الجرف القاري لها شكلاً مثلنا [4].
لقد أضافت الأحداث التي عصفت بمنطقة الخليج العربي خصوصاً الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 عائقاً جديداً أمام الحلول المطروحة للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف بخصوص تحديد الجرف القاري بين إيران والكويت وحتى العراق .ولم تكف الكويت عن مساعيها الدبلوماسية الحثيثة مع إيران، بعد التجاوزات التي قامت بها إيران في عام 2000 في حقل الدرة النفطي، من أجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين الكويتي والإيراني، فقد قام وفد من البرلمان الكويتي بزيارة إيران في 4 تموز 2002 إذ التقى فيها رئيس مجلس الأمن الكويتي جاسم الخرافي والوفد المرافق له بالرئيس الإيراني محمد خامنئي، الذي وعد الوفد الكويتي بأنه كلف الطاقم الإداري في مكتبه بإعداد مذكرة تتعلق بالجرف القاري بين الدولتين وسيحيل المذكرة على مجلس الوزراء

[1] السوسدي مصدر سابق ص 174 -175
[2] المصدر نفسه ص 175
[3] العوضي ، بدرية عبدالله ، القانون الدولي للبحار في الخليج العربي ، الكويت مطبعة دار التأليف 1977 ص 122
[4] عادل أمين خاكي ، الجرف القاري العراقي في القانون الدولي رسالة ماجستير جامعة بغداد كلية القانون و السياسة 1970 ص117

الإيراني، وطمان النواب الكويتيين إلى أن هذه القضية ستعالج في القريب العاجل لتعزيز الثقة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي[1].

وبذلك يتضح أن جميع المساعي الدبلوماسية التي قامت بها الكويت من اجل التوصل إلى حل للخلاف القائم بينها وبين إيران حول ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري لم تجد نفعاً، وقد تعاقبت عليها لجان فنية ووزراء ورؤساء دول وأنها مجرد دوران في حلقة مفرغة. إن إيران في مماطلتها تتصرف كما تصرفت مع قضية الجزر الإماراتية الثلاث، ولا يخفى على أحد أن إيران والكويت والمملكة العربية السعودية لن تتخلى عن مصالحها الوطنية في حقل الدرة النفطي الذي يقع في منطقة مشتركة من الجرف القاري للدول الثلاث، لذلك فإن قضية الخلاف حول الجرف القاري بين إيران والكويت والمملكة العربية السعودية ستبقى عالقة ما لم يتم اتخاذ قرار حاسم من قبل الحكومة الإيرانية لإنهاء الموضوع ورسم الحدود البحرية الفاصلة والجرف القاري بينها جميعاً، في خطوة من إيران لحل جميع المشاكل العالقة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الرابع : التباين الخليجي الايراني حول أمن الخليج العربي

يرتبط الخلاف الإيراني – الخليجي حول قضية أمن الخليج بأمرين **أولهما** :المصالح الدولية في منطقة الخليج والتي حتمت على الدول الغربية التدخل في بعض الأزمات التي شهدتها تلك المنطقة .**وثانيهما**: الفجوة الجيوبوليتيكة بين إيران ودول الخليج، حيث أسهم هذان العاملان في وجود رؤيتين متباينتينً لأمن الخليج، العربي إذ ترى إيران في التدخل الدولي تهديدً ا مباشرا لأمنها القومي، الأمر الذي انعكس على رؤيتها لأمن الخليج حيث ترى أنه مسؤولية دوله الثماني المتشاطئة، بما يعني رفض الوجود الأجنبي في تلك المنطقة، ويقصد بالأجنبي أي طرف خارج الدول الثماني. أما على صعيد تحقيق هذاً الأمن –وفقا لتلك الرؤية– فهي عقد اتفاقيات ثنائية بين هذه الدول، ثم عقد اتفاقيات عدم اعتداء مشتركة وإبقاء آلية الحوار للتشاور بين الدول الثماني (دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق وإيران) مع امتناع أي منها عن عقد اتفاقيات أمنية مع أطراف خارج الإقليم. وقد ازدادت تلك الرؤية رسوخا في أعقاب الإطاحة بنظامي طالبان في أفغانستان وصدام حسين في العراق، إذ أدركت إيران أنها ربما ستكون الهدف التالي، ومن ثم فإنه إذا كان الموقع الاستراتيجي لإيرانً قد منحها مميزات هائلة، إلا أنه أوجد لديها شعورا بالتهديد، حيث إنها محاطة بدول سنية ليست لديها قواسم مشتركة معها، بما يعني أن أيًا من هذه الدول من المستبعد أن تكون رصيدا للقوة الإيرانية

[1] صحيفة الشرق الأوسط ، لندن العدد /859 في 5 حزيران 2002 على الموقع : www.alawasat.com.

وفق رؤية إيران في هذا الشأن- وقد قدمت الحرب العراقية - الإيرانية 1988-1980دليلاً على ذلك، حيث ساندت العديد من الدول العربية العراق في تلك الحرب ضد إيران- وفقاً لما تراه إيران.

وتعكس مقترحات إيران بشأن ترتيبات لأمن الخليج العربي أهداف السياسة الإيرانية تجاه المنطقة التي تستهدف تعزيز هيمنتها، دون الأخذ بالاعتبار مصالح الأطراف الأخرى، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- اقتراح وزير الدفاع الإيراني في نوفمبر 2006على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية توقيع معاهدة للدفاع والأمن، بدعوى أنها تضمن الدفاع والأمن في المنطقة، من خلال اعتمادها على مجالات متعددة من التعاون، خاصة ما يتعلق بتطوير ترتيبات دفاعية وعسكرية وتنظيم مناورات مشتركة ومكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات بما يحقق الأمن الإقليمي - وفقاً لرؤيته في هذا الشأن.

- المقترح الذي قدمه وزير الداخلية الإيراني مصطفى بومحمدي لدى استقباله مساعد وزير الداخلية الكويتي في طهران في 12مايو ،2007حيث أشار إلى "ضرورة التعاون الأمني بين البلدين لحفظ الأمن المرتكز على العزة والكرامة الإنسانية في المنطقة، وأن هذا الأمن يتحقق فقط عبر المشاركة والتعاون الإقليمي وتوسيع مفهوم الأمن؛ ليضم التعاون في مجالات الاستثمار والاقتصاد والتبادل الثقافي والسياحة من أجل ترسيخ الأمن الدائم"

- دعوة وزير الخارجية الإيراني السابق منوشهر متكي أمام مؤتمر معهد الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية في طهران عام 2007 دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إقامة "نظام أمني مشترك تشارك فيه دول المنطقة بفعالية بعيداً عن الوزن الجغرافي والسكاني والاقتصادي،" ودعوته إلى التعاون في مجال الطاقة النووية، مؤكداً استعداد إيران للتعاون مع دولّ الخليج في تقديم التكنولوجيا النووية، وقال نحن جادون في ذلك، لكنه حذر من أن توقيع "العديدّ من الاتفاقيات العسكرية بين بعض الدول المطلة على الخليج مع قوى خارجية قد حول منطقة الخليج إلى سوق لشراء الأسلحة"[1].

[1] د .محمد السعيد إدريس،إيران والأمن الإقليمي للخليج العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 38أكتوبر ،2007المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ص 16 - ص18

مقترحات الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد أمام القمة الخليجية الثامنة والعشرين بالدوحة عام ،2007 ومنها تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وإيران، فضلاً عن إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين[1] ،وذلك دون الحديث عن إمكانية إنهاء القضايا الخلافية بين دول المجلس وإيران كمتطلب رئيسي للتعاون الاقتصادي والأمني.

– دعوة وزير الخارجيّة الإيراني محمد جواد ظريف من خلال مقال له بصحيفة الشرق الأوسط في 12 نوفمبر 2013 تحت عنوان –جيراننا أولويّاتنا– إلى تشكيل إطار يضم دول المنطقة الثماني لتنظيمّ التعاون بينها لمواجهة التحد يات والاستفادة من الفرص، وقال «من المهم أن نبني إطار عمل شامل من الثقة والتعاون في هذه المنطقة الاستراتيجيّة، وأي شكل من الإقصاء سيخلق عدم الثقة والتوتّر والأزمة في المستقبل،» وأضاف «إن مصالح هذه الدول وأمنها لا يمكن تحقيقها على حساب مصالح وأمن الدول الأخرى، مؤكّداً أن ما يجمع دول المنطقة أكثر مما يفرقها، مشددا على أن التواجدّ الأجنبي هو سبب التوتّر بين هذه الدول، مشيراً إلى أنّ عدم الاستقرار الدولي في منطقتنا ينبع منّ تنوع طبيعة المصالح للقوى الخارجيّة المختلفة وتنافسها «.والملاحظ على تلك المقترحات ما يلي :**أولاً** :أنّها تختزل العلاقات الخليجيّة الإيرانيّ في الأمن الاستراتيجي، وأهم ملامحه التعاون العسكري. صحيح إنّه أمر مهم، بَيْد أن هناك أوجهاً عديدة للأمن التعاوني، إلاّ أنّ أهمها على الإطلاق بناء الثقة، **وثانياً** :تجاهل المقترحات الإيرانيّة للمشكلات العالقة بين دول مجلسّ التعاون وإيران والتي يعد إنهاؤها متطلّباً رئيسيّاً لأي صيغ تعاونيّة مستقبليّة، **وثالثاً** :تضمن تلك المقترحاتّ تكرار مطالبة إيران برحيل القوات الأجنبيّة من دول مجلس التعاون، مع أن مجيء تلك القوات قد ارتبط ببعض الأزمات الإقليميّة التي كانت إيران طرفاً رئيسيّاً فيها، فضلاً عن تلك القضيّة من صميم أمن وسيادة دول مجلس التعاون على أراضيها، **ورابعاً** :أنّها تصورات لكيفيّة تحقيق أمن منطقة الخليج العربي وفقاً للمنظور الإيراني دون النظر لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

وفي مقابل هذه الرؤية الإيرانية انتهجت دول الخليج العربية خيار التحالف مع القوى الكبرى فيً النظام الدولي تأسيسا على معطيين، الأول: تعد دول الخليج ضمن الدول الصغرى التي لا يمكنها الدفاع عن ذاتها، كونها دولاً نفطية يحيط بها جيران لديهم عناصر قوة أكثر تفوقًا كما ونوعا، والثاني :الخبرة السلبية لبعض الدول الخليجية ومنها الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990الذي كان سببًا في التحول الجذري في إدراك دول

[1] موقع الجزيرة نت 2019/03/20

الخليج لمصادر الخطر الذي أضحى من داخل المنطقة، وليس منً خارجها كما كان سائدا تقليديًا. إلا أن ذلك لا يعني أن دول الخليج العربية ترفض المشاركة الإيرانية بشكل مطلق في أمن الخليج حيث إنه إذا كانت اعتبارات السياسة مكونًا من مكونات السياسات الأمنية لدول الخليج بتحالفها مع الدول الغربية، فإن اعتبارات الجغرافيا والتجاور تظل مكونًا آخر أكثر أهمية بالنظر إلى الثقل الاستراتيجي الذي تمثله إيران في المنطقة[1]. وهو ما عبر عنه وزير الخارجيةً البحريني محمد بن مبارك آل خليفة ردا على سؤال بشأن دور إيران الإقليمي المنتظر بالقول "هذا أمر طيب وليكن لإيران دور إقليمي، لكن يجب أن يكون هذا ضمن تفاهم إقليمي [2] "وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك مقترحات خليجية عديدة بشأن الأمن الإقليمي الذي لا يستبعد إيران، إلا أنها قد اصطدمت باستمرار السياسات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون وليس أقلها التدخلات الإيرانية في شؤون هذه الدول، ومن تلك المبادرات دعوة رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم، أمام المؤتمر الأول "لتجمع العالم العربي والعالم" في الكويت 11 فبراير ،2013لتأسيس "منظمة الدول المطلة على الخليج للتعاون،" لتضم دول مجلس التعاون الخليجي الست إلى جانب إيران[3].

المبحث الثاني : الإستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج العربي

المطلب الأول : الإستراتيجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

بعد وصول نظام خميني إلى السلطة في إيران تهديدا لأمن واستقرار الأقطار العربية والإسلامية المجاورة لإيران أو البعيدة عنها، كما يعد تهديداً للأمن والسلام الدوليين "وعندما نتحدث عن مسار السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا نستطيع الجزم دائماً بسوء نوايا جميع السياسات الخارجية الإيران تجاه تلك الدول، فالوضع الداخلي المتازم لإيران والصراع على السلطة وغياب الاستقرار السياسي حددت بشكل وآخر القيادة الإيرانية في أحيان كثيرة من اتخاذ قرارات ومواقف حاسمة حتى ولو كانت لمصلحة إيران نفسها .إن أهمية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجيوستراتيجية بالنسبة إلى إيران في نواحي التاريخ المشترك والثقافة الإسلامية جاءت هي الأخرى لتعزز ضرورة متابعة العلاقات بينهما،

---

[1] أشرف محمد كشك، البعد الدولي في علاقات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد 160يوليو.

[2] صحيفة الشرق الأوسط، 2007 -2019/03/20 - 12.00

[3] صحيفة الشرق الأوسط، 2007 – 2019/03/20 – 13.25

والسياسة الواجب إتباعها في عالم مليء بالمتغيرات .تاسيساً على ما تقدم سيتم تتبع سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وفق ثلاث مراحل وكما يلي :

-المرحلة الأولى (1979-1989) :ابتدأت هذه المرحلة بحدث تاريخي مهم لم تشهده المنطقة بل العالم الإسلامي تمثل بولادة الثورة الإسلامية في إيران التي حلت محل النظام الملكي وأعلنت بداية النظام الجمهوري، ومن هنا بدأت إيران تشهد عهداً جديداً لم تشهده من قبل، وأصبح الخميني الزعيم الفعلي والحقيقي لإيران حتى وفاته في الثالث من حزيران عام 1989، إذ كان مرشداً للثورة الإسلامية ومرجعها الأعلى وقائدها عملاً بأحكام ولاية الفقيه الذي تم اعتمادها كاساس دستوري لحكم الجمهورية الإسلامية في إيران [1]."وما أن الدستور الإيراني يعد المصدر الأساس لاستلهام اصول السياسة الخارجية فقد أكد على سعادة الإنسان وتنظيم السياسة الخارجية على وفق معايير إنسانية ورفض أي نزعة عسكرية والتسلط والخضوع لقوى الاستكبار العالمي والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق النصر على المستكبرين وتوسيع العلاقات الدولية مع الحكومات الإسلامية وشعوبها لقيام الأمة الواحدة[2].

ومن وجهة نظر القائمين على الثورة الإسلامية في إيران أن النظام العالمي ناقص وغير شرعي ولا يمكن أن يكون مكتملاً ومتحققاً إلا عند ظهور المهدي المنتظر الذي يقيم حكومة الله العالمية، كما أن نقص النظام العالمي (من وجهة نظر الخميني) ينبع من مصدرين **الأول**: يؤمن الإمام الخميني أن الفكرة الغربية الخاصة بالدولة القومية ناقصة فلسفياً لأنها من صنع العقل (الضعيف) للإنسان .**الثاني**: يؤمن أن النظام العالمي نظام جائر من الناحية الجوهرية ويعود ذلك إلى أن القوى العظمى قد استحوذت بغير حق على السلطة العالمية على حساب الجماهير الشعبية. [3].

لقد طرحت إيران خطابها لتحقيق هدفها في تكوين كتلة إقليمية لملء الفراغ الإستراتيجي في القطاع الوسط من العالم الإسلامي (الهضبة الإيرانية، آسيا الوسطى، الخليج العربي) لتكون إيران في القلب منها وقائداً لها،

[1] سيف منذر عبد الواحد الجوعاني ، سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية1989 أطروحة دكتوراء بغداد كلية العلوم السياسية 2008 ص 10

[2] المصدر نفسه ص 11

[1] حسيب العبيدي ، السياسة الخارجية الإيرانية 1979 المؤتمر الاول للدراسات الإيرانية ج 3 بغداد 1988 ص 53

وأن تنجح في إقامة تحالف أمني في منطقة الخليج العربي على وفق رؤيتها الأمنية الخاصة والمبنية على أساس ان الحفاظ على الأمن يجي أن يكون قاصرا على الدول المطلة على الخليج العربي فقط[1].

المرحلة الثانية (1990–2002) :

أدت أزمة الكويت وحرب الخليج الثانية عام 1991 (الحرب التي حشدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية (33) دولة و28 جيشاً ضد العراق لإخراج قواته من الكويت) في تعزيز جهود إيران الرامية إلى فرض نفسها بوصفها الشريك الأكبر في نظام الأمن والتعاون الخليجي، كان انعقاد مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدوحة في كانون الأول 1990 قبل دخول العراق إلى الكويت قد أقر الخصوم السابقون الإيران فيه (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بتطور موقفها لتسوية الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية [2].هناك من يرى أن أزمة الخليج الثانية التي خدمت مصالح إيران، جاءت لتعارض هذه المصالح نفسها في مسألة حيوية حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية كثفت وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي، بل أمكن لها إضفاء نوع من الاستقرار على وجودها عبر المعاهدة التي وقعتها مع الكويت في 4 أيلول 1991 والتي تقضي بتأمين تسهيلات للقوات الأمريكية في الموانئ الكويتية وتخزين معدات حربية وتنظيم مناورات مشتركة الفترة عشر سنوات [3].

إن الترتيبات الخاصة بالأمن الخليجي، والتي اقترحت ونوقشت في أعقاب أزمة الخليج الثانية تجاهلت إيران واستبعدتها، فقد اقترح (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ترتيبات أمنية في المنطقة على شاكلة حلف شمال الأطلسي (الناتو) كما اقترح ريتشارد ميرفي) الذي كان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدن عقد معاهدة امنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية التي شاركت في التحالف المناهض لنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين ، وقد كان أهم اقتراح بهذا الشان يكمن في إقامة نظام أمني يضم دول مجلس التعاون الدول الخليج العربية إلى جانب مصر وسوريا وهي الصيغة التي أطلق عليها)ستة

[1] تامر كامل –تحديا الامن القومي العربي في التسعينات –نشرة أوراق عربية ، بغداد مركز دراسات الوطن العربي 1998 –ص34

[2] ميشال نوفل ، الورقة العربية في ، العلاقات العربية الايرانية ، الاتجاهات الراهنة و إفاق المستقبل ص 902

[3] المصدر نفسه ص 903

اثنان) أو إعلان دمشق إلا أنه بدلاً من ذلك توصلت دول مجلس التعاون الخليجي كلاً على حدة إلى عقد اتفاقات ثنائية مع دول غربية مختلفة. [1]

المرحلة الثالثة (2003–2010) :

حظيت منطقة الخليج العربي باهتمام واسع في سياسة إيران الخارجية، فهي أكثر دول الجوار التصاقاً بالوطن العربي وتربطها علاقات وثيقة به، إذ تجمعها اعتبارات إستراتيجية واقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية وهنالك تماس بين إيران مع الدول العربية برياً عبر حدودها مع العراق وبحرياً عبر حدودها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست: (المملكة العربية السعودية الكويت قطر البحرين – الإمارات العربية المتحدة وعُمان). كما أن إيران تمتلك المقومات الأساسية لأداء دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي ممتاز وامتداد تاريخي عميق وتاثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي، وإمكانيات اقتصادية كبيرة هذه المقومات تجعل إيران طرفاً في المعادلة الإقليمية وسباقات النظام الدولي المختلفة [2].

وتمثل منطقة الخليج العربي المجال الحيوي الإيران جغرافياً وسياسياً حيث دخلت في صميم السلوك الخارجي الإيراني منذ أمد بعيد، وأصبحت قضايا الخليج العربي تدخل في صلب الإستراتيجية الإيرانية التي تقوم أياً كان شكلها، على تأمين استقرار المنطقة من خلال نظام إقليمي تضطلع فيه إيران بدور قيادي مهيمن طارد لوجود أية قوى أخرى خارج المنطقة "وحتى يحقق المشروع الإستراتيجي الإيراني أهدافه توجب عليه مد حضوره الإقليمي مستغلاً مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية، منها نجاح إيران في تمديد نفوذها الإقليمي بعد احتلال العراق في 9 نيسان 2003 وهو ما أخل بالتوازنات نهائياً في المشرق العربي . ومن المؤكد أن الصعود الإقليمي لإيران لا يقلق الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني فحسب بل يقلق أيضاً عدداً من الدول العربية أيضا من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، فإيران بالنسبة للعرب ليست دولة عادية وتطلعاتها وطموحاتها يراها كثيرون مخترقة للحدود العربية وتخاطب شرائح من المجتمعات والطوائف العربية على غير رضاً من أنظمتها، وهناك ملفات قائمة ولابد من الانتهاء منها بين إيران ودول الخليج العربي وعلى

[1] شيرين هنتر ، إيران بين الخليج العربي و حوض بحر القزوين ، الإنعكسات الاستراتيجية و الإقتصادية أبو ظبي مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية ط1 2001 – ص 15 -16

[2] مصطفى اللباد ، هل أسبحت الأدوار الاقليمية بالمنطقة حكرا على قوى غير عربية ، مجلة شؤون عربية العدد 35 ، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية 2008 ص36

رأسها مسألة الجزر العربية الثلاث، وطمأنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء طموحات إيران العسكرية والإستراتيجية وامتلاكها السلاح النووي[1] .

المطلب الثاني : إستراتيجية إيران الإقتصادية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

برزت الأهمية الاقتصادية للخليج العرب أساساً مع اكتشاف النفط واقترنت منذ القدم جيوستراتيجياً بهذا الممر المائي الذي يربط اوروبا بالشرق الأقصى، فضلاً عن أن الخليج العربي هو المنطقة الرئيسية التي التزمت ما بعد الحرب العالمية الثانية بتوفير احتياجات العالم الغربي من الطاقة [2]، ومن ناحية أمنية، فالخليج العربي يعد منطقة مكشوفة وغير مزدحمة بالسكان، الأمر الذي يعقد من عملية الدفاع عنها أو تأمين المصالح الاقتصادية والحيوية فيها، في حين أن عملية اجتياحها تعد غاية في السهولة لاسيما وأن هذه المنطقة تسمح معارك حديثة تتطلب مساحات واسعة لغرض الحركة والتنقل [3] ، و لكي نبين إستراتيجية إيران الاقتصادية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لابد لنا أن نستعرض عناصر القوة والضعف في هذا الاقتصاد وكما يأتي أولاً: عناصر القوة في الاقتصاد الإيراني تتميز إيران أكثر من غيرها من دول النظام الإقليمي الخليجي بامتلاك عناصر أو مصادر امتنوعة للقوة المعنوية أهمها العامل التاريخي وعامل القوة الجيوستراتيجية والقوة المادية والعسكرية، فضلاً عن العامل الأيديولوجي أو العقائدي، وقد اختلف توظيف إيران العوامل القوة هذه باختلاف النظام السياسي الحاكم وطبيعته وأولياته[4].

كما يستمد الاقتصاد الإيران قوته من قدره على النمو الذات معدلات قياسية، وعدم وجود مشاكل هيكلية قوية داخله، وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية التي قد تنتج عن تشديد العقوبات الاقتصادية او شن حرب عليه خلال الفترة القادمة، ومن خلال استقراء هذه المؤشرات في البيانات المتوافرة عن الاقتصاد الإيراني يلاحظ الاتي :

1- حقق الاقتصاد الإيراني معدلات نمو مرتفعة ومستمرة طوال الفترة من (2002 إلى 2005)وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، وبلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة نحو 6,4% سنوياً

[1] خالد الحروب ، إيران تحدي موازين القوى الاقليمية في : الدور الايراني في المنطقة ، ابعادة و تداعياته مجلة شؤون عربية العدد / 125 القاهرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 2006 – ص 18

[2] شكر زهير ، السياسة الامريكية في الخليج العربي ، مبدأ كارثر، بيروت معهد الانماء العربي 1982 ص ص 8 - 9

[3] حامد ربيع الابعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي ، بغداد مركز البحوث و الدراسات العربية 1983 ، ص 50

[4] إدريس محمد السعيد ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، سلسة أطروحات الدكتوراء 34 بيروت ، مركز درسات الوحدة العربية طبعة 1، 2000 ، ص 176

2- تبلغ نسبة الاستثمارات في الاقتصاد الإيراني الإجمالي الناتج المحلي نحو 36% مقارنة بنسبة 21% على المستوى العالمي .

3 - لا يعاني الاقتصاد الإيراني من معدل ديون مرتفع، حيث أن الديون الإيرانية تحت السيطرة ولا تتجاوز 10 مليارات دولار، ويمكن للاقتصاد الإيراني تسديدها بسهولة.

4 - يتمتع الاقتصاد الإيراني بنسبة عالية من الاحتياطات من العملات الأجنبية التي وصلت إلى نحو 60 مليار دولار عام (2006-2007).

إن السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني (1989- 1997) ضمن إطار عملية تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة، تضمنت تحرير الأسعار وأسعار الصرف، وتحويل عدد من مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص، وتبني سياسة انفتاح اقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما سعي هاشمي رفسنجاني وحكومته إلى تطوير علاقات قريبة من المؤسسات التمويلية الدولية وإدماج إيران في السوق العالمي[1] و تبعا لمؤثرات العامل الاقتصادي فقد تأثر الواقع السياسي الداخلي الإيران مما اسمح الوصول الرئيس محمد خالهي (1997- 2005) الذي يمثل نقله في السياسة الإيرانية، فقد دأب على تنشيط الاقتصاد الإيراني عن طريق تبني دبلوماسية انفتاحية مع دول العالم ودول الجوار الاقليمي من اجل فك عزلة ايران ما يخدم مصالحها وأن تلعبه بسياستها إلى آفاق جديدة يمكنها من تجاوز العزلة الاقليمية وتخطى المتاعب الاقتصادية التي تعانيها من خلال تنشيط الصلات الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعقد الاتفاقيات التجارية معها وصولاً إلى الانفتاح الايجاب عليها[2] ، أما الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد الذي تسلم الرئاسة عملياً في آب 2005 فقد واجه تحديات داخلية عدة اهمها: التنمية الاقتصادية وحل مشكلات البطالة والتضخم وتحديث البنى التحتية خصوصاً ما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية التطوير المنشآت النفطية، والاستمرار في نهج دولة الإصلاحات الذي وضع أسسه الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي بكل ما يعني ذلك من إكمال خطوات تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وجذب الاستثمارات[3] ، وفي المرحلة الراهنة تكونت لدى إيران قناعة بأن كفالة أمنها واستقرارها لا يتم إلا ابتعميق علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإعادة بناء الثقة معها في إطار عملي حقيقي يقود إلى تاسيس هياكل

[1] إدريس ، المصدر السابق ، ص 150

[2] Anoush. Ehteshami, Iran's new order Domestic Development and foreign policy outcomes. conference crises in the middle East: palstine and Iraq. Amman, Radisson SAS hotel 10-11 may 2000, p.6.

[3] عادل الجوجري ، أحمد نجاد ، رجل في قلب العاصفة ، مصدر سابق ص-ص 60-61

ومؤسسات تعاون جماعي خليجي بما فيها مؤسسات الأمن الجماعي والتكامل الاقتصادي، ويذهب أغلب المحللين إلى أن إيران تمثل في شكل خارطتها شكل القطة التي رأسها عند تركيا وسوريا وظهرها عند أفغانستان، أما الرخوة فعند الخليج العربي، لذا فإن منطقة الخليج العربي تمثل لها أهمية إستراتيجية قصوى [1].

المطلب الثالث : إستراتيجية إيران العسكرية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

حظيت المؤسسة العسكرية الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي باهتمام كبير جداً في ظل مساعيه لبناء إيران قوية لا تؤدي دوراً إقليمياً فحسب بل دوراً عالمياً أيضاً وكانت الركيزة التي استند إليها هذا الدور هي القوات المسلحة التي لم يدخر الشاه جهداً لتقويتها سبيلاً لبناء جيش عصري متطور وصفه قائلاً "إن الجيش الإيراني سيصبح اقوياً إلى درجة لا تجعله محل اهتمام المنطقة وحدها، ولكن العالم كله سيجد نفسه مضطراً لإدخاله في حسابه.

بعد سقوط الشاه فإن النظام الجمهوري الإيراني، أدعي تخليه عن أداء دور شرطي الخليج العربي، إلا أن وقائع وسلوكيات هذا النظام لم تظهر في حقيقة الأمر تغييراً كبيراً في الطابع الإمبراطوري التكوين القومي الإيراني الذي يستند إلى التاريخ الفارسي قبل الإسلام فإن أيديولوجية النظام الجمهوري الجديد كانت قد استندت إلى الدين في أضيق معانيه ولهذا فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سرعان ما أكدت بأن الطرح الإيراني الجديد يعكس ذات المصالح الإيرانية وذات الرغبة في تحقيق قوة الدولة الإيرانية ولكن بإطار ديني طائفي وبالتالي لم تختلف أطماع النظام الجديد عن سابقه في الخليج العربي وصف (زيغينيو بريجنسكي) الوضع الإقليمي في الخليج العربي بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام 1994 وما أفرزه من نتائج على النحو الآتي "إيران هي الدولة الخليجية الوحيدة المقتدرة ذاتياً من الناحية العسكرية و(إسرائيل) لم يعد الوالد عسكري بعد تحجيم العراق. إن الولايات المتحدة عليها الآن أن تكون المصدر الوحيد للأمن في الخليج العري ومن المحتمل مع مرور الوقت أن تتوفر إمكانية لإعادة تأسيس نوع من العلاقات مع إيران ولكن يبقى ذلك على كل حال احتمالاً غير مؤكدة يتضح مما تقدم أن سياسة إيران الإقليمية لم تتغير بتغير أيديولوجية النظام السياسي فيها، لكنها أخذت نفس المسار وهو الهيمنة على المصالح الإقليمية والرغبة في أن تكون ايران دولة إقليمية قوية على الساحة السياسية والعسكرية والاقتصادية للخليج العربه كما أن هنالك إمكانية لإعادة العلاقات الثنائية بين

[1] المصدر نفسه ص 96 .

إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعد الاتفاق على تقسيم المصالح في الخليج العربي بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية .[1]

- **أهداف إستراتيجية إيران العسكرية :**

تؤكد إيران باستمرار أن إستراتيجيتها العسكرية دفاعية، هدفها إحباط مساعي الولايات المتحدة الرامية إلى تطويقها وخنق نظامها وثورتها الإسلامية، وترفض إيران الاتهامات الغربية بأن قواتها تشكل تهديداً لدول المنطقة، وتؤكد أن سلاحها للردع وليس للتخويف وأنها حريصة كذلك على أمن الخليج الذي هو مسؤولية الدول المطلة علي وتكرر دعوتها باستبعاد الوجود الأجنبي من المنطقة وتعتبر أن هذا الوجود لن يُسهم في حماية المنطقة، وإنما هو الحماية المصالح الغربية لقد استمرت إيران بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 في إنشاء قواعد بحرية على طول ساحلها على الخليج العربي وخليج عمان وفي الجزر الإيرانية كما استمرت في تدعيم أسطولها البحري وتحديث أسلحته ورفع قدراته القتالية عبر سلسلة طويلة من المناورات البحرية مما جعلها تتي بأن حضورها الفاعل في الخليج وبحر عمان اصبح يشكل أكبر قوة للحفاظ على أمن و إستقرار هاتين المنطقتين الاستراتيجيتين[2].

المبحث الثالث : رد فعل دول الخليج العربي على الاستراتيجية الإيرانية

ان مفهوم أمن الخليج يدخل نظريا ضمن مفهوم الأمن بصفة عامة، والأمن الإقليمي على وجه الخصوص، كما أنه يبرد واقياً بالأهمية الاستراتيجية الفائقة لمنطقة الخليج العربي والمصالح الأجنبية الهائلة فيها، والتي تتنامى مع الزمن، وهذا ما جعل وجوباً على دول الخليج أن تعد وتطور نفسها المواجهة التحديات الخارجية التي تحوم في سمائها، وخاصة تلك الأطماع الدينية والشعوبية والسياحية والاقتصادية من قبل إيران، والأطماع الاقتصادية من قبل الدول الغربية، من هنا بدأت دول الخليج بالإعداد لهذه الأطماع في منطقتها الجانية، وذلك من خلال البناء السكري والذي يسير على وتيرة متسارعة، والدبلوماسية السياسية التي تسير بخطى متثاقلة.

- **المطلب الأول: برنامج التسلح الخليجي**

ثمة قناعة تتلاقى عليها الأن معظم دول الخليج العربي، مفادها أن إيران تمثل تهديداً أمنياً كامناً وقادماً على الدول العربية في الخليج العربي على مستويين هما :

[1] تاج الدين جعفر الطائي ، إستراتيجية إيران إتجاه دول الخليج العربي ، دار رسلان للنشر دمشق طبعة أولى ، ص ص 174

[2] تاج الدين الطائي ، مرجع سابق ، ص 175

الأول: مستوى تهديد مصالح دول الخليج العربي والتي تتمثل بصورة رئيسية في ثرواتها النفطية ومصالحها الاقتصادية الحيوية.

الثاني: مستوى تهديد الكيانات السياسية لدول الخليج العربي ومقوماتها الاجتماعية ونفوذها السياء الإقليمي سعر الدول الخليجية بالقلق جراء السلوك الإيراني المسمى بتنامي الترسانة العسكرية الإيرانية تناميا احدث معه خللاً في موازين الكترى في المنطقة، وتظهر غالبية المصادر إلى أن ايران تعمل على تحديث معداتها في جميع المجالات، كما تجمع هذه المصادر على أن المحاولات العربية، وبخاصة الأمريكية، التي تبذل من أجل الحد من إمكانات ايران التسلحية لم تسجل حتى الآن نجاحا يذكر من هنا جاءت التحركات الخليجية في السنوات الأخيرة بزيادة معدلات الإنفاق العسكري بوتيرة حادة، وخصوصاً في السعودية والكويت، وبدرجة أقل في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر فيما تأتي كل من عمان والبحرين في المرتبة الثالثة، أما العراق فإن هناك خطط متوالية لتحديث جيشه او تقوية ترسانته، لكنها ما زالت أقل من الطموح. وقد تولدت قناعة لدى الشعرب الخليجية أن العدو الحقيقي لإيران في المنطقة ليس الكيان الصهيوني، أو الوجود الأمريكي، بل هي الدول البيئية التي تقف أمام أطماعها في المنطقة، والتي تقف بالمرصاد أمام طابورها الخام الذي تحركه من وقت لأخر او المتمثل بالشيعة الذين يسكنون في هذه الدول والذين يتبنون بالولاء التام لإيران ؛ وقد ظهر هذا جليا امن خلال التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين الإيرانيين طين دول الخليج، ومحاولة إرسال سفينة لإنقاذ شيعة البحرين أثناء ثورتهم في عام 2011م، ومطالبة شيعة البحرين لطهران بالتدخل، وتأكيد الرئيس نجاد على أن بلاده لن تقف صامتة أمام ما يحدث في البحرين، وتهديده الصريح بتغيير موازين المنطقة إذا لم يتم الوصول لحل يرضي شيعة البحرين وكان لابد من دول المنطقة الخليجية الاستعداد التام لموازنة القوي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة قدرتها العسكرية، والتجهيزات اللازمة للجيش .

المطلب الثاني : الدبلوماسية الخليجية لاستقطاب الحلفاء و المؤيدين

أيقنت دول الخليج العربي على الرغم من مواقفها المختلفة بنسب كبيرة من تأمين امنها القومي، لا يتم إلا عبر وحدتها الدفاعية، وأن قدرات ايران للتفجير الداخلي أو الإقليمي لن تنجح، والحقيقة أن المبالغة بالثقة قد لا تساعد على تحقيق مشروع مواجهة استراتيجي حاسم، فليس بالضرورة !أن تنجح ايران كليا لكن أيضا بالإمكان أن تستطيع الوصول إلى بعض أهدافها وتوجد شرخا او اضطرابا هنا وهناك في البناء المجتمعي أو الحالة الأمنية، ولذلك فان الحسم من دول الخليج يستلزم المبادرة مع التأمين الذاتي للأمن القومي إلى تعزيز

مواقع الحلفاء في ذات المنطقة وخاصة المول العربية ذات الجوار والتاريخ المشترك .هذا ما جعل دول الخليج العربي يتجهون إلى البحث عن حلفاء جدد، وتنويع مصادر التسلح، ويأتي هذا التوجه نتيجة للتحول الذي طرأ على الرؤية الأمريكية أيضاً بالنسبة لإعادة تقييم حلفائها في المنطقة، هذا ما يفسر اتجاه المملكة العربية السعودية شرقاً وسعيها إلى تطوير العلاقات مع روسيا وبعض الدول الآسيوية خلال الفترة التي أعقبت الحرب على العراق، وما يؤكد ذلك زيارة العاهل السعودي قبل توليه الحكم إلى روسيا، وقد كانت هذه الزيارة كما حللها العديد من المحللون أنها تعبيراً السعودياً روسياً مشتركا عن ضرورة دعم العلاقات فيما بعد تجاوزا للتفرد الأمريكي في الخليج[1] .

1- حاجة دول الخليج العربي لحلفاء جدد :

إن المعطيات الموجودة على الواقع جعلت من الواجب على النظام الإقليمي الخليجي التمسك بالمفهوم العسكري للأمن القومي وذلك على حساب المفهوم التنموي لهذا الأمن، بالتالي على حساب الاستقرار الفعلي لبيئة النظام ووحداته، وفي حين غابت التنمية الاقتصادية كأساس للأمن القومي في الخليج ووحداته، فإن أمن الموارد الدولية وتحديداً أمن الطاقة النفطية ظل جوهر الإطار الاستراتيجي للعلاقات الإقليمية للنظام الدولي ، ومن أجل تحقيق قوة خليجية رادعة للمد الإيراني فإنه وجب على دول الخليج كأي دولة أو مجموعة دول، الاستعداد لمثل هذا العدوان بخطط مسبقة والتي يفترض أن تتضمن نقل المعركة إلى أرض العدو من خلال تفعيل دور القوة الجوية والصاروخية لدول الخليج لتضرب بالعمق الإيراني او بقوة رادعة، واعداد القوات الخاصة من صاعقة و مظلين لتنفيذ إنزالات داخل الأرض الإيرانية و تدمير خطوط المواصلات العسكرية .

2- حاجة دول الخليج العربي لحلفاء عرب :

ساهمت الثورات الشعبية (الربيع العربي في البلاد العربية والتي بدأت في تونس مع بداية عام 2011م، ثم انتقلت إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا، هذا إلى جانب إنتقال المتطرفين من الدول المجاورة للخليج العربي، إلى إحداث مزيد من فكرة تقارب بين دول الخليج العربي وبعض الدول العربية القريبة من مسرح الأحداث على الساحة الخليجية، حيث وجدت الدول الخليجية في هذه التغيرات ضرورة على إعادة النظر في استراتيجيتها المقترحة (فقد عانت الرؤى العربية بالتغير بعد تجربة دول الخليج العربي الحلفاء الأجانب) الأمريكان والغرب وقوات عربية) أي أن أمنها أصبح مرتبطاً بالقوى الخارجية التي كانت تمثل خطراً من قبل اهي مصدر الأمن

[1] فؤاد عاطف العبادي ، السياسة الخارجية الإيرانية و أثرها على الخليج العربي ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، ص 138

والاستقرار في المنطقة، وأصبح القبول بالوجود العسكري يعد مصدر الأمن او الاستقرار في المنطقة، وتم تقليص وتهميش الدور العربي في أمن الخليج من هنا جاء التوجه من قبل دول الخليج لإحداث نوع من التقارب والتحالف الاستراتيجي المحلي أولا ومن ثم مع دول عربية ذات تأثير ثانياً، وكنتيجة غير ما سبق للسياسة الخارجية الإيرانية الفان دول الخليج العربي لابد من الاستقلال العسكري و البحث عن الحلفاء العرب.[1]

[1] فؤاد عاطف العبادي ، مرجع نفسه ص ص148 .149

خلاصة الفصل

خلاصة القول لكل ما تقدم نجد أن العلاقات العربية – الإيرانية في علاقات غير مستقرة كون أحد طرفي المعادلة فيها غير جاد بإقامة علاقات متوازنة مع كل دول الخليج العربي لإنه ينطلق من اعقدة الإرث الإمبراطوري الفارسي القديم، وبات أسير طروحات لا تجد لها صدى إلا في مخيلة المسؤولين الإيرانين أنفسهم، وأن ما قامت به ايران في العراق و تقوم به يوميا جعل هذه العلاقة مع أقطار دول الخليج العربي، والأمة العربية متأرجحة في كثير من الأحيان.

والتهديدات الإيرانية وانعكاساتها على دول المنطقة أدت إلى صعوبة الأوضاع والأخطار التي تهدد دول الخليج، وخصوصا بعد ان انفضت الدور الإيراني الطامع في الثروات الخليجية، والهادف إلى الهيمنة على المنطقة لفرض غرورة وكبريائة من خلال دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة أو المعارضة لنظام الحكم، خاصة على مستوى الدول العربية الإسلامية، ولاسيما في ظل الثورات العربية التي تشهدها بعض البلدان العربية او سياسة القمع التي تتعرض لها شعوب هذه المنطقة. وعلى العرب والمسلمين، أن يعلنوا تضامنهم الكامل مع مملكة البحرين وسائر دول الخليج العربي، لتحقيق الوحدة الخليجية والعربية .

الفصل الثالث

الملف النووي الإيراني وأثره على منطقة الخليج العربي

تمهيد

تعد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج العربي وفقا للأسس التي قامت عليها الإستراتيجية الإيرانية، كما تسعى لطرح مشروعها النووي في منطقة الشرق الأوسط و تحديدا منطقة الخليج العربي ، كقوة اقليمية بالمفهوم الشامل للقوة ، من خلال تنامي القوة العسكرية الإيرانية ، و ما بات يعرف بالملف النووي الإيراني.

وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: المشروع النووي الإيراني

البرنامج النووي الايراني كان قد لقى صدا كبير في ظل القانون الدولي لمنع النطاق النووي في العالم ، فقد حظرت الولايات الامريكية هاته الاسلحة بموجب قانون دولي ولهذا قد نشأ الملف النووي الايراني في ظل صراعات كبيرة ودوافع عظيمة في الشأن الدولي بين الطرفين

المطلب الأول: نشأة و تاريخ النووي الإيراني

تم اطلاق برنامج النووي الإيراني في خمسينيات القرن العشرين بمساعدة من الولايات المتحدة جزءا من برنامج "الذرة من أجل السلام" ، حيث شاركت الولايات المتحدة و الحكومة الأوروبية الغربية للبرنامج النووي الإيراني إلى أن قامت الثورة الإيرانية عام 1979 و أطاحت بشاه إيران ، بعد الثورة الإسلامية عام 1979 أمر روح الله الخميني بحل أبحاث الأسلحة النووية السرية للبرنامج ، إذ كان يعتبر هذه الأسلحة محظورة بموجب الأخلاق و الفقه الإسلامي،[1] و لكنه أعاد السماح بإجراء بحوث صغيرة النطاق في الطاقات النووية وسمح بإعادة تشغيل البرنامج خلال الحرب الإيرانية العراقية ، وقد خضع البرنامج لتوسع كبير بعد وفاة آية الله في عام 1989، وكان أول من أولويات الدولة الايرانية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، والبحث عن العقود السابقة مع الدول الأوروبية لبناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية، و كانت الحكومة ترى أن توليد الطاقة الكهربائية يعد أساسا في إعادة تشغيل المعامل التي أغلقت منذ زمن النشأة بعد تحسينها لإعادة بناء إيران،[2] ومع بدأ الشعور بأن قدرات العراق النووية كانت آخذة في التصاعد حينها و بروز حلفاء لإيران كالصين و كوريا الشمالية و ليبيا و سوريا كلاعبين مهمين في تزويد إيران بالأسلحة و الإمدادات المؤثرة و

[1]. محمد بال أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جاد الله أبو ركبة،الصراع النووي الإيراني الإسرائيلي المخاطر والتحديات. (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية،2012)،ص.36.

[2] خالد بن محمد العلوي، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني. (الكويت: حركة التوافق الوطني الإسلامية، 2007)، ص.18.

النوعية، شجعت هذه الأمور إيران على العودة الى ملفها النووي، و كانت المبادرة الأولى في إعادة تصليح و تأهيل مفاعلي بوشهر تلاها في أواخر الثمانينات ظهور العديد من المصدرين و المتعاونين مع إيران في المجال النووي . ولعل أكثر اتفاقيات التعاون النووي أثرا هما الاتفاقيتان اللتان أبرمتهما إيران مع كل من الصين و باكستان سنة 1987 و 1990 و اشتملتا على تدريب العاملين و تبادل الخبرات.[1] في إطار اتفاقية الصين اشتمل العقد على تزويد إيران بمفاعل نيوترون بقدرة 27 كيلو وات و مفاعلين نوع "كونيشان" قدرة 300 كيلو وات. لقد اعتقدت المخابرات الغربية أن باكستان التي أمتلكت السلاح النووي سنة 1986 زودت إيران بمساعدات نووية لتدريب العلماء الإيرانية في مجال استخلاص البلوتونيوم و في أبحاث التخفيض باستخدام الليزرات ، وأن التدريب جرى في مختبرات عبد القدير خان في (كاهوتا) حيث جرت أبحاث التخضيب و تركيب القنبلة.

خلال هذه الفترة أظهر الاتحاد السوفياتي ، رغبة في التعاون نوويا مع ايران. وفي سنة 1990 بدأ المباحثات معها لإكمال مفاعلي بوشهر وتزويدها بالمزيد من المفاعلات. و قد أذاعت الحكومة الروسية في جانفي 1995 رسميا أنها ستكمل بناء و تأهيل مفاعلي بوشهر و بناء ثلاثة مفاعلات أخرى في الموقع نفسه.[2] و منذ هذا التاريخ و الولايات المتحدة تبدي الاعتراض تلو الاخر حول الصفقة الروسية و بأنها ستزود الايرانيين بالمعرفة التقنية لتعضيد المشروع التسليحي، و على الرغم من بروز عدة اشكالات تقنية، و في عام 1995 بدى واضحا من وجهة نظر أمريكية، أن ايران ستحاول الحصول على أسلحة نووية بطريقة أخرى و ذلك من خلال شراء مواد مزدوجة الاستخدام من جهات و مصادر غربية، و في أواسط عام 2002 كشفت مجموعة معارضة تقيم في فرنسا (المجلس الوطني للمعارضة الايرانية) عن وجود منشأتين سريتين لتخصيب اليورانيوم في موقع "ناتانز" و مصنع للماء الثقيل في "اراك" و بعد اكتشاف خزين من خامة اليورانيوم في ساجاد (مقاطعة يزد) أعلنت ايران أنها تطور استخدام مفاعل نووي صغير يعتمد على المصادر و القدرات الذاتية، حيث قرع هذان الحدثان جرس الانذار في أوساط السياسة و المخابرات الغربية، فالتخصيب و انتاج الماء الثقيل، و استخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني بمفهومهم ان ذلك سيساهم بشكل فاعل في تطوير دورة وقود محلية ومن ثم سلاح نووي في وقت لاحق. و بعد توقيع البروتوكول الذي أعطى للوكالة الذي أعطى للوكالة حق التفتيش الاستثنائي اعتبرت إيران متعاونة بحسب

[1] عبد الله فالح المطيري، المرجع السابق، ص. 45.

[2] محمد أكرم دياب، تعرف على تاريخ البرنامج النووي الإيراني. موقع: بوابة الفجر، (تاريخ الإطلاع:2019/04/06) على الرابط:<http://www.elfagr.org/1696570#>

الوكالة و لكن ليس بالمطلق.[1] و في 18 يونيو 2004 صوت أعضاء مجلس أمناء الوكالة الدولية، بوجوب اشعار إيران بأنها لا تقدم دعما كاملا للبروتوكول لاسيما بعد تأجيلها لزيارة وفد من الوكالة لعدد من مواقع أجهزة الطرد المركزي و عدم تسليمها مخططات و تصاميم هذه الأجهزة و كذلك نتائج أبحاث أجرتها حول تحويل و اختبار مواد نووية نتيجة لذلك، طلبت الوكالة من ايران أن تكون 'متعاونة' في تنفيذ بنود البروتوكول وحل المشاكل القائمة بينهما، و في ديسمبر 2004 تمكن مفتشو الوكالة الدولية من الوصول الى موقعين عسكريين ايرانيين هما بارجين و لافيزان، و قد تبين أن الموقعين معدين لاختبار المتفجرات التقليدية و التخزين و قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية. وفي مارس 2005 رفضت ايران الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتش الوكالة على أساس أنها غير مسوغة، و هذا ما دعا الوكالة الى القول بأن هذا الرفض عطل جهد المنظمة الدولية في التحري عن أجهزة الطرد ومصدر التلوث باليورانيوم عالي التخصيب الذي كشفته في أحد المواقع فيما لم تظهر تحاليلهم في مواقع خمسة أخرى أي شيء يدعو للشك، و في أغسطس 2005 قامت السلطات الايرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها على منشات نووية يعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزي في محاولة سياسية لقطع دابر أي تدخل أجنبي متواصل لا حدود له في مشروع لا يخلو من طموح و لكنه لا يزال وليدا، و في مراحل نشأته الأولى.[2]

المطلب الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي

على الرغم من كافة التأكيدات الإيرانية الرسمية بأن الجمهورية الإسلامية لا تسعى لامتلاك سلاح نووي و ما لديها مجرد برامج للطاقة السلمية، حيث تعلن إيران تستهدف الوصول الى ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية سنويا، و بالتالي فإن البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يستهدف تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة مفاعلاتها النووية و ذلك لخفض الاستهلاك المحلي من الغاز و النفط، فضلا عما أشارت إليه بعض المصادر من أن إيران قد وضعت لنفسها هدفا بأن تصبح القوة الأكبر في الاقتصاد و الطاقة في منطقة غرب آسيا خلال العشرين عاما المقبلة، على الرغم من كل ذل، فإن ثمة مبررات قوية تفسر اهتمام إيران بتطوير البرامج النووية

[1] الهادي زعرور، توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية.أمريكا، روسيا، إيران،الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص. 32-33.

[2] محمد بال أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جاد الله أبو ركبة، المرجع السابق، ص. 38.

1. على الصعيد الداخلي:

يلاحظ أن البرنامج النووي أضحى مشروعا إيرانيا قوميا لا يعد ضمن قضايا الخلاف بين الإصلاحيين و المحافظين، انطلاقا من أن امتلاك هذا البرنامج يعد ضمانة أكيدة للمحافظة على هوية إيران الثورية التي مازال لها معارضون في الداخل.

2. على الصعيد الإقليمي:

مما لا شك فيه أن التحولات الاقليمية المحيطة بإيران تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن هناك مخاطر مستقبلية تهدد الجمهورية الاسلامية ابتداء بانهيار الاتحاد السوفييتي و ما تركه من فراغ، و مرورا بحرب العراق عام 2003 التي أطاحت بالنظام العراقي و أسفرت عن وجود أمريكي مستمر في المنطقة و انتهاء بدعاوي الاصلاح و الديمقراطية التي تطالب بها الولايات المتحدة الأمريكية و لم تكن إيران مستثناة منها.

ومن ناحية أخرى، تحاط إيران بخمس قوى نووية وهي باكستان و الهند والصين و روسيا والولايات المتحدة في الخليج، و نظرا لتوتر العلاقة مع تلك الأخيرة، فضلا عن التهديدات الإسرائيلية بالقيام بضربة استباقية للمواقع النووية الإيرانية فإن سعي إيران لتطوير تلك البرامج يصبح مبررا.[1]

المبحث الثاني: تأثير البرنامج النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج

رغم بعض المؤشرات الإيجابية التي طرأت على العلاقات الإيرانية الخليجية في أعقاب أزمة الخليج الثانية و ما تلاها من اضعاف لقوة العراق و الإطاحة بنظامها السياسي، إلا أن هناك تناقضا ماتطالب به إيران وما تمارسه على أرض الواقع.

المطلب الأول: الخطر النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج

يعد البرنامج النووي الإيراني أحد أهم القضايا ذات الجدل الكبير في منطقة الشرق الأوسط، و يخفي الجدل الدائر حوله كثيرا من الأهداف و الاستراتيجيات المتصارعة في المنطقة و خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، و تعود جذور البرنامج النووي في إيران إلى عهد الشاه في إيران. و يمكن أن يتبين أن إيران بدأت أن التكنولوجيا تمنحها ردعا دفاعيا، إذ أن المعروف لأي قوة نووية أن أولى أهدافها الاستراتيجية هي الحصول على قوة رادعة ضد باقي القوى الدولية فضلا عن الاستخدامات الأخرى للتكنولوجيا النووية في المجالات الأخرى، فإذا استمرت إيران بالتحول من قوة نووية صغيرة إلى قوة نووية كبرى بامتلاكها للتكنولوجيا

[1] عبد الله فالح المطيري، المرجع السابق، ص.53.

النووية و المفاعلات و اليورانيوم المخصب بكميات كبيرة، فإن ذلك سيمنحها ردعا إضافيا حتى من التصرفات الاستفزازية من قبل القوى الدولية الأخرى خوفا من تشظي الحكم في إيران و انتقال هذه الترسانة النووية لقوى أخرى غير معلومة التوجهات والأهداف، مما قد يعرض الأمن الدولي للخطر وهو نفس الردع المتوفر للقوى النووية الكبرى في العالم.[1]

وهذه أبرز مشكلة تواجهها دول الخليج عامة في علاقاتها مع إيران فثمة مخاوف من هدا البرنامج الذي قد يتحول إلى برنامج عسكري يجعل منها أهم قوة في منطقة الخليج و حتى في الشرق الأوسط، وهناك من يخشى التداعيات البينية لهذا البرنامج على دول الخليج، لذا تجد هذه الدول نفسها في حيرة إستراتيجية في كيفية التعامل مع إيران و برنامجها النووي من جهة، ومع الإستراتيجية الأمريكية تجاه هذا البرنامج من جهة أخرى، أكان في فرض العقوبات، أم في قبول برنامجها النووي السلمي، أم في التهديد الأمريكي لضربها عسكريا، ذلك بأن على دول الخليج في الأوضاع كلها أن تتفاعل مع أحد هذه الخيارات تجاه إيران، لكن من دون أن يتعارض أي خيار في الوقت نفسه مع أمن هذه الدول و استقرارها، ولا شك أن هذه الدول متفقة على مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية، و تجد مجتمعة أرضية مشتركة و مصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية و المجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية، لأن امتلاكها للقدرات النووية سيعد تطورا جديدا ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية – الخليجية و العلاقات العربية – الإيرانية على نحو واسع.

يتضح أن إيران قد صاغت رؤية لتأمين منطقة الخليج تتفق والدور القيادي الذي ترغب في القيام به، والجديد في الطرح الإيراني بعد احتلال العراق مرتبط بتوقيته من ناحية، و بمحتواه من ناحية أخرى، فمن ناحية التوقيت، جاء طرح إيران في ظل غياب رؤية عربية واضحة لمهددات أمن النظام العربي، فضلا عن انقسام الدول العربية حول مدى خطورة التفوق الإيراني في مجال التقنية النووية، والواضح أن إيران شهدت تطور في قدراتها النووية مقارنة بما كان لديها قبل العام 2003، و جاء ذلك نتيجة تحطيم المؤسسة العسكرية العراقية في أعقاب حرب تحرير الكويت، التي أعطت إيران فرصة تاريخية لإعادة بناء نفوذها عن طريق إعادة تسليح قواتها، وتبني برنامج نووي يرمي إلى بناء قدرات نووية ذاتية،[2] ويمكن القول أن دول الخليج على الرغم من اختلاف

[1] بول براكن. العصر النووي الثاني: الاستراتيجيات والأخطار وسياسات القوى الجديدة، الدار العربيةناشرون،بيروت، ط1،2013، ص195.

[2] سرمد أمين عبد الستار. إيران والولايات المتحدة العلاقات الأزمة ومشاهد المستقبل. مركز الدراسات الاولية، جامعة بغداد، العدد(12)،شباط2012، ص4.

مواقفها حول القضايا الأخرى وتضارب مصالحها، تجد هذه الدول مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (كامنة أو محتملة)، وتتبع دوافع هذا الموقف الخليجي، الذي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية، من حقيقة الواقع الجغرافي و السياسي لهذه الدول الذي سيجعل منها الضحية المحتملة و الهدف الرئيس للضغوط السياسية و العسكرية الناتجة عن دخول إيران للنادي النووي،[1] و أن معضلة دول الخليج نتيجة للبرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه، فهي لا تريد أن تكون هناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عمق شعبي وديني في دول الخليج العربي من جهة، و لا تود أن تصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القدرات في المجال العسكري من جهة أخرى.[2]

وهذا هو مكمن المعضلة الأساسية لدول الخليج العربي، لذلك فإن مواقفها العلنية تحبذ الخيار الدبلوماسي على غيره من الخيارات باعتبار أنه أفضل السبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوف الخليجي وإبعاد احتمال حدوث الحرب في المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيدا عن أن تصبح دولة بقدرات نووية عسكرية من جهة أخرى.[3]

اما السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يصب في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج ويهدد الاستقرار في المنطقة، ويزيد من معضلة التوصل إلى صيغة متفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية واستمرار الخلاف حول بعض القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية[4].

اذ أن إيران تسعى أن تحقق من خلال السلاح النووي أربعة أغراض هي: المحافظة على البقاء، الردع، الهيبة والمكانة الدولية، الدور النووي . ويقصد بالدور: "محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال و سلوكيات، في ممارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية"، وهكذا فإن الدور يعبر عما يراه صانع

[1] مصطفى العاني، الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، مركز الخليج للأبحاث. دبي، ط1. 2014. ص12.

[2] أ شرف محمد كشك:"رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد62، 2006، ص23.

[3] أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة- بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،2005ص15.

[4] أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني- مصدر سبق ذكره ص28

القرار مناسبا، للوحدة و الوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي، عن طريق التزامات و قرارات و أفعال و غيرها من التصرفات و السلوكيات المختلفة[1].

هذا الوضع يمثل تكريس لحالة الخلل القائم في موازين القوى والتي تعكس تفوقا عسكريا و بشريا إيرانيا، خاصة بعد الخروج الحالي للعراق من معادلة التوازن العسكري، فمخصصات الإنفاق العسكري الإيراني تحظى بأهمية قصوى في ميزانية الدولة، لما يحققه ذلك من تحقيق الهدف القومي لإيران في بناء قاعدة عسكرية صناعية متميزة، و إن من الركائز الأساسية للإستراتيجية القومية الإيرانية ضرورة هيمنة إيران على الخليج وأن يتم الإعتراف إقليميا و دوليا بها، لذلك فإن عليها التصدي بكل الطرق و الوسائل لمواجهة أي جهود أو إجراءات تعوق ذلك كجزء أساسي من الأمن القومي الإيراني، وهو ما يفرض عليها امتلاك قدرات ذاتية عسكرية و اقتصادية و تقنية تفوق حاجتها الدفاعية والذي ينعكس بدوره على التوازن الإستراتيجي الإقليمي لتصبح قوة إقليمية مهيمنة.[2]

وينبغي التمييز بيم موقف مجلس التعاون الخليجي وموقف دول الخليج مجتمعه من هذا الاتفاق بالنسبة لموقف مجلس التعاون الخليجي الستة كمؤسسة إقليمية، فقد غلب غليه فكرة "الموافقة المشروطة" إذ رحب المجلس الوزاري الخليجي بالاتفاق بين الدول الكبرى و إيران بشأن برنامجها النووي، على أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف، ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية، والتوصل لمرحلة جديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مبنية على عدم التدخل وحسن الجوار وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

إن القراءة الإقليمية لدول المنطقة ربما تختلف قليلا أو كثيرا في مضمونها عن القراءة الغربية لبرامج التسلح الإيرانية، فدول الخليج لا تمتلك أدلة مادية تدعم الاتهامات الغربية لحكومة إيران بأنها تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، فالبرنامج النووي الإيراني – والذي من المفترض أن يعمل ضمن الحدود القانونية التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحت إشراف و رقابة اللجنة الدولية للطاقة الذرية– قد تم استخدامه لغرض تطوير القدرات النووية العسكرية للدولة، وإن أغلب دول الخليج تدعم الجهود الدولية الرامية لمنع أي دولة موقعة على المعاهدات الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل من تجاوز أو خرق التزاماتها القانونية المنصوص

[1] فاضل زكي محمد: السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية. مطبعة شفيق، بغداد 1975، ص61.

[2] أميرة زكريا نور محمد: البرنامج النووي الإيراني و انعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2005-2015، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الاطلاع والتوثيق:2019/04/07، متاح على الرابط : http://democraticac.de/?p=34475

عليها في هذه المعاهدات، فترى هذه الدول أن من الواجب و المنطق خضوع جميع المنشآت النووية في المنطقة لعمليات المراقبة والتفتيش والتحقق الدولي لتعزيز الثقة المتبادلة.[1]

إن امتلاك إيران سلاحا نوويا يؤدي إلى صعوبة حقيقية في التوصل إلى صيغة مشتركة للترتيبات الأمنية في المنطقة، التي هي في الأصل من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية – الخليجية، خاصة ما يتعلق فيها بمسألة الوجود الأجنبي في تلك الترتيبات، ومن ثم فإن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لمنطقة الخليج وينسف كافة الجهود التي بذلها الجانبان لسنوات مضت لبناء الثقة ونبذ اللجوء للقوة في حل الخلافات و ارتضاء التفاوض ومبادئ حسن الجوار و المنافع المتبادلة كأساس للتعامل البيني، وهو ما يدفع دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع كافة الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

وبشكل عام يلاحظ أن دول الخليج ركزت في موقفها لإدارة موضوع التسلح الإيراني على جانبين أساسيين لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزهما، لما قد يترتب على ذلة من نتائج كارثية:

1. رفض تصعيد الملف النووي إلى مرحلة الحرب بين إيران و أي من القوى الإقليمية والدولية(إسرائيل والولايات المتحدة)، لأن مثل هذه الحرب قد تضع منطقة الخليج بشكل كامل في عدم توازن، وتجعلها عرضة للدمار الشامل.

2. رفض امتلاك إيران للسلاح النووي، لأنه سيعطيها مساحات نفوذ أوسع وربما هيمنة إقليمية شاملة على المنطقة، لذا فإن سعي إيران الدام لامتلاك القدرة النووية حفز دول الخليج إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية في حماية أمنها بشكل عام، والتعويل على الولايات المتحدة كصمام أمان لحماية دول أعضائها من أي تهديدات نووية إيرانية مستقبلية.

و أن البيئة الإستراتيجية للمنطقة قد بدأت تشهد واقعا جديدا،تأسس بشكل خاص بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وأن أهم متغيرات هذه البيئة هي تلك التي تتعلق بمستويات استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، فضلا عن ذلك، فإنها قد أفرزت واقعا جديدا تضمن اتجاهين رئيسين، الأول تضمن اختلالا في توازن القوى في المنطقة، والاتجاه الثاني هو أن الشعور بالتهديد باستخدام القوة لدى بعض الدول في هذه

[1] عاصم نايل المجالي ، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2007، ص89.

المنطقة قد تصاعد بوتائر عالية كما هو الحال بالنسبة إلى إيران، بينما انخفض لدى دول أخرى إلى مستويات متدنية جدا.[1] ففي ظل صراع إيران مع الدول الغربية ترى طهران إن منطقة الخليج العربي هي الحلقة الأضعف التي يمكن التأثير فيها على المصالح الغربية، في حين توجه الأمن الإستراتيجي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي أو ما يطلق عليه (طنب الكبرى و الصغرى وابو موسى) ورفض تسويتها بآلية التحكيم الدولي، فضلا عن التهديد أكثر من مرة بإغلاق مضيق هرمز، وكذلك طرح مبادرات حول مفهومها لأمن الخليج ترمي عن طريقها إحداث اختلال في توازن القوى تقوية لمصالحها وأهدافها.

وتعد دول الخليج دول محاذية و مجاورة لإيران، وتتقاسم معها مياه الخليج، وبالتالي فإن كل ما يمس أمن إيران الاستراتيجي لابد وأن ينعكس سلبا على دول الخليج، نظرا لأن الانعكاسات الإقليمية تمثل البعد الأكثر أهمية للمشكلة النووية الإيرانية وإن الدول المعنية بمخاطر التسلح النووي الإيراني ليست الولايات المتحدة و"إسرائيل" بل دول الخليج العربي، و ذلك على صعيد التلوث البيئي في حال وقوع حادث ما في منشآت ليست ذات مستوى رفيع تقنيا، وبالتالي فإن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي قد يحدث تعارضا في التوجهات بين القيادات الإيرانية و القيادات الخليجية التي مازالت تتخوف من فكرة تصدير الثورة التي تبنتها إيران في أعقاب ثورتها الإسلامية.

إن موقع إيران الجغرافي والذي يعد أحد مؤشرات قياس قوة الدول بعدها دولة مسيطرة على أهم شرايين التجارة العالمية، وواقعها الديمغرافي فضلا عن إستراتيجيات إيران لتطوير التسلح التقليدي، والضبابية التي تحيط ببرامجها النووية من اهم مقومات جعل إيران قوة إقليمية فاعلة في محيطها الاقليمي. اذ إن إيران لديها إمكانات و قدرات متنوعة تستطيع عن طريقها ممارسة دور إقليمي وكذلك الدخول في تنظيمات (تحالفات) إقليمية.[2] وباعتراف المهتمين جميعا والمتابعين للشأن الإيراني الإقليمي الفاعل في منطقة الشرق الأوسط.

ومن هنا مثلث منطقة الخليج أهمية متميزة في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية، بسبب امتلاك دول الخليج الست مخزونا من النفط يعادل 60% من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد مما يضيف بعدا أو بندا لبنود الرؤية الإيرانية الاستراتيجية. اذ ان إيران تدرك أن التغيير في الحدود السياسية فيما بين الدول الخليجية أو داخل كل منها مما يترتب عليه إعادة ترتيب المنطقة يجب أن لا ينال من الأهمية الإستراتيجية لإيران وهذه تستند إلى ركائز

[1] محمد قدري سعيد: كيف نتعامل مع واقع استراتيجي جديد؟ صراعات قادمة نتيجة اختلال موازين القوة والقيم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة متاح على الموقع:/http://www.ahram.org.eg

[2] محمد قدري سعيد، مصدر سابق، ص10.

ثابتة تحكمها بغض النظر، عن تغيير التي تحكم الدولة إذ أن إيران لديها رؤية لمتطلبات الأمن في منطقة الخليج تحكمها هذه الأسس الثابتة.

– موقع إيران على رأس الخليج والتي يمكنها من التحكم في شريان الحياة الذي يغذي العالم الصناعي بعصب اقتصاداته وهو النفط والطاقة وأن أية أزمة مع إيران سوف لا تؤثر على امدادات الطاقة الإيرانية فحسب، بل ستؤثر على منابع الطاقة الإقليمية و امداداتها ولاسيما في منطقة الخليج عن طريق تحكمها بمضيق هرمز.

– مخاوف إيران من حدوث أضرار والمساس بامنها القومي عن طريق الخليج إذ تخشى من الوجود الأمريكي، المكثف في المنطقة.

ويمكن ان نوضح اهم الآثار المترتبة على البرنامج النووي الإيراني تجاه الخليج العربي:

1. تهديد الاستقرار الاقليمي في منطقة الخليج ومما لا شك فيه ان امتلاك ايران السلاح النووي من شأنه التأثير على استقرار المنطقة خصوصا بعد خروج العراق من المعادلة.
2. ان امتلاك إيران للسلاح من شأنه يؤثر بشكل كبير وفعال على أمن واستقرار منطقة الخليج من حيث المعطيات السياسية و الجغرافية في الوقت الحاضر تشير إلى ان القوة الإيرانية اذا ما ارادت ان تتحرك فان مسارها قطعا لن يكون شمالا أو شرقا ففي الشمال روسيا وفي الشرق القوى النووية الآسيوية(الهند الصين وباكستان) وهذا يعني ان امكانية التمدد المتاحة لإيران هي غربا حتما تجاه الخليج العربي.[1]
3. صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج لأن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج اذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية – الخليجية لأن إيران دائما تطالب بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من ان أمن الخليج هو مسؤولية دولية وهذا يتعارض مع رؤية دول الخليج التي ترى في الوجود الأجنبي شيئا مهما لضمان أمنها.[2] اذ ان المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يتعارض حتما مع المفهوم الخليجي القائم على الدفاع عن المكتسبات و تثبيت ركائز الأمن و العقد الاجتماعي بين الشعوب و قياداتها مع رفض التدخل الخارجي في الشأن الداخلي.

[1] أشرف محمد كشك ، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص65.

[2] نزار عبد القادر، الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني، العدد 57، 2005، ص59.

4. الآثار البيئية المترتبة على البرنامج النووي الإيراني الذي سوف يؤثر بشكل مباشر على دول الخليج ويجعلها في مرمى الخطر في حال تسرب الاشعاعات النووية.

المطلب الثاني: موقف دول الخليج إتجاه المشروع النووي الإيراني.

مما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملا آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية لم تعد آلية واضحة للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذا الشأن، وفي هذا الإطار يمكن استيضاح المواقف الخليجية الرسمية كما يلي[1]:

1. على صعيد مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن عطية "أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بيد أنه أضاف "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقاتنا معها طيبة". وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي. ومن كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية.

2. دعا البيان الخليجي للقمة الخليجية التي عقدت في جانفي 1992 إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في منطقة الخليج، والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته[2].

إلا أن بيان القمة التي عقدت في الدوحة عام 1996 قد نص صراحة على إيران، حيث أشار البيان إلى "قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية

[1] أحمد فخر، المشروع النووي الإيراني الابعاد الاستراتيجية والانعكاسات الاقليمية ،المرجع السابق ، ص. 67.

[2] محمد بال أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جاد الله أبو ركبة، المرجع السابق، ص. 104.

تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة"، أما البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي عام 1997 فقد عاد إلى العموميات مرة أخرى حيث أعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منظمة الخليج منظمة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، وقد تكرر المعنى نفسه في بياني قمتي عام 2003 و 2004 مع مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي[1].

وفي الإطار نفسه جاءت مواقف الدول الخليجية الست من البرنامج النووي الإيراني، فمن خلال استقراء التصريحات الخليجية الرسمية يلاحظ أن هناك موقفا رسميا خليجيا معلنا إزاء برنامج إيران النووي مفاده رفض امتلاك الجمهورية الإسلامية لقدرات نووية إلا أن هذا الموقف لم يتخذ جانب التحرك العملي حتى أنه خلال زيارة جون بولتون للمنطقة فإن تلك الدول اقتصر دورها على المداولات والمناقشات مع الجانب الأمريكي مع إمكانية قيام بعض الأطراف بدور الوساطة بين طهران وواشنطن لتأمين المحادثات بينهما.

وتعكس تصريحات المسئولين في بعض الدول الخليجية مواقف تلك الدول من الملف النووي الإيراني، فيقول الوزير المسئول عن الخارجية العمانية يوسف بن علوي "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا محن أي صراع بين الكبار"، وأضاف أن "البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20 ألف ميجاوات".

وحول المعنى نفسه أكد أمير دولة قطر خلال إحدى زياراته للولايات المتحدة "إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج"، وذلك دون الإشارة صراحة إلى إيران.

كما كانت مواقف دولة الكويت الرسمية والشعبية أكثر حدة، ففي تصريح له اعتبر وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح أن "إيران تشكل خطرا استراتيجيا بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل" مضيفا أن "هذه مسألة خطيرة"، ومن جانبها ناقشت لجنة شئون البيئة في مجلس الأمة الكويتي تقارير بشأن المخاطر البيئية التي يمثلها المفاعل النووي الإيراني في منطقة بوشهر، وهو الأمر الذي أكده النائب محمد الصقر رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الأمة بالقول "هناك هواجس من المفاعلات النووية القائمة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الموجود على بعد يتراوح بين 225 – 250 كيلومترامن الكويت ووسائل الأمان فيه".

[1] عبد الله فالح المطيري، المرجع السابق، ص. 75.

ونخلص مما سبق إلى نتيجة مفادها أن الدول الخليجية الست، بالرغم من قلقها من البرنامج النووي الإيراني فإنها لن تستطيع المشاركة في أي عمليات ضد إيران دون قرار واضح من مجلس الأمن، وذلك انطلاقا من العلاقات المتنوعة بين طهران والدول الخليجية الست، بالإضافة إلى التدهور الحالي للأوضاع الأمنية في العراق[1].

المبحث الثالث: رؤية إستشرافية لمستقبل العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي.

يحاول هذا المبحث صياغة رؤية استشرافية لاتجاه العلاقات بين دول الخليج العربية و إيران، من خلال إلقاء الضوء على أهم المحددات التي ستوجه تلك العلاقات، سواء كانت إقليمية، أو متعلقة برؤية و استراتيجية ومدركات كل من الحكومات الخليجية وإيران، وحدود التغيير المتوقع فيها، وما قد يستتبعه هذا من ممارسات و سياسات من كل طرف تجاه الآخر، تحدد نمط العلاقات ومسارها المستقبلي. وأيضا من خلال وضع أكثر من سيناريو للمسارات المتوقعة لتلك العلاقات، وفقا لمعطيات الواقع.

المطلب الأول:المسارات المحتملة للعلاقات الخليجية الإيرانية

وفقا لما ذكر أعلاه حول المحددات الرئيسية التي ستحدد طبيعة العلاقات بين دول الخليج و إيران في المستقبل، فإنه من المتوقع أن تأخذ تلك العلاقات أكثر من مسار، كل مسار يتوقف حدوثه على توفر بعض العوامل والمقومات، وعدم توافر عوامل أخرى لازمة لاتخاذ مسار مختلف، هذه العوامل كثير منها يتعلق بدول الخليج وإيران، ومنها أيضا ما يتعلق بطبيعة التطورات في المنطقة،ودور القوى الكبرى فيها، كما سيترتب على كل مسار نتائج وتداعيات لن تؤثر فحسب في الدول المعنية، بل في المنطقة كلها.

يمكن وضع ثلاثة مسارات قد تتخذها العلاقات الخليجية – الإيرانية، وهي:

الجمود الذي طالما كان سمت تلك العلاقات لفترات طويلة، واحتمالية استمراره، برغم التطورات الحالية، التي قد تضع دول الخليج في سياقات ضاغطة تجعلها غير قادرة على التصعيد مع إيران، أو الانفتاح عليها.

أو **مسار التوافق**، الذي ميز العلاقات في فترات استثنائية، لكنه قد يكون مستقبلا في صيغة أخرى، نظرا لاختلاف الظرف الموضوعي، وفي سياق إقليمي دولي مختلف أو **الصدام** نظرا للعلاقة المتوترة بينهما [2].

---

[1] عبد الله فالح المطيري، المرجع السابق، ص. 80- 81.

[2] يحي صهيب ، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي ، مركز الصناعة الفكرية للدراسات والأبحاث ، الطبعة الأولى 2015 ،ص 306 .

الجمود: استمرارية التشكك وبقاء عوامل الخلاف:

يفترض هذا السيناريو أن يغلب الجمود على العلاقات بين إيران ودول الخليج، بما معناه استمرارها لفترة طويلة قادمة على المسار ذاته، الذي كانت عليه في السنوات الأخيرة، مع تغيرات طفيفة، تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية، لكن ليس لجهة التعاون الشامل، أو التفاهمات المستندة إلى جدار من الثقة، مستند بدوره إلى تسوية جذرية لمعظم القضايا الخلافية.

هذا المسار حدوثه مرتبط بعدة عوامل ومقومات، منها وصول إيران والغرب إلى تسوية في الملف النووي، تصب في صالح إيران، وتشمل اعترافا ضمنيا بنفوذها الإقليمي، أو كما يطلق عليه الخليجيون بدافع مخاوفهم «صفقة» بين واشنطن وطهران، وفي المقابل عدم امتلاك دول الخليج التي لا تملك منع تلك الصفقة حال حدوثها، استراتيجية لمواجهة تداعياتها على مستويات عدة، أهمها المستوى الأمني.

في مثل هكذا حال، ومع استمرار حاجة إيران إلى التهدئة مع دول الخليج، واستمرارها في بعث رسائل طمأنة لهم، لكن من منطلق قوة، لمواصلة التعاون على مستويات تحتاجها إيران، خاصة الاقتصادي، وأيضا التطمين فيما يخص البرنامج النووي وتأثيراته على تلك الدول حتى تستطيع إيران التقدم فيه، فإن دول الخليج لن تأمن أو تستجيب لتطميناتها، وبالتالي سيبقى مستوى التعاون كما هو عليه منذ فترات، مرتفعا في المجال الاقتصادي ومع دول محددة، ومنخفضا في مجال الأمن، ومعرضا لانعدام الثقة والتشكك مع دول أخرى.

على ذلك، يفترض هذا المسار أن تبقى دول الخليج الست تتعامل مع إيران، بشكل انفرادي، ووفق توجهات ورؤى ومصالح كل منها، ما سيجهض محاولات تشكيل موقف خليجي موحد، وبناء استراتيجي للتكامل بين تلك الدول عموما، خاصة على المستوى الأمني، وهو ما يرتبط أيضا ببقاء الخلافات الخليجية – الخليجية.

هذا المسار يفترض كذلك جمود الموقف في القضايا الخلافية الرئيسية، وعدم التقدم فيها بما يسمح بفك الجمود في العلاقات على مستويات عدة، ووضع أي لبنة في بناء الثقة بين الطرفين، وذلك في حال استمرت إيران في تعنتها فيما يخص قضية الجزر الإماراتية، بتسويف عملية التسوية، وأيضا استمرار تدخل إيران في الشؤون الداخلية الخليجية بالوتيرة ذاتها، وإن قللت من المجاهرة بذلك عبر تصريحات استفزازية، هذا كله سيبقي الشك والتشكك لدى دول الخليج ما يمنعها من أي استجابة جدية لأية مبادرة إيرانية كما كان الحال.

لكن في ظل التطورات الراهنة في الإقليم، سيشكل هذا السيناريو خطرا كبيرا على دول الخليج، وسيضعف وضعها في ميزان القوى الإقليمي، لصالح إيران، ويفقدها القدرة على ممارسة أي دور في هيكل المنظومة الأمنية للإقليم، التي حتما ستتغير بدفع تلك التطورات.[1]

التوافق: التعاون الحذر والحوار المشروط:

سيتجه مسار العلاقات بينها وبين إيران لجهة التعاون المشروط والحذر، حال حاولت دول الخليج أن ترافق التغيير الذي نجم عن تفاهمات إيران والغرب، والمرشح للتصاعد بما يصب في مصلحة إيران، ولكن من خلال اتباعها استراتيجية تجمع بين الاحتواء والانخراط، فلا تتعامل معها كمصدر للتهديد فحسب، بما يفقد الطرفان القدرة على إدارة المصالح المشتركة، أو الانخراط دون محاولات جادة لاحتواء ما تمثله سياسات إيران ومشروعها من مخاطر تهدد أنظمة الخليج. تلك الاستراتيجية تربط التعاون مع إيران بالتزامها بتسوية جدية للقضايا الخلافية الرئيسية، وبضمانة ومساعي من الولايات المتحدة، التي بعد الانفتاح مع إيران، وفي حال عدم نيتها التخلي عن موقعها في منظومة أمن الخليج، ستكون تلك المساعي أمرا واردا، وفي مصلحتها.

حدوث هذا المسار يفترض أن تكون إيران حريصة على تعزيز العلاقات مع الخليج، وأن يستطيع التيار الحاكم فيها إحداث تغيير ملموس في أساليب إدارة العلاقات مع دول الخليج، وبمعنى آخر، قدرة روحاني على توجيه تلك العلاقات لجهة التعاون كما وعد، ودعمه داخليا في هذا. كما يفترض أيضا أن إيران ستبدي مرونة وجدية في تسوية كل ما هو عالق في العلاقات، وعدم الانفراد بوضع صيغ جامدة أحادية الرؤية.

بالنسبة لدول الخليج، يقتضي هذا المسار قدرتها على حفظ التوازن في العلاقات مع إيران، والخروج من دائرة رد الفعل الحبيسة فيها دائما، والإمساك بزمام المبادرة، الذي طالما استحوذت عليه اليد الإيرانية، بما جعلها تمتلك القدرة على الانتقال من وضع إلى آخر وفق مصالحها ومتى شاءت.

ويتطلب ذلك بدوره، نجاح دول الخليج في التفاهم والاتفاق فيما بينها حول عدة أمور:

– ضرورة وأهمية التنسيق الخليجي، والتعاون من خلال أطر مؤسسية أكثر فعالية، وما يتطلبه هذا القضاء على كثير من المعوقات مثل: الخصومات بين الدول الخليجية، وغياب الفعالية المؤسساتية، والإرادة السياسية لدى الدول الخليجية، والتوجس من قبل بعضها تجاه الآخر، الذي يمثل معوقا رئيسيا لمحاولات التكامل الدفاعي، خشية أن يؤدي على حساب سيادتها، وفي مصلحة الدول الأكبر، تحديدا السعودية، وهو ما يجعل بدوره سياسات الدول الأصغر الأمنية قائمة على اتفاقيات الدفاع الثنائية مع قوى خارجية.

[1] يحي صهيب ، مصدر سابق ، ص 307

– التنسيق بين الدول الخليجية على أساس وحدة المصالح بينها، ومراعاة أن يكون التقارب مع إيران تدريجيا، ومقننا بضوابط تمنع تحقق مصلحة لطرف خليجي مع إيران على حساب طرف خليجي آخر، وتجعل كافة الصفقات الإيرانية مع أية دولة خليجية صفقات متعادلة، لا تؤدي إلى إثارة حساسية، أو سوء ظن لدى دولة خليجية أخرى، لأن هذا لن يضر العلاقات بين الدول الخليجية فحسب، بل أيضا سيفسد التقارب الإيراني – الخليجي.

– الاتفاق الخليجي حول ضرورة تقويم خطوات التقارب الإيراني تجاه كل دولة من دول الخليج، وآثارها المستقبلية على مجلس التعاون ودوله، وكذلك ردود الفعل التي ينبغي أن تتخذ حيالها، وتقديم المبادرات لحلول واقعية للمشاكل المعلقة بين دول الخليج و إيران، حتى تدرك إيران أن تحقق التقارب الكامل مع هذه الدول رهن بحل المشاكل المعلقة، وأن هذا التقارب ما هو إلا وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

– الاتفاق حول أهمية اتخاذ الإجراءات، والخطوات اللازمة، لتحقيق الأمن الجماعي الخليجي في مجال تصدير النفط والغاز، في إطار وحدة المصير والمصلحة المشتركة، ولمواجهة التهديدات الإيرانية لمن المنطقة،خاصة التهديد بغلق مضيق هرمز، من خلال «سياسة أنابيب النفط»، كمدخل جيد لربط الدول ببعضها، وإنشاء شبكة خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز إلى موانئ مطلة على بحر العرب والبحر الأحمر، من منظور استراتيجي قومي، وليس من منظور اقتصادي فحسب. وأيضا الاستعداد لمواجهة تهديد الأمن المائي الخليجي، عبر إطلاق سياسة ربط مائي بين دول الخليج، لتجاوز التهديد الاستراتيجي المتعلق بالمياه العذبة.

كما يقتضي اتجاه العلاقات بين دول الخليج وإيران في هذا المسار، إصرار تلك الدول على أن تعيد إيران النظر فيما تقدمه من مبادرات تتعلق بأمن الإقليم، فالتعاون المضروط، من قبل دول الخليج سيتطلب أن تقدم إيران مبادرات تحتفظ فيها كل الأطراف بمواقع متساوية، وتضمن مصالح كل الدول المتشاطئة، ولا تضر بموقع دول مجلس التعاون في ميزان القوة الإقليمي، الذي يميل، وسيظل، لصالح إيران، لاعتبارات عدة، بيد أن مساعي التوافق الجدية من إيران ودول الخليج (في إطار تكتلي جامع لها)، قد تساعد دول الخليج على ألا يضعف وزنها فيه أكثر.

أخيرا فإن تحقق هذا السيناريو سيرتبط بمستوى منخفض من اندفاع كل من إيران وبعض دول الخليج في الصراعات الإقليمية في مناطق التنافس بينهما.[1]

[1] يحي صهيب ، مصدر سابق ، ص 310

الصدام: تصاعد الصراع الإقليمي والتوتر البيني:

ثمة مسار آخر لعلاقات دول الخليج بإيران، يفترض حدوثه ألا يستطيع الطرفان دفع العلاقات إلى جهة التعاون الحذر، أو التوازن النسبي، والتفاهم في ملفات الخلاف الرئيسية، وأيضا ألا يستطيعا الحفاظ على سمت العلاقات الذي ميزها في السنوات الأخيرة من حيث الجمود على مستويات، والتذبذب بين التهدئة والتصعيد على مستويات أخرى، هذا المسار لا يفترض فحسب أن تخفق إيران بشكل كامل في تطمين دول الخليج حول المسائل التي تشكل بواعث تشككها وريبتها وخوفها المستقرمن إيران ومشروعها، بل يفترض أيضا أن تعلي إيران من نبرتها التصعيدية، ومن منسوب تهديداتها وتحديها، وأن تتخلى بعض دول الخليج عن حذرها وتذبذبها في ردات الفعل، وتقرر هي الأخرى مواجهة التصعيد الإيراني بمماثل له.

يتعلق هذا بالتصعيد في ثلاثة ملفات تحديدا: البرنامج النووي الإيراني، وتقدم قدرات إيران التسليحية، والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، زمنحنى الصراع في الإقليم، وتأثيره على ميزان القوى بين إيران ودول الخليج.

بالنسبة للبرنامج النووي، فإن هذا السيناريو يفترض حدوث تطورات مهمة تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، لا ترتبط فحسب بمستقبل المفاوضات بين إيران والغرب خلال الفترة القادمة، بل بإصرار إيران على امتلاكها قدرات التسلح النووي، أو الحد الأدنى منها، ومضيها قدما في ذلك، سواء عن طريق التوصل إلى اتفاق نهائي مع الغرب، أو نجاحها في استثمار الوقت، لن تتنازل عن امتلاك حد أدنى من حقها في تخصيب اليورانيوم.

مواجهة دول الخليج لذلك مدفوعة بتعاظم مخاوفها، عبر تصميمها على امتلاك آليات للردع، وتبنيها خيارا وقائيا مهما في مواجهة القدرات النووية الإيرانية، هو ما سيسهم في تصاعد التوتر، فدول الخليج لا تمتلك من الآليات ما تستطيع به خلق توازن يسمح بتحييد القوة الإيرانية – خاصة مع تصاعد التشكك في جدوى الاعتماد على الولايات المتحدة، أو استمراره، في تبديد الهاجس الأمني الخليجي– المرتبط بالقدرات النووية الإيرانية، واحتمالية عدم توفر فرصة التحالف مع شريك نووي، يضمن لدول الخليج الحماية عبر مظلته النووية – سوى أن تسعى بعض تلك الدول، خاصة الدول الأكثر استعدادا(السعودية والإمارات)، لامتلاك حد أدنى من القدرات النووية، وبشكل فردي، لاعتبارات تتعلق بالقدرة على ذلك، وبالاستمرار المتوقع لحالة التصدع في العلاقات الخليجية — الخليجية، وبالتباين في تقديرات دول مجلس التعاون للخيار النووي.

على ذلك، فإن تعامل بعض دول الخليج مع إيران من منظور أمني فحسب، يرتبط بأن امتلاك أداة ردع نووية، هو ما سيوفر عنصر الندية في العلاقات، ويجبر إيران على التخلي عن أهدافها الاستراتيجية لجهة الهيمنة

الإقليمية، ويضبط معادلة القوة في الإقليم، لن يؤدي في الأغلب إلى استجابة إيران، وتقديمها لدول الخليج ما تريده، بل سيجلب تصعيدا مواجها، تمتلك إيران مقوماته، بما قد يسمح لها بحسمه، وسيعرض المنطقة كلها لسباق تسلح، ويغلق الأبواب أمام أية محاولة لتسوية كل ما هو عالق.

وإذا كان هذا المسار مسؤولية فرضه تقع على إيران بالأساس، فإن ردات فعل بعض الحكومات الخليجية، وبشكل منفرد، ودون استراتيجية كاملة على مختلف الأصعدة، ليس الأمني فحسب، ستسهم في فرضه أيضا.

أما الملف الثاني الذي من الممكن أن يشكل نمط تعامل كل من الخليج و إيران معه دافعا لمسار التوتر والتصعيد، فهو الخاص بشيعة الخليج، باعتبارهم بوابة إيران الرئيسية للتدخل في شؤون الدول الخليجية، كما تتهمها بعض حكومات تلك الدول، ففي حال استمرت إيران بإعلان أنها الوصية عليهم، وأن حصولهم على حقوقهم داخل بلادهم مسؤولية تناط إليها، واستمر أيضا كشف الحكومات الخليجية عن شبكات تجسس تعمل لصالح إيران في دولها، في مقابل تصاعد التوترات الداخلية الناتجة عن حراك الشيعة في بعض الدول، وصدامها مع حكوماتها، واستمرار تلك الحكومات في التعامل بنفس الأنماط التي توفر لإيران فرص استخدام هذا الوضع لخدمة مصالحها ومشروعها، فإن ذلك سيكون من أهم العوامل التي ستدفع بالعلاقات الخليجية – الإيرانية إلى مسار التوتر والصدام.

أما الملف الثالث، فيتعلق بدور إيران وبعض دول الخليج في صراعات المنطقة، وتفعيل كل منهما لهذا الدور، في حده الأعلى، في إطار الصراع على النفوذ مع الآخر، وهو ما لا سيرسخ حالة التوتر بينهما، ويستنزف كليهما فحسب، بل سيكون عاملا أساسيا في تعقيد الأوضاع في مناطق الصراع تلك (سوريا، العراق، اليمن).

على ذلك فإن ثمة مسارات عدة يمكن التنبؤ بها لمستقبل العلاقات بين إيران ودول الخليج، جميعها تحكمه عوامل متداخلة ومتشابكة، وجميعها مسؤولية الطرفين، ولكن بشكل أكبر إيران، كونها مالكة زمام المبادرة دائما، وتمتلك مقومات تسمح لها باستمرارالقبض عليه.[1]

المطلب الثاني: متطلبات بناء الثقة بين دول الخليج وإيران:

يوضح ما سبق عرضه، أن أزمة عدم الثقة التي تحكم الإدراكات المتبادلة لدول الخليج العربية وإيران، هي من أهم عوامل تفويض فرص التعاون الذي يخدم مصالح الطرفين، فكثيرة هي المشتركات، من حيث المصالح والتهديدات، التي تجعل التعاون الخليجي – الإيراني من الضرورة والأهمية.

[1] يحي صهيب ، مصدر سابق ، ص 312

التعاون بين دول الخليج وإيران، يتطلب أمن الخليج واستقراره، وهذا بدوره لن يتحقق إلا في حال تعاون دوله كافة، واستقرار علاقاتها على جميع الأصعدة، وإن لم يتحقق التعاون في أعمق صوره، فعلى الأقل لا تنحصر تلك العلاقات في النمط الصراعي، وتكون على مستويات من التعاون يتطلبها استقرار الإقليم وأمنه، حتى وإن كانت في إطار تنافسي.

لذلك، فإن أمن الإقليم مسؤولية جماعية لكل دوله، بما يتطلبه من توافق واتفاق حول توفير ضمانات هذا الأمن، عبر منظومة أمنية، تضم كل دول إقليم الخليج، وتسهم في توسيع إجراءات بناء الثقة بين الجيوش، وتربط أطراف الخليج بشبكة من الترتيبات الأمنية، وترتكز على رؤية مفادها أن أمن الخليج، ونظرا لامتداده الإقليمي والعربي، مرتبط بأمن المنطقة كلها، التي تمثل إسرائيل وبرنامجها النووي، التهديد الرئيسي والمباشر لها.

بشكل عام، وحتى يمكن بناء جدار من الثقة يوفر فرص جادة للتعاون، ويحول دون صدام، يتعين على الطرفين اتخاذ بعض الإجراءات التي لن تبنى الثقة بدونها:

- توافق الطرفين (الخليجي والإيراني) حول ضرورة تأسيس أطر ومؤسسات للحوار والتفاهم المشترك، يمكنها إعاقة حدوث مواجهات عسكرية، وإدارة الأزمات بين الطرفين، بالشكل الذي يوفر مناخا سلميا للتعاون بدلا من الصراع.
- ضرورة أن تضمن أية مبادرات إيرانية للتعاون الأمني مع دول الخليج، وجود بيئة أمنية تشعر كل دولة فيها بأن مصالحها الأمنية الأساسية وأهدافها القومية يتم احترامها من كل جيرانها، وأن الترتيبات الأمنية المشتركة ستحقق مصالحها القومية ولن تتعارض معها.
- توقف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية في الخليج، وردم الهوة بين الأقوال والأفعال في السياسة الإيرانية في هذا الشأن، بما يلبي أهم مطالب دول الخليج، وأحد شروطها الأساسية لإقامة علاقات تعاونية فعالة على كافة الصعد مع إيران، وهو احترام الأخيرة سيادة دول المنطقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والالتزام بمبادئ حسن الجوار.
- التوقف عن التهديد باستخدام القوة من قبل إيران.
- الحرص على إيجاد حا تفاوضي عادل لمشكلة الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية، وإتخاذ إيران إجراءات جادة في سبيل التسوية، والتزامها بما يتفق عليه خلال مراحل المفاوضات.

- أن تحكم تفاعلات بعض دول الخليج ومعها إيران في الأزمات الإقليمية (سوريا، العراق) رؤية جديدة تعتبر تلك الأزمات بوابة للتهدئة بينهما، ستأتي في مصلحة شعوبهما، بدلا من استمرارها كساحات للصراع والمواجهة، تستنزف قدرات كل منهما.
- على مستوى آخر، يبدو اليوم ذو تأثير كبير، وهو المستوى الإعلامي والدعائي، يتطلب بناء الثقة بين الطرفين، كأرضية للتعاون وتخفيف التوتر، توقف كل طرف على شيطنة الآخر، فانهيار الثقة أحد أسبابه الإدراك المشوه الذي يرسخه كل عن الآخر، والذي يستخدم فيه الاستقطاب العقائدي.

المطلب الثالث : التوصيات المتفق عليها لبناء الثقة بين الطرفين

- ضرورة إعادة الهيكلة لأمن الإقليم، على أساس وحدة المصالح بين الدول الخليجية، وبتوفر الإرادة السياسية، وعبر أطر مؤسسية، تعالج آلياتها كل معوقات التكامل الدفاعي، وتعمق علاقات الاعتماد الأمني المتبادل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتدعم تنمية القدرات الذاتية لتلك الدول.
- صياغة رؤية جديدة لأمن الخليج، أحد أهم مكوناتها، عدم الاعتماد على الخارج، خاصة الولايات المتحدة، لتجنب مخاطر انسحابها التدريجي، أو تراجع موقع الخليجفي أجندة التزاماتها الأمنية الخارجية، ولتفادي كل ما نتج من سلبيات عن ارتباط دول الخليج الأمني الاستراتيجي بالقوى الخارجية، والتي من أهمها قصور دور تلك الدول في التطورات الهيكلية في بنية النظام الأمني الإقليمي.
- ضرورة دفع فكرة الارتقاء من مستوى التعاون إلى الاتحاد بين دول مجلس التعاون، بكافة الوسائل والأدوات، فأمن الخليج يحتاج قوة دفاعية فعالة، ودرجة أعلى من التنسيق العسكري، يعقبه اتحاد عسكري، للحاجة الملحة لهيكل عسكري خليجي مستقل للدفاع عن الذات، والتعامل مع مصادر التهديد المتعددة، وحماية طرق الإمداد النفطي، والدفاع عن المنشآت النفطية في الخليج، وضمان الاستقرار الإقليمي، وهنا يتعين الاستفادة من الخبرات الدولية حول صيغ التعاون العسكري، لجهة:

1. الشروط السياسية التي يسمح توفرها بتعاون عسكري على مستوى فاعل.
2. الاتفاق حول مصادر التهديد (الداخلية والخارجية).
3. قواعد استخدام القوة العسكرية، والقرارات السياسية المتعلقة بها، والأهداف السياسية المرجوة من استخدامها.
4. كيفية الاتفاق على توزيع الأعباء على الدول الأعضاء في التحالف العسكري، من حيث توفير الموارد المالية والعسكرية والبشرية، حتى لا يكون الخلاف حولها سببا للتوتر، أو لانهيار أي محاولة تكتلية عسكرية.

5. كيفية إدارة الخلاف حول الهيكل المؤسسي، والتوافق حول مفهوم القيادة (الدولة والقائد).

6. كيفية معالجة الهواجس والخلافات الخليجية القائمة، بما يحفظ مصالح الدول الصغيرة، ويبدد مخاوفها، ويقنعها بأن الاتحاد يمكن أن يؤدي إلى إقامة منظومة دفاعية تظل الجميع.

- ضرورة العمل من أجل أمن واستقرار العراق و وحدته، لأنه لا أمن إقليمي والعراق ممزق، وساحة لإدارة الصراعات.
- إذا كانت أهمية المحافظة على علاقات آمنة ومستقرة مع إيران من دعائم الأمن الإقليمي، فلا حديث عن أمن إقليمي مع إيران، دون وضع مجلس التعاون صيغة عربية لأمن الخليج، تأسيس أمن حقيق لدوله، له عمق وامتدادات عربية.
- امتلاك دول الخليج المبادأة، في إدارة خلافاتها مع إيران، والخروج من دائرة رد الفعل التي تميز سياساتها، وعدم الاكتفاء بتلقي مبادرات إيران، التي لا تحفظ موقعا متساويا لدول الخليج، ولا تراعي مصالحها، أو انتظارها حتى تحدد مواقفها من المشاكل والأزمات القائمة، والتي غالبا ما تعلقها إيران كسبا للوقت، أو تستخدمها للمساومات، ووفقا لأولوياتها وحساباتها الخاصة.
- ضرورة تمسك دول الخليج بإشراكها في جهود حل أزمة النووي الإيراني، لأنها معنية بشكل مباشر به، لجهة أمن واستقرار الشعوب الخليجية، وحتى لا تتأثر مصالحها الحيوية من التسويات السياسية/الأمنية التي تتم عبر مفاوضات الغرب مع إيران حول البرنامج النووي الإيراني.

كما يتعين أن تكون دول الخليج أكثر جدية في المطالبة بضمانات سلامة المفاعل النووي الإيراني في بوشهر، والوقوف على أضراره المحتملة، وعدم الاكتفاء بتطمينات إيران، فلا مجال للمخاطرة بحياة شعوب دول الخليج التي هي أقرب للمفاعل من طهران.

ضرورة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربية، نظرا لارتباط الأمن والاستقرار بتبادل المنعة الإقليمية، ولأن العالم أصبح مقسما إلى كيانات اقتصادية إقليمية كبرى، حتى أضحى يتحدث بلغة جماعية، تفرض العمل الجماعي لتشكيل قوة تفاوضية، وأيضا، لأن دول مجلس التعاون أصبحت مهددة في اقتصادها، الذي يعتمد على النفط والغاز، لتعرضه لتأثير التغيرات في أسعار النفط، وعدم وجود سياسات خايجية مستدامة، وانكشاف الاقتصاد الخليجي على العالم، ووجود اختلالات بنيوية في اقتصادات الدول الخليجية، كل ذلك يدفع إلى ضرورة تجاوز التنسيق إلى التعاون في المجال الاقتصادي، وتفعيل ذلك يعتمد على رسم آليات متقدمة لمعالجة تضاربات عديدة في مصالح الدول الأعضاء، وإعادة هيكلة الأجهزة التنفيذية

للمجلس، ومعالجة غياب مؤسسة مركزية تمثل المصلحة الخليجية المشتركة، وتمتلك صلاحيات تمكنها من فرض قرارت تنفيذية على الدول الأعضاء، ومحاسبة من يخالفها، حتى يتجاوز مجلس التعاون حالته الراهنة كتجمع لدول تتباين مصالحها، لكيان لإدارة وتنمية المصالح المشتركة[1].

خلاصة الفصل

إن من نتائج إمتلاك إيران للسلاح النووي له الأثر السلبي على إستقرار المنطقة من خلال الخلل الذي سينجم في موازين القوى و الريادة بين إيران و دول الخليج العربي ، و إمكانية إنفجار صراع دائم في المنطقة .

لذلك تسعى إيران دائم لأن يكون لها دورا في الريادة إنطلاقا من منطقة الخليج العربي ، وصولا إلى منطقة الشرق الأوسط ككل ، و هذا مايتعارض مع رؤية دول المنطقة خوفا على أمن بلدانها وجوانبها إضافة إلى تهديد الولايات المتحدة و إسرائيل الهاجس الاكبر لها .

[1] يحي صهيب ، مصدر سابق ، ص 316 .

الخاتمة

خلص هذا البحث في مناقشة الفصل الاول إلى مجموع المفاهيم الرئيسية لهذا البحث حيث درست الاستراتيجية بتعاريفها الشاملة في الواقع السياسي، والتي كان ابرزها تعريف شامل إتفقت عليه مجموع المفكرين على أنها علم و فن إستخدام كل الوسائل و الإمكانات المتوافرة للدولة العسكرية و غير العسكرية بهدف تحقيق مساعي و مصالح السياسة العليا و الدنيا للدولة في كل المجالات سواء في أوقات السلم او الحرب . مرورا بحوصلة شاملة لتاريخ الاستراتيجية والتي كان أصلها يوناني ، وقد مرت بعدة مراحل تطورت فيها الاستراتيجية من العسكرية في عهد الملوك الى أستراتيجية السلاح و التطور في القرن التاسع عشر ، مرورا بذلك إلى علاقة الاستراتيجية ببعض المفاهيم الاستراتيجية

- ✓ وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأمن بتعاريف شاملة و مستوياته إضافة إلى البيئة القرارية للأمن و مايجول على ذلك بعلاقة الأمن بالإستراتيجية.
- ✓ وتطرقنا إلى محددات إيران الداخلية ، محددات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي،و أن العامل الجغرافي يمثل المحدد الأساسي إضافة الى السكان والمحدد الاقتصادي و العسكري ، كما أن تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية في المنطقة لعب دورا مهما في بسط نفوذ إيران في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالإيديولوجية التي اعتمد لتصدير الثورة في المنطقة التي استطاعت من خلالها استقطاب عدد مهم من الدول العربية وبذلك ربطت معها علاقات اقتصادية وأمنية حيث تعتبر إيران من أهم دول المنطقة من ناحية القوة العسكرية،
- ✓ كذلك شمل الفصل محددات خارجية في الشأن الدولي تدرس سلوك إيران تجاه الوضع الخارجي و تأثير الواقع الدولي عليها مثل : إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة وحيدة ، و الحرب على العراق و قضية 11 سبتمبر 2001 و كذا الحراك العربي و في ما يخص الوضع الاقليمي فقد درسنا وضع إيران و الجانب الاسرائيلي ، و العلاقات الايرانية العراقية ، وفي مايخص الوضع الداخلي الايرانية فقد درسنا المؤسسات و النظام الداخلي الايرانية و هرم السلطة .
- ✓ و في جانب الخليج العربي درسنا اهمية موقعها الاستراتيجي و أهمية الموقع الجغرافي إضافة إلى اهمية النفط الخليجي ، كما تطرقنا الى مجموع علاقات إيران و الدول المجاورة و كذا الدول الغير مجاورة و أهميتها في القضية .
- ✓ في إطار مناقضة الفصل الثاني لكل ما تقدم نجد أن العلاقات العربية – الإيرانية في علاقات غير مستقرة كون أحد طرفي المعادلة فيها غير جاد بإقامة علاقات متوازنة مع كل دول الخليج العربي لإنه

ينطلق من اعقدة الإرث الإمبراطوري الفارسي القديم، وبات أسير طروحات لا تجد لها صدى إلا في مخيلة المسؤولين الإيرانين أنفسهم، وأن ما قامت به ايران في العراق و تقوم به يوميا جعل هذه العلاقة مع أقطار دول الخليج العربي، والأمة العربية متأرجحة في كثير من الأحيان. والتهديدات الإيرانية وانعكاساتها على دول المنطقة أدت إلى صعوبة الأوضاع والأخطار التي تهدد دول الخليج، وخصوصا بعد ان انفضت الدور الإيراني الطامع في الثروات الخليجية، والهادف إلى الهيمنة على المنطقة لفرض غرورة وكبريائة من خلال دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة أو المعارضة لنظام الحكم، خاصة على مستوى الدول العربية الإسلامية، ولاسيما في ظل الثورات العربية التي تشهدها بعض البلدان العربية او سياسة القمع التي تتعرض لها شعوب هذه المنطقة. وعلى العرب والمسلمين، أن يعلنوا تضامنهم الكامل مع مملكة البحرين وسائر دول الخليج العربي، لتحقيق الوحدة الخليجية والعربية .

- ✓ و الفصل الثالث الذي يدرس الملف النووي و أن نتائج إمتلاك إيران للسلاح النووي له الأثر السلبي على إستقرار المنطقة من خلال الخلل الذي سينجم في موازين القوى و الريادة بين إيران و دول الخليج العربي ، و إمكانية إنفجار صراع دائم في المنطقة ، لذلك تسعى إيران دائم لأن يكون لها دورا في الريادة إنطلاقا من منطقة الخليج العربي ، وصولا إلى منطقة الشرق الأوسط ككل ، و هذا مايتعارض مع رؤية دول المنطقة خوفا على أمن بلدانها وجوانبها إضافة إلى تهديد الولايات المتحدة و إسرائيل الهاجس الاكبر لها .

الملاحق

الملحق رقم 01

يمثل المخطط البياني قيمة إرادات دول الخليج للنفط من سنة 1970 الى غاية سنة 2015 وذلك بالسعر الثابت على أقل تقدير

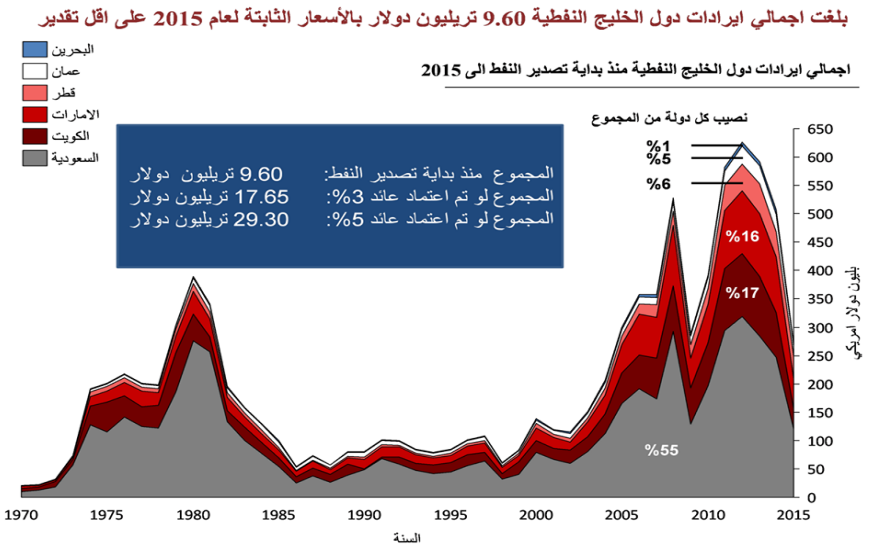

الملحق رقم 02

يمثل المخطط البياني قيمة إرادات دول الخليج للنفط من سنة 1970 الى غاية سنة 2015 وذلك بالسعر الجاري على أقل تقدير

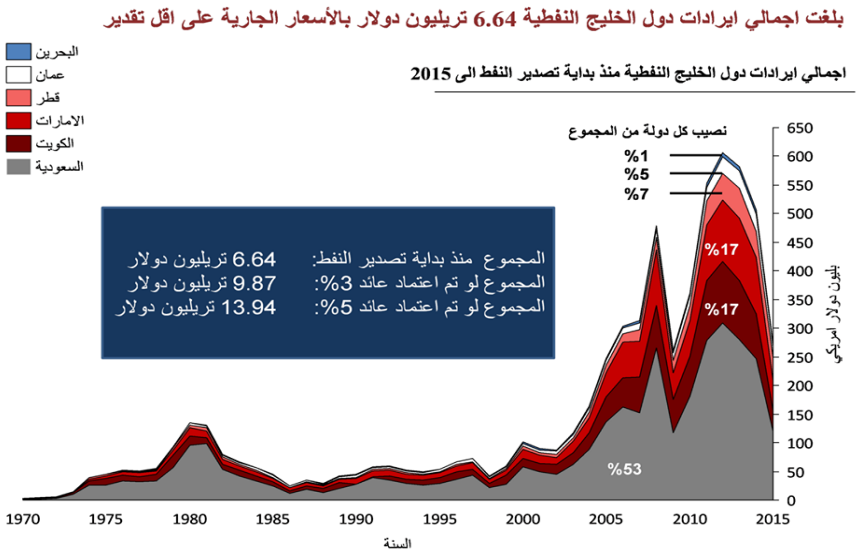

الملاحق مأخوذة من موقع مركز الخليج لسياسات التنمية ، عمر هشام الشهابي ، إيرادات النفط في دول التعاون و أوجه إتفاقها

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1) **القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية 125**
2) العلاف – إبراهيم خليل الخليج العربي – **دراسات في التاريخ و السياسة و التعليم** جامعة الموصل مركز الدراسات الاقليمية ط1، 2009
3) الهيتي ، صبري فارس **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية** ، بغداد ، دار الرشسد للنشر ، 1981
4) العوضي ، بدرية عبدالله ، **القانون الدولي للبحار في الخليج** العربي ، الكويت مطبعة دار التأليف 1977
5) الهادي زعرور، **توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية.أمريكا، روسيا، إيران،الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013).
6) بيزن إيزدي ، **مدخل الى السياسة الخارجية لجمهورية إيران** ترجمة سعيد الصباغ .
7) بول براكن **العصر النووي الثاني: الاستراتيجيات والأخطار وسياسات القوى الجديدة**، الدار العربيةناشرون،بيروت، ط1. 2013.
8) تاج الدين جعفر الطائي، **إستراتيجية إيران إتجاه دول الخليج العربي** ،دار رسلان للنشر دمشق طبعة 1.
9) تيري كوفيل ، **إيران الثورة الخفية** ، ترجمة خليل أحمد ، دار الفرابي بيروت 2008 .
10) سالم سعدون المبادر ، **جزر الخليج العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية** بغداد دار الحرية للطباعة 1981 .
11) شيرين هنتر ، **إيران بين الخليج العربي و حوض بحر القزوين ، الإنعكسات الاستراتيجية و الإقتصادية** أبو ظبي مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية ط1 2001 .
12) شكر زهير ، **السياسة الامريكية في الخليج العربي** ، مبدأ كارثر، بيروت معهد الانماء العربي 1982 .
13) طاهر موسى عبد، الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبو موسى –بغداد دائرة الشؤون الثقافية و النشر 1983 .
14) صباح الموسوي ، **المشروع الايراني في المنطقة العربية و الإسلامية** ، عمان ، دار عماد ، طبعة 1 ، 2013.
15) عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، **النزاع الاراتي الايراني حول الجزر الثلاث الموصل سلسلة شؤون إقليمية** 20 –ط 1- 2009 .

16) عادل الجوجري ، **أحمد ي نجاد في قلب العاصفة** ، دمشق ، دار الكتاب العربي ، الطبعة 1 ، 2006.

17) غازي التويه ، **المرتكزات الديمغرافية و الإجتماعية و الثقافية في المشروع الإيراية في المنطقة العربية** ، الاردن ، دار عمار للنشر ، 2013 .

18) فاير محمد الدويري ، **الأمن الوطن**ي ، الاردن ، دار وائل النشر و التوزيع 2013 .

19) فاضل زكي محمد: **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**. مطبعة شفيق، بغداد 1975.

20) منير شفيق ، **الاستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب** ، الدار العربية للعلوم ناشرو ، طبعة 1 ، 1429هـ – 2008 .

21) محمد صادق إسماعيل ، **من الشاه إلى النجاد، إيران إلى أين ؟** القاهرة العربي للنشر والتوزيع ، ب،ت،ن.

22) ميشال نوفل ، **الورقة العربية في ، العلاقات العربية الايرانية ، الاتجاهات الراهنة و إفاق المستقبل**.

23) مصطفى العاني، ال**موقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية**، مركز الخليج للأبحاث. دبي، ط1. 2014.

24) نيفين مسعد، **صنع القرارا في إيران** ط 2 ، لبنان مركز الوحدة العربية ، 2002 .

25) هايل عبد المولى طشطوش ، **الامن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، د ، س، ب.

26) يحي صهيب ، **الاستراتيحية الإيرانية في الخليج العربي** ، مركز الصناعة الفكرية للدراسات والأبحاث ، الطبعة الأولى 2015 .

ب–الدوريات :

1) أشرف محمد كشك، **البعد الدولي في علاقات دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد 160يوليو.

2) أ شرف محمد كشك:"**رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني**"، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد62، 2006،.

3) خالد الحروب ، **إيران تحدي موازين القوى الاقليمية في : الدور الايراني في المنطقة ، ابعادة و تداعياته** مجلة شؤون عربية العدد / 125 القاهرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 2006

4) دينا محمد جابر ،إبتسام حلوان ، **الاتراتيجية بين الاصل العسكري و الضرورة السياسية و تأثيرها على توازن القوى الدولي** ، المجلة السياسية و الدولية ، الجامعة الستنصرية ، العراق 2012 د .ص

5) روح الله رمضاني – **سياسة إيران الخارجية 1941 –1973** ترجمة –علي حسن فياض .مجلة الخليج العربي 1984

6) سليمان عبدالله حربي ، **مفهوم الأمن و مستوياته و صيغة تهديداته** ، مركز دراسة الوحدة العربية ، العدد 19 ، 2008 ،

7) **سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، نص التقرير الإخباري السنوي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول ماتم إنجازه خلال مسيرة المجلس بمناسبة الذكرى الـ (25) التاسيسه" العدد /40**، السنة العاشرة الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. تشرين الأول – تشرين الثاني – كانون الأول 2006 .

8) سرمد أمين عبد الستار. **إيران والولايات المتحدة العلاقات الأزمة ومشاهد المستقبل**. مركز الدراسات الاولية، جامعة بغداد، العدد(12)،شباط2012.

9) **صحيفة الشرق الأوسط**، 2007 تايخ الاطلاع 2019/03/20- / 14.30- و 2019/03/12 - 12.00

10) **صحيفة الشرق الأوسط** ، لندن العدد /859 في 5 حزيران 2002 على الموقع : www.alawasat .com

11) ظافر ناظم سلمان و أنيس محمد و حسن الكليدار . **النزاع الإيماراتي الإيراني جول الجزر الثلاث** –مجلة دراسات دولية بغداد مركز الدراسات الدولية 2002 .

12) عبدالله الشيخ السيد أحمد ، م**هددات الأمن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ، الوضع الراهن ، مجلة الاستراتيجية و الامن الوطني** العدد 3 ،ماي 2009 .

13) عبد العزيز سحادة المنصور ، **أمن الخليج العربي بعد إحتلال أمريكا للعراق**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون 2009 ، العدد 01 .

14) عبدالمالك خلف التميمي –**الاحتال الايراني للجزر العربية في اللخليج –دراسة في تاريخ العلاقات العربية الايرانية 1878–1971 مجلة الخليج و الجزيرة العربية** العدد 55 الكويت 1988 .

15) كامران تارمي، **دور تصدير المياه في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية** أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية) عدد ،58.

16) محمد السعيد إدريس،**إيران والأمن الإقليمي للخليج العربي**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 38أكتوبر ،2007المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط .

17) محمد السعيد عبد المؤمن، **من يدافع عنا وله الجنة، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، مؤسسة الأهرام، عدد مارس ،2006

18) مصطفى اللباد ، **هل أصبحت الأدوار الاقليمية بالمنطقة حكرا على قوى غير عربية** ، مجلة شؤون عربية العدد 35 ، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية 2008 .

19) نزار عبد القادر، **الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء**، مجلة الدفاع الوطني، العدد 57، 2005.

20) ياسر قطيشات ، **الحوار المتمدن** ، مجلة واقع الجغرافية السياسية في الخليج العربي ، العدد 3345 ، 2011/04/23 ، تاريخ 2013/10/4 ، تاريخ الاطلاع : 2019/02/22 ، 3:00

ج- الدراسات غير المنشورة :

1) إنعام عبد الكريم أبو مور ، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية** ، مذكرة لإستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2013 ،

2) إلياس سعدون ، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012 ن .

3) حموم فريدة ، **الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2004 .

4) فؤاد عاطف العيادي ، **السياسة الخراجية الإيرانية و أثرها على امن الخليج العربي** ، رسالة درجة ماجستير علوم سياسية ، جامعة الشرق الاوسك 2012 .

5) عبد الله حجاب ، **السياسية الإقليمية لإيران في آسيا و الخليج 1979 – 2011** ، مذكرة تخرج ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2012 .

6) محمد قجالي ، **حرب الخليج و تداعيات النظام الدولي** ، مذكرة دكتوراء ، كلية الحقوق ، قسنطينة – 2008 (إقتباس غير مباشر)

7) منصور حسن عبيد حاش العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 2000-1979**رسالة دكتوراة غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ،2004.

8) عادل أمين خاكي ، **الجرف القاري العراقي في القانون الدولي رسالة ماجستير** جامعة بغداد كلية القانون و السياسة 1970 .

9) محمد أحمد عبد العزيز السويدي، **الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية**، رسالة ماجستير (بغداد، ج2امعة بغداد، كلية الآداب) 1983

10) سيف منذر عبد الواحد الجوعاني ، **سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية1989** أطروحة دكتوراء بغداد كلية العلوم السياسية 2008 .

11)إدريس محمد السعيد ، **النظام الاقليمي للخليج العربي** ، سلسة أطروحات الدكتوراء 34 بيروت ، مركز درسات الوحدة العربية طبعة 1، 2000 .

12)عاصم نايل المحالي ، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979**، رسالة ماجستار كلية الدراسات العليا، الأردن، 2007.

13)فؤاد عاطف العبادي ، **السياسة الخارجية الإيرانية و أثرها على الخليج العربي** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية .

د- المقالات الإلكترونية :

1) - الدكتور رعد الزين ، **دور التخطيط الاستراتيجي في دعم الامن الوطني و اثره على الاستقرار السياسي** 15 اوت 201، تاريخ الاطلاع : 2019/02/24 ، 18:00

2) – إيفاكولوريوتي ، **محللة سياسية في شؤون الشرق الأوسط ، مقالة العلاقات الإيرانية الأمريكية و ماخفي كان أعظم** ، 18 ديسمبر 2018 ، مجلة القدس العربي ، تاريخ الإطلاع :20 /2019/02 ، 21:00 www.dqudscouk /

3) - الموسوعة السياسية ، **الاستراتيجية الدولية** ، صباح بالة ، تاريخ الاطلاع : 18:45 ، 16 /02/ 2019 . الموقع : www://https// political – encycolpedia.arg /net

4) - أحمد فاخر ، مؤتمر حول **تقييم و مناقشة التقرير الإستراتيجي الايراني 2007** ، القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبيلة و الاستراتيجية 2008/03/26 ، تاريخ الاطلاع 2019/02/19 ، 14:45

5) - أحمد ابراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة- بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،2005ص15.

6) - أميرة زكريا نور محمد: **البرنامج النووي الإيراني و انعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2005-2015**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الاطلاع والتوثيق:2019/04/07، متاح على الرابط : http://democraticac.de/?p=34475

7) - بسمة مبارك سعيد ، **زيارة الرئيس الأيراني الى سلطنة عمان** ، موقع الجزيرة للدراسات ، تاريخ الاطلاع 2019/02/23 ، 23:00

8) - تامر كامل –**تحديات الامن القومي العربي في التسعي**نات –نشرة أوراق عربية ، بغداد مركز دراسات الوطن العربي 1998 **– تاريخ** الاطلاع : 2019/02/20 ، 15.00

9) - جريجوري كوساتش و إيلينا ملكوميان ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، موقع مركز الاعلام والدراسات العربية ، تاريخ الاطلاع 2019/02/23 ، 18:00 ، http://micors.com /

10)- حسام سويلم ، **صناعة القرار السياسي في أيران** ، الموقع www.aouseg . org / beraual . تاريخ الإطلاع : 2019/02/16 ، 20:00

11)- حسيب العبيدي ، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979 المؤتمر الاول للدراسات الإيرانية** ج 3 بغداد 1988، 2019/03/28، 15:40

12)- حامد ربيع **الابعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي** ، بغداد مركز البحوث و الدراسات العربية 1983 ، 2019/03/28 ، 01.00.

13)- شعبان عبد الرحمان ، **العلاقات الكويتية الايرانية** ، محطات ساخنة و تقارب حذر ، موقع الجزيرة ، تاريخ الإطلاع 2019/02/23 ، 00:33 .

14)- عبد القادر نعناع ، **أثر ثورات الربيع العربي على المشروع الايراني** ، مركز المزمازة للدراسات،2013/10/25 ،

15)تاريخ الاطلاع : 2019/02/20 ، 18:00 ، www.mezmaza.com

16)- علاء مطر ، **تحلبل المؤسسات و عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الارانية** ، موقع دنيا الوطن ، تاريخ الاطلاع 21-02-2019 ، 17:00

17) - عمر يحي أحمد ، **موقع عمر يحي للعلوم السياسية و الدراسات الاستراتيجية** ، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، 2014/11/27، تاريخ الاطلاع 22-02-201 ، 01:00

18)- عبد الحسين القطيفي –**أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر الثلاث في الخليج العربي** ، ندوة 15 فيفري 1971 بغداد مديرية السلسلة الإعلامية 29 ، تاريخ الاطلاع : 2019/04/15 ، 2.00

19)- موسى العزيز ، **العلاقات العربية الإيرانية** ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، 2019/04/17

20)- موقع ويكيبديا الموسوعة الحرة ، **العلاقات الايرانية السورية** www.wikipedia .org/ wiki، 19.00 ، 2019/04/20

21)- محمد عبد العاطي ، **العلاقات الإيرانية بين عهدين في الدول العربية و إيران الثورة** . الجزيرة للبحوث و الدراسات فيفري 2007 ، تاريخ الاطلاع : 2019/04/20 ، 2.30

22)- مركز سورية للبحوث و الدراسات ، **النظام السياسي في إيران** ، تاريخ الاطلاع 2019/02/21 ، ساعة 11:00 ، http/www.syrase.net/

23)- مركز التنوير للدراسات الانسانية ، **النظام السياسي الإيراني** ، تاريخ الاطلاع 2019/02/21 ، 13:00 ، www.altanwir.com

24)- موسوعة مقاتل الصحراء **تنامى الدور الايراني و تأثيرها على الامن القومي العربي** ، تاريخ الاطلاع ، 2019/02/23 ، 21:00 .

25)- موقع عربي 21 ، **علاقات تربط سلطة عمان بإيران** ، تاريخ الاطلاع 2019/02/23 ،22:00 ، http //arabi21.com/

26)- موقع الجزيرة نت 2019/03/20

27)- محمد أكرم دياب، **تعرف على تاريخ البرنامج النووي الإيراني**. موقع: بوابة الفجر، (تاريخ الإطلاع:2019/04/06) على الرابط:<http://www.elfagr.org/1696570#>

28) - محمد قدري سعيد: **كيف نتعامل مع واقع استراتيجي جديد؟ صراعات قادمة نتيجة اختلال موازين القوة والقيم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة متاح على الموقع : Mhttp://www.ahram.org.eg/

29)- منصور حسن العتيبي ، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 – 2000** ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للابحاث 2008 ، تاريخ الاطلاع : 2019/05/01 ، 23.00 .

30)-ناظم عبد الواحد الجاسور ، **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفسية و الدولية** ، بيروت دار النهضة العربية 2008 ، 2019/04/25 : 14.00

31)- هشام منور ، **الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي** ، ركن الإقتصاد ، 2008/07/30 ، تاريخ الإطلاع 2019/02/22 ، 3:30 ، www.grenc.com

32)- وليد عبد الحي ، **ايران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** الجزائر ، مركز الدراسات التطبيقات و الاستشراف 2010 ، تاريخ الاطلاع : 2019/05/02 ، 14:00 على الموقع :

33) .Http/ Pulit.almabvaoice .com /artical/ 2010 /10/185642.html

34)- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، **مجلس التعاون لدول الخليج** ، تاريخ الإطلاع ، 2019/02/23 ،16:00

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية :

1)- Rodger shanahan, perspectives: **the Gulf States and Iran Robust competitors or interested by standers**? Lowly Institute for international policy, November 2009

2) - Anoush. Ehteshami**, Iran's new order Domestic Development and foreign policy outcomes.** conference crises in the middle East: palstine and Iraq. Amman, Radisson SAS hotel 10-11 may 2000, p.6

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	01
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	07
المبحث الأول : الضبط المفاهيمي للإستراتيجية	08
المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية	08
المطلب الثاني :التطور التاريخي للإستراتيجية	10
المطلب الثالث : الإستراتيجية و بعض المفاهيم ذات الصلة :	13
المبحث الثاني : الضبط المفاهيمي للأمن	16
المطلب الأول :مفهوم الأمن	16
المطلب الثاني :الأبعاد الأساسية لمفهوم الأمن	17
المطلب الثالث : مستويات الأمن	18
المبحث الثالث : مرتكزات البيئة القرارية لإيران	20
المطلب الأول : محددات البيئة الداخلية الإيرانية	21
المطلب الثاني : محددات البيئة الخارجية الإيرانية	24
المطلب الثالث : مؤسسات صنع واتخاذ القرار في النظام السياسي الإيراني المعاصر	29
المبحث الرابع : الأهمية الجيوستراتيجية لدول الخليج العربي إقليميا	33
المطلب الأول : القوة الجيوستراتيجية للخليج العربي	34
المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي	38
المطلب الثالث : طبيعة العلاقة بين إيران و دول الخليج العربي	40
الفصل الثاني: أثر الإستراتجية الأمنية الإيرانية على الأمن في دول الخليج العربي	48
المبحث الأول : القضايا الخلافية بين دول مجلس التعاون و تأثيرها على أن منطقة الخليج العربي	49
المطلب الأول : تاريخ العلاقات الخليجية – الإيرانية	49
المطلب الثاني : الجزر الإماراتية الثلاث و التهديدات الإيرانية بشأن مضيق هرمز	52
المطلب الثالث : الخلاف بين إيران و الكويت و السعودية حول الجرف القاري	58

المطلب الرابع : التباين الخليجي الايراني حول أمن الخليج العربي	61
المبحث الثاني : الإستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج العربي	64
المطلب الأول : الإستراتيجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	64
المطلب الثاني : إستراتيجية إيران الإقتصادية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	68
المطلب الثالث : إستراتيجية إيران العسكرية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	70
المبحث الثالث : رد فعل دول الخليج العربي على الاستراتيجية الإيرانية	71
المطلب الأول: برنامج التسلح الخليجي	71
المطلب الثاني : الدبلوماسية الخليجية لاستقطاب الحلفاء و المؤيدين	72
الفصل الثالث : الملف النووي الإيراني و أثره على منطقة الخليج العربي	77
المبحث الأول: المشروع النووي الإيراني	77
المطلب الأول: نشأة و تاريخ النووي الإيراني	79
المطلب الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي	87
المبحث الثاني: تأثير البرنامج النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج	80
المطلب الأول: الخطر النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج	80
المطلب الثاني: موقف دول الخليج إتجاه المشروع النووي الإيراني.	87
المبحث الثالث: رؤية إستشرافية لمستقبل العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي.	89
المطلب الأول:المسارات المحتملة للعلاقات الخليجية الإيرانية	89
المطلب الثاني: متطلبات بناء الثقة بين دول الخليج وإيران	94
المطلب الثالث : التوصيات المتفق عليها لبناء الثقة بين الطرفين	96
الخاتمة	100
الملاحق	103
المصادر و المراجع	104
الفهرس	111
الملخص	114

الملخص

شَكَل موضوع الاستراتيجية الأمنية الإيرانية و تأثيره على منطقة الخليج العربي و الشرق الاوسط ككُل إهتمام العديد من الدارسين و المفكرين في مجال العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية و الاستراتيجية ، و سَعيُ إيران لتقمص دور الشرطي أو الرجل الآمر الناهي تحت غطاء أمريكي خفي في المنطقة خصوصا منطقة الخليج العربي و تموقعها الفعال بين القارات الثلاث آسيا و إفريقيا و أوروبا و كذا ثرواتها الكبرى خصوصا النفطية منها و أن لها وزنا ثقيلا في النظام الاقتصادي و الدولي و تتميز العلاقة بينهما بالتوتر الدائم نظرا للمصالح العامة .

و تعتبر دول الخليج العربي إيران الخصم الاستراتيجي الاساسي و أن صانعي القرار الإيراني هو أساس القوة الاستراتيجية لها إضافة إلى محاولات إقامة علاقات جوارية لها مغزى كبير ضمن مجموع إستراتيجياتها . يرتبط الخلاف الايراني الخليجي عموما حول قضية أمن الخليج العربي و الحرص على مصالح إيران بالدرجة الاولى كما ان الفجوة الجيوبوليتيكية بين ايران و الخليج العربي كان لُب أسباب الخلاف .

لذلك فإن دول الخليج العربي برنامجها الاساسي هو البناء العسكري من اجل مواجهة التحديات الخارجية التي تحوم في سمائها خصوصا الأطماع الايرانية كما انها تسعى الى توطيد علاقاتها مع حلفاء من مجموع دول العالم خصوصا الحلفاء العرب

أما إيران تسعى في مجمل. برنامجها الى القوة العالمية و التأثير على المنطقة خصوصا عند إمتلاك إيران السلاح النووي الذي بات مرعباً لدول الخليج العربي التي تسعى الى تجريدها منه بموجب قوانين دولية سلمية و التهديد الامريكي لها ، في إطار أن السلاح النووي يصيب المنطقة بخلل في توازن القوى و يهدد الاستقرار العام لها .

و تبقى العلاقات الايرانية الخليجية في نظر بعض المفكرين السياسين و المؤَولِين أنها إما ستبقى جامدة بسبب التطورات التي حيرت الخليج العربي و التي جعلتها غير قادرة على التصعيد مع ايران ، أو مسار توافقي من خلال محاولة رد الاعتبار لعلاقتهما و محاولة التوافق او مسار الصدام و الذي نراه اليوم أن صانعي القرار الإيراني يسعى لحد الساعة في زيادة منسوب التهديد و بث الخوف في المنطقة.

إن عدم الثقة التي تحكم إدراكات دول الخليج و إيران أزمة كبيرة تحتاج الى التعقل في فرض التعاون الذي يخدم مصالح الجهتين ، و إن أمن الاقليم ككل مسؤولية جماعية لكل دولة بما يتطلبه من توافق و إتفاق حول توفير ضمانات هذا الأمن عبر منظومة أمنية إقليمية و أن تعيِ إيران أن برنامجها النووي و إسرائيل هما اكبر ملاحم الخطر لإقليم الخليج.

The subject of the Iranian security strategy and its impact on both of middle east and gulf area has got the intention of many Researchers in the field of international relationships, security and strategy studies, with Iran trying to play the role of the cop hidden by the invisible American cover in the area specially the Arabic gulf area which is situated in a very important spot between Asia, Africa and Europe. In addition, this area has many Natural wealths specially oil which makes it strong and heavy in the international economic system. The relation between these two sides have a constant stress.

Arab Gulf States consider Iran as their principal enemy witch tries to build many strategical relationships in the area. The conflict between the Gulf States and Iran is about a security matter in the area and the geopolitical gap between them was the main reason of the conflict.

And that's why Arab Gulf States made a decision to put in their main program a plan to build Military in order to stand in front of the Iranian greedy intentions, and they trying to build some strong relationships with many allies in the area specially the Arab ones.

Iran in its program intends to get the strength and apply an influence on the area specially when it will have nuclear weapon witch will create Imbalance of power to threat the general stability.

In the opinion of some political thinkers the Arab Gulf-Iranian relationships will be frozen because of Developments that have puzzled the Arab Gulf or they will try to get a Harmonic path in order to make a better relationship or fall in a Collision course because of the Iranian decision makers who tries to spread fear in the area.

The mistrust that governs the perceptions of the Gulf states and Iran is a major crisis that needs to be rational in imposing cooperation that serves the interests of both sides, the security of the region as a whole is the collective responsibility of each country, as required by the consensus and agreement on the provision of guarantees of this security through a regional security system. Iran have to know That its nuclear program and Israel are the biggest threat to the Gulf region.